

## مذكرة تخرج

مقدمة للحصول على شهادة ماستر

في : علوم مالية ومحاسبة

تخصص: تدقيق ومراقبة التسيير

تحت عنوان

### دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة دراسة حالة اتصالات الجزائر لولاية مستغانم

من إعداد : بن شني شيراز صاره  
عبيدلي عائشة جميلة

أمام لجنة المناقشة المتكونة من :

السيد/السيدة:	الدرجة العلمية	الجامعة
بن شني يوسف	أستاذ محاضر-أ-	جامعة مستغانم
مقراد عبدالله	أستاذ محاضر-ب-	جامعة مستغانم
برابنيس عبد القادر	أستاذ التعليم العالي	جامعة مستغانم

السنة الجامعية : 2021 - 2022

## شكر وعرّفان

نحمد الله عزوجل الذي وفقنا في اتمام هذه المذكرة والذي الهمنا الصحة والعافية والعزيمة

فالحمد لله حمدا كثيرا

نتقدم بجزيل الشكر والتقدير الى الاستاذ الدكتور المشرف مقراد عبد الله على كل ماقدمه لنا من

توجيهات ومعلومات قيمة ساهمت في اثناء موضوع دراستنا في جوانبه المختلفة كما نتقدم بجزيل الشكر

الى أعضاء لجنة المناقشة الموقرة : الرئيس بن شني يوسف والممتحن براينيس عبد القادر.

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى كافة موظفي شركة اتصالات الجزائر لولاية مستغانم الذين لم يبخلوا علينا

في تقديم المعلومات.

## الإهداء

إليك يا أمي يا من علمتني العطاء دون انتظار المقابل، يامن زرعتني في قلبي اسمي معاني الافاضل، الى ذلك

الصرح العظيم الذي علمني الخلق الكريم، والذي صاحب الفضل الكبير.

إليك يا أستاذي الكريم الذي علمتني ان تشجيع الاستاذ لتلميذه دافع قوي له على التقدم.

إلى اخوتي وأخواتي سندي في الحياة ، وإلى جميع الإخوة الذين أثبتوا أن الأخوة ليست فقط في الرحم.

إلى كل من دعمني وشجعني في حياتي وأعطاني دفعة نحو الأمام.

# الفهرس

رقم الصفحة	العنوان
	الشكر
	إهداء
ج-ح-خ	فهرس المحتويات
س-ش-ص	قائمة الجداول والأشكال
ع	قائمة الملاحق
د-ذ-ر-ز	المقدمة العامة
	<b>الفصل الأول: الإطار النظري للتحليل المالي</b>
02	تمهيد
03	المبحث الأول : التحليل المالي وتطوره التاريخي
03	المطلب الأول : نشأة وتعريف التحليل المالي
06	المطلب الثاني : أهمية وأهداف التحليل المالي
07	المطلب الثالث: مجالات التحليل المالي
08	المبحث الثاني : أنواع ومراحل التحليل المالي والأطراف المستفيدة منه
08	المطلب الأول : أنواع التحليل المالي
11	المطلب الثاني : مراحل التحليل المالي
12	المطلب الثالث : الأطراف المستفيدة من التحليل المالي
15	المبحث الثالث : أدوات التحليل المالي
15	المطلب الأول : القوائم المالية المستخدمة في التحليل المالي
25	المطلب الثاني : التحليل المالي بواسطة مؤشرات التوازن
29	المطلب الثالث : التحليل المالي بواسطة النسب المالية
33	خلاصة الفصل
	<b>الفصل الثاني : علاقة أدوات التحليل المالي بالأداء المالي</b>
41	المبحث الأول : عموميات حول الأداء المالي

41	المطلب الأول : ماهية الأداء و أنواعه
46	المطلب الثاني : ماهية الأداء المالي
46	المطلب الثالث : معايير الأداء المالي و أهميته
49	المبحث الثاني : تقييم الأداء المالي وأهدافه وخطواته و مقوماته ومجالاته العامة
49	المطلب الأول : تقييم الأداء المالي
50	المطلب الثاني : الخطوات والمجالات العامة لعملية تقييم الأداء و أهدافه
52	المطلب الثالث : مقومات الأداء المالي الجيد والعوامل المؤثرة عليه
56	المبحث الثالث : أثر التحليل المالي على الاداء المالي للمؤسسة
56	المطلب الأول: التحليل المالي و التنبؤ
57	المطلب الثاني : استخدام التحليل المالي في التنبؤات والتوقع بالأداء المستقبلي
60	المطلب الثالث : دور النسب المالية في الكشف عن الأداء المالي
62	خلاصة الفصل
	الفصل الثالث : دراسة تطبيقية لشريكة اتصالات الجزائر لولاية مستغانم
64	تمهيد
65	المبحث الأول : بطاقة فنية لشريكة اتصالات الجزائر لولاية مستغانم
65	المطلب الأول : نبذة تاريخية حول شريكة اتصالات الجزائر لولاية مستغانم
65	المطلب الثاني : مجال عمل شريكة اتصالات الجزائر لولاية مستغانم
61	المطلب الثالث : وحدات و فروع شريكة اتصالات الجزائر لولاية مستغانم
65	المبحث الثاني : تحليل الوضعية المالية لشريكة اتصالات الجزائر لولاية مستغانم
72	المطلب الأول : عرض الميزانيات المالية للسنوات 2017-2018-2019
79	المطلب الثاني : تحليل الميزانية عن طريق النسب المالية
83	المطلب الثالث: تحليل الميزانية عن طريق مؤشرات التوازن
88	المبحث الثالث : تحليل التدفقات المالية للخزينة
88	المطلب الأول : عرض جدول حسابات النتائج

89	المطلب الثاني : تحليل جدول حسابات النتائج
95	المطلب الثالث : تحليل تدفقات الخزينة
98	خلاصة الفصل
100	الخاتمة العامة
	المراجع

# المقدمة



## مقدمة عامة

نظرا للتطورات الإقتصادية وزيادة استخدام تكنولوجيا المعلومات وتطور الوسائل الحديثة في الحساب و ادخال معطيات وأسس عديدة ،وباعتبار ان المؤسسة هي الركيزة الأساسية لكل نشاط اقتصادي فقد أصبح دور هذه الأخيرة هو تجاوز العواقب المالية من أجل ضمان استمراريتها في السوق وتحقيق الأرباح. ولبوغ ذلك يجب أن تكون نظرتها شاملة لكل المستويات وذلك باعتمادها على تحليل مالي ديناميكي لكل قوائمها المالية .

لذلك فالتحليل المالي يعتبر من الوسائل و الأدوات التي تحقق هذه الاهداف في تشخيص نقاط القوة وتحديد ايجابياتها وكذلك تحدد نقاط الضعف ومعرفة مسبباتها و محاولة تصحيحها ، وأيضا في اكتشاف الفرص و التهديدات التي تتصدى لها المؤسسة فهذه المتغيرات تمثل جوهر الأداء الإستراتيجي الجيد للمؤسسة.

كما تعد مؤشرات التحليل المالي من بين الادوات للتنبؤ بالضيق المالي لتحسين وضعيتها مستقبلا وهذا ما يسمح للإدارة بإمكانية اتخاذ قرارات ملائمة في الوقت المناسب.

وينظر لعملية تقييم الأداء بأنها عملية مراقبة اجمالية للميزانية من أجل تحديد أي مشكلة تواجهها المؤسسة .

ومن أجل تحديد العلاقة بين أدوات التحليل و التقييم الأداء المالي للمؤسسة تطرقنا إلى طرح الإشكالية التالية :

### 2-الإشكالية:

ما مدى أهمية مساهمة التحليل المالي للقوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة ؟

### 3- الأسئلة الفرعية :

لمعينة هذه الإشكالية تمت الإستعانة بالأسئلة الفرعية التالية :

- ما نسبة أهمية المؤشرات التحليل المالي في تشخيص الوضع المالي للمؤسسة ؟
- فيما تتمثل المؤشرات التي تستخدمها شركة إتصالات الجزائر لولاية مستغانم؟

### 4- الفرضيات:

وللإجابة على التساؤلات السابقة تمكنا من إبراز مجموعة من الفرضيات التي إعتدنا عليها في دراستنا والتي تتمثل في:

- أدوات التحليل المالي تساهم في تشخيص الوضعية المالية للشركة من خلال الكشف عن نقاط القوة ونقاط الضعف فيها ومعالجتها.
- تتمثل أدوات التحليل المالي التي تستخدمها شركة اتصالات الجزائر في النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي وتحليل جدول حسابات النتائج بالإضافة إلى جدول تدفقات الخزينة.

#### 5- أسباب اختيار الموضوع:

- إن اختيار هذا الموضوع لم يكن بمحض الصدفة وإنما نتيجة عدة أسباب منها:
- الأهمية البالغة لهذا الموضوع لدى مسيري المؤسسات الإقتصادية وخاصة الوظيفة المالية .
- الميل الشخصي للمواضيع ذات الصلة بمالية المؤسسة .
- موضوع البحث له علاقة بمجال تخصص الدراسة.
- الرغبة في التعمق أكثر في دراسة أدوات التحليل المالي.
- محاولة إثراء المكتبة العربية عامة و الجزائرية خاصة بموضوع تطبيقي أكثر من نظري.

#### 6- أهمية الدراسة:

- يعتبر التحليل المالي من أهم مواضيع التسيير المالي.
- إبراز أهمية التحليل المالي وذلك من خلال مساعدة المؤسسة من الخروج من مختلف المخاطر التي تواجهها ماليا .
- أهمية أدوات التحليل المالي المستخدمة في تقييم أداء المؤسسة من أجل إظهار الوضع المالي الحقيقي للمؤسسة واتخاذ القرارات اللازمة، ومن ثم اقتراح الإجراءات التصحيحية المناسبة.
- الدور الفعال الذي يؤديه التحليل المالي في إظهار المركز المالي للمؤسسة ومن ثم المساهمة في تحسين أدائها.

#### 7- أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى :

- التعرف على الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية.
- إبراز أهمية التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء المالي .
- الحصول على أكبر عدد ممكن من المعارف النظرية واسقاطها على الحالة التطبيقية.
- أهمية تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات التحليل المالي والتي تكمن في إظهار نقاط القوة ونقاط الضعف لتساعد في اتخاذ القرار الصحيح.

## 8- حدود الدراسة :

الحدود المكانية: تمت الدراسة في شركة اتصالات الجزائر لولاية مستغانم.  
الحدود الزمانية : تم الإعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة في الفترة الممتدة ما بين 23 مارس 2022 إلى 06 أفريل 2022 وهذا لمدة 15 يوم .

## 9- منهجية وتقسيمات البحث :

تم اتباع المنهج الوصفي في الجانب النظري ، وذلك بإعطاء تعريفات للتحليل المالي و مؤشراتته، والأداء المالي للمؤسسة أما بالنسبة للجانب التطبيقي فقد تم إسقاط الجانب النظري على شركة اتصالات الجزائر لولاية مستغانم باتباع دراسة حالة من خلال تحليل القوائم المالية لهذه السنة .

للإجابة على الإشكالية السابقة المطروحة أعلاه وللتحقق من الفرضيات تم تقسيم البحث إلى ثلاث فصول : فصلين نظريين وفصل تطبيقي

فتناولنا في الفصل الأول الإطار النظري للتحليل المالي والذي بدوره قسم إلى ثلاث مباحث الأول يتضمن التحليل المالي وتطوره التاريخي وبعض المفاهيم الأساسية أما الثاني فيتضمن أنواع ومراحل التحليل المالي والأطراف المستفيدة منه أما المبحث الثالث فيتضمن أدوات التحليل المالي .

وقسمنا الفصل الثاني بدوره أيضا إلى ثلاث مباحث في بادئ الأمر عموميات حول الأداء المالي أما الثاني يدرس تقييم الأداء المالي وأهدافه وخطواته ومجالاته ومقوماته والعوامل المؤثرة فيه.

أما في الجانب التطبيقي حاولنا فيه إسقاط ما تم التطرق إليه في الجانب النظري وتم تقسيمه إلى ثلاث مباحث: المبحث الأول يتضمن بطاقة فنية للشركة اتصالات الجزائر لولاية مستغانم والثاني تطرقنا فيه إلى تحليل الوضعية المالية للشركة ، أما الثالث فيتضمن تحليل التدفقات النقدية .

قائمة الجداول

والأشكال

رقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	جدول يبين جانب الأصول في الميزانية	17
02	جدول يبين جانب الخصوم في الميزانية	18
03	جدول يبين الميزانية المالية المختصرة	19
04	جدول يبين منتوجات أعباء حسابات النتائج	20
05	جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة	21
06	جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة	22
07	جدول تدفقات الخزينة بطريقة مباشرة	24
08	جدول تدفقات الخزينة بطريقة غير مباشرة	25
09	الميزانية المالية للسنوات 2017-2018-2019	72
10	عرض الميزانية المالية لسنة 2017	72
11	عرض الميزانية المالية لسنة 2018	74
12	عرض الميزانية المالية لسنة 2019	76
13	الميزانية المالية المختصرة للسنوات 2017-2018-2019	78
14	نسبة التمويل الدائم	79
15	نسبة التمويل الذاتي	80
16	نسبة التمويل الخارجي	80
17	نسبة الإستقلالية المالية	81
18	نسبة التداول	81
19	نسبة السيولة السريعة	82
20	نسبة السيولة الفورية	82
21	رأس المال العامل الدائم	83
22	رأس المال العامل الخاص	84
23	رأس المال العامل الإجمالي	84
24	رأس المال العامل الأجنبي	85
25	احتياجات رأس المال العامل	86
26	الخزينة	86

88	عرض جدول حسابات النتائج	27
90	القيمة المضافة للإستغلال	28
90	نسبة القيمة المضافة إلى رقم الأعمال	29
91	تطور إجمالي فائض الإستغلال	30
92	إجمالي فائض الإستغلال	31
92	تطور نسبة مساهمة المستخدمين في القيمة المضافة	32
93	نسبة الإهلاكات و المؤونات على القيمة المضافة	33
93	تطور النتيجة العملياتية	34
94	تطور النتيجة الصافية للأنشطة العادية	35
94	صافي نتيجة السنة المالية	36
95	القدرة على التمويل الذاتي	37
96	عرض جدول تدفقات الخزينة	38

#### قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
11	أنواع التحليل المالي	01
70	الهيكل التنظيمي الجزائرية لشريكة اتصالات الجزائر لولاية مستغانم .	02
71	الهيكل التنظيمي للوحدات العملياتية لمدينة مستغانم	03

## الفصل الأول

# الإطار النظري للتحليل المالي

## تمهيد

يعتبر التحليل المالي وسيلة من تقنيات التسيير المالي الجيد ، وذلك يتم من خلال التشخيص المالي الدقيق لوضعيتها المالية ، وكذا دراسة البيانات المالية و المعلومات المحاسبية بصفة مضبوطة ودقيقة جدا من أجل تقديم معلومات ذات دلالة هامة تساعد المحللين الماليين في توجيه قراراتهم المالية ، كما يهدف التحليل المالي إلى تحديد نقاط القوة و جعلها أكثر فعالية ، واكتشاف نقاط الضعف والعمل على تصحيحها.

وهذا ما سيتم دراسته من خلال المباحث الثلاثة التالية :

**المبحث الأول : التحليل المالي و تطوره التاريخي .**

**المبحث الثاني : أنواع و مراحل التحليل المالي و الأطراف المستفيدة منه .**

**المبحث الثالث : أدوات التحليل المالي .**



## المبحث الأول : التحليل المالي وتطوره التاريخي

يعتبر التحليل المالي من الموضوعات المهمة في الإدارة المالية ،كونه يمثل مرحلة أولية للتخطيط المالي من ناحية،ومن ناحية آخر تعتبر أدواته وسيلة لتقييم الأداء المالي للشركات وهذا ما سيتم تناوله في هذا المبحث.

## المطلب الأول: ماهية الأداء وأنواعه

أولاً:نشأة التحليل المالي<sup>1</sup> :

تاريخياً يرجع نشأة التحليل المالي كوسيلة إلى اتجاهين ،الأول مصرفي ، إذ أن التوسع في حجم التديرات الإئتمانية دعا المجلس التنفيذي لجمعية المصرفيين في نيويورك عام 1895 إلى إعداد توصية لأعضاء الجمعية تفيد أن على المقترض أن يقدم بيانات مدونة حول الأصول(الموجودات) و الخصوم(المطلوبات وحق الملكية) عند طلب الحصول على تديرات مصرفية. وفي عام 1906 تمت التوصية باستعمال هذه البيانات لأغراض التحليل الكلي لوضع الشركة المقترضة وبشكل يؤدي بمعرفة نقاط القوة والضعف في هاته المعلومات ،وفي عام 1908 تمت التأكيدية باعتماد القياس الكمي باستعمال النسب للبيانات الموضحة من قبل المقترضين بهدف تحديد الجدارة الإئتمانية .

أما الإتجاه الثاني فقد وجهت أدبيات الإدارة المالية على قيمة التحليل المالي التي كانت فكرته كوسيلة تمديد فترة الكساد الأعظم 1929 ،والتي كانت نتائجه إفلاس العديد من الشركات حصيلة عدم ملاءمتها الفنية والحقيقة لمواجهة الإلتزامات المتضمنة عليها.إن الخسارة و الإفلاس للعديد من الشركات ،أكدت الحاجة إلى التزامية نشر القوائم المالية بهدف دراسة بياناتها وتحليلها للاستناد على المركز الإئتماني والمالي للشركات .إن تطور وسائل الإستثمار والتمويل في عقد الأربعينيات والخمسينيات شخصت من التحليل المالي أداة فعالة لطرح العديد من القرارات التي تهتم الشركة ،والأطراف المتمكنة من التحليل المالي .هذا بجانب النظرة العامة للتحليل المالي في ظل استخدام التقنيات الكمية الحديثة ، وسائل الحاسوب وبمستوى راقى من الكفاءة والفاعلية ،الأمر الذي أدى إلى حوسبة التحليل المالي للحفاظ على السرعة و الدقة في تدفق التقارير المالية والمعلومات الخاصة بأداء الشركة.

<sup>1</sup> د.عدنان تايه التميمي – ارشد فؤاد التميمي ،التحليل و التخطيط المالي اتجاهات معاصرة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ،2016 ،ص13-

على الرغم من دور الاتجاهات السابقة الذكر في تفعيل التحليل المالي كوسيلة، فإنه لا بد من ذكر بعض الأسباب التي نتجت إلى زيادة أهمية التحليل المالي في المنظمات الحديثة. وهذه الأسباب يمكن تلخيصها كالتالي :

#### أ-تطور تكنولوجيا الإنتاج و التصنيع :

إذ يمثل هذا الازدهار الذي جعل الشركات توظف موارد مالية كبيرة ضخمة ،ولا بد من الوصول الى الحد الأقصى في إستثمارها ، ويتوجب قبل ذلك تقنيات التحليل و التقييم لجدوى التوظيف بتكنولوجيا الإنتاج و التصنيع .

#### ب-ضغوط الإئتمان :

إن ظهور العديد من الشركات في ظل الندرة في الموارد المالية طرح من المؤسسات المالية و المصرفية أن تعطي الأهمية في منح الإئتمان على تأكيد الجدارة الإئتمانية ( credit worthness ) لهدف التحقق من كفاءة الشركات على خدمة أصل الدين وفوائده من خلال الدورة التشغيلية و المالية للشركة .

#### ج-تطور ونضوج الأسواق المالية:

إن الحاجة إلى أنظمة كفاءة الاظهارالمالي و المعلوماتي ،والتي تقدم المعلومة الدقيقة لكافة المستثمرين لهدف تقييم الأدوات المالية التي تقدمها الشركات المصنفة في السوق ،يجعل التحليل المالي كطريقة فعالة وكفاءة لتوسيع اتخاذ الخيارات الاستثمارية أمام المدخرين من جوانبها ،وقدرة الشركات على ترسيخ قاعدة رأس المال من جانب آخر.علما أن هيئات الأسواق المالية تؤكد و بشكل دائم على منهج الشفافية و الاظهار الكلي للمعلومات لضمان كفاءة هذه الأسواق .و تمكين المستثمرين من عكس هذه المعلومات في أسعار الأوراق المالية ،ويظهرها دور المحلل المالي في دراسة البيانات المحاسبية و تحليلها لتقييم أداء أسهم الشركات .

#### د-التحكم المؤسسي :

إن نشأة هذا الجديد في العقد الأخير من القرن المنصرم أتى للحاجة إلى تنشيط الرقابة الداخلية و الخارجية على الشركات ،و مبررات هذا التحكم جاء نتيجة التلاعب الذي وقع في الإجراءات المحاسبية و الاستثمارية للكثير من الشركات ،وحالة شركة أنرون و خسارتها عام 2001 ماهو إلا برهان على ظهور وتقصير التحكم المؤسسي لدى الشركات

## ثانياً: تعريف التحليل المالي :

التعريف الأول: يعرف التحليل المالي بأنه عبارة عن عملية معالجة مناظرة المنظمة للبيانات المالية المتاحة عن المنظمة ما للحصول على بيانات تستعمل في عملية طرح القرارات وتقييم أداء المؤسسات وكذلك في تطبيق أية مشكلة مالية موجودة وتوقع ما سيكون عليه الوضع في المستقبل.<sup>2</sup>

التعريف الثاني: كما يمكن تعريف التحليل المالي بأنه: دراسة القوائم المالية بعد ترجيحها وباستخدام الأساليب الكمية وذلك إظهار الارتباطات بين خياراتها والتغيرات الطارئة على هذه العناصر وحجم وأثر هذه الانعكسات وبروز مجموعة من المؤشرات التي تساهم في علة دراسة ووضع المنشأة من الطرف التشغيلي و التمويلي وتقييم وجهة هذه المنشآت وكذلك إعطاء المعلومات اللازمة للأطراف المدبرة من أجل اتخاذ القرارات الإدارية السليمة.<sup>3</sup>

فالتحليل المالي ببساطة هو عبارة عن فحص ودراسة المعلومات للقوائم المالية بشكل تفصيلي ودقيق مع دراسة العلاقات القائمة بين عناصرها وأجزائها واستنتاج مجموعة من المؤشرات.<sup>4</sup>

<sup>2</sup> د.مفلح محمد عقل، مقممة في الإدارة و التحليل المالي ، مكتبة المجتمع العربي ، 2006 ، ص233.

<sup>3</sup> د. منير شاكر و آخرون ، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات ، مطبعة الطليعة ،، عمّان ، 2000 ، ص12.

<sup>4</sup> الأستاذ مصطفى يوسف كافي، تحليل و إدارة بورصة الأوراق المالية ، دار مؤسسة رسلان للطباعة و النشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، سوريا -دمشق - جرمانا ، 2009 ، ص268.

## المطلب الثاني: أهداف وأهمية التحليل المالي

## أولاً: أهداف التحليل المالي :

يحقيق التحليل المالي إلى بروز مجموعة من الاهداف المالية ،المتتمثلة بدراسة و تفسير البيانات المالية وتشكيلها و توضفها بطريقة تلائم مختلف الفئات في اتخاذ القرار المالي المرتبط بنشاطات وعمليات مالية مختلفة .

ومن الأهداف التي يهدف التحليل المالي إلى تحقيقها :

1. تحديد المركز المالي للمؤسسة وتحديد قيمتها السوقية .
2. تحديد مركز المؤسسة الإئتماني سواء كانت امكانية المنشأة على الاقتراض أو قدرتها على خدمة دينها
3. ضبط نسبة المخاطرة الملتفا حولها بكل عملية مالية أو نشاط استثماري.
4. ضبط اتجاهات المؤسسة وطريقة عملها وسياساتها المالية .
5. ضبط فعالية وصلاحية الاستثمار في كل نشاط .
6. المساهمة في اتخاذ القرارات المالية بأقل كلفة وأعلى عائد.
7. اتاحة المعلومات المالية الجاهزة التي تدعم المسؤولين في كل المواضع عند اتخاذ اتباع القرارات التي لها أثر مالي .
8. ارشاد أصحاب الأموال و الراغبين بالاستثمار إلى محاور الاستثمار المختلفة و الربح المتوقع من كل مجال.
9. ضبط نسبة الأرباح على أموال الملك في كل مؤسسة ودرجة المخاطرة المتبعة لها .
10. ضبط نسبة نجاح المؤسسة في تحقيق أهدافها ونسبة الأرباح المحققة<sup>5</sup>.

ثانياً: أهمية التحليل المالي :تعد أهمية التحليل المالي من بين أولويات الدراسات الإقتصادية والإدارية و المحاسبية في السنوات الأخيرة ،حيث أن توسع المنظمات وتباعد مراكز وفروع هذه المؤسسات الجغرافية بالانضمام إلى توسع وتعقد العمليات الإقتصادية في العالم ،وظهور أدوات وطرق جديدة من الغش والخداع والاختلاس ، توصل إلى ما أهمية وجود أداة رقابية فعالة هي التحليل المالي وبصورة عامة فان أهمية التحليل المالي تتمثل في أنه وسيلة من وسائل الرقابة الفعالة و التخطيط الإستراتيجي و في عملية إتخاذ القرارات المستقبلية و تقييم أدائها .

<sup>5</sup> .د.محمد الصيرفي ، التحليل المالي وجهة نظر محاسبية ، دار المنهل ، 2014 ، ص115 و 116 .

## المطلب الثالث:مجالات التحليل المالي

وفقا لتوجه المحلل المالي وأغراض إدارة تسيير المنشأة، والأهداف المنتظرة من ذلك التحليل ، فقد تعددت مجالات التخصص لمحتوى التحليل المالي ليشمل مجالات مختلفة مثل<sup>6</sup>:

## -التحليل الإئتماني :

إن هذا النوع من التحليل يعرفنا على الأخطار المنتظرة التي يواجهها المقرض في صلته مع المقترض وتقييمها وبناء قراره بخصوص هذه العلاقة اعتمادا على نتيجة هذا التقييم .

## -التحليل الاستثماري:

ويعد هذا المجال من أفضل التطبيقات العملية للتحليل المالي سواء كان الاستثمار في الأوراق المالية أم في إسناد القرض أو في الاستثمارات في مختلف المجالات .

## تحليل اندماج واقتناء :-

يقصد بالاندماج و الاقتناء تكوين وحدة اقتصادية نتيجة انتماء وحدتين اقتصاديتين أو أكثر وحذف الشخصية القانونية المنفصلة لكل منها.

## التحليل من أجل التخطيط :-

يعد هذا الصنف من التحليل مهما في مواجهة التغيرات المستمرة التي تتوجه لها أسواق المنتجات المتنوعة من سلع وخدمات بحيث أصبح من الموجب على كل مؤسسة أن تقوم بعملية تخطيط منظم في مواجهة المستقبل ووضع تصور للأداء بالاعتماد على الأداء الذي كان سائدا سابقا.

## تحليل تقييم الأداء :-

يعد التحليل المالي وسيلة فعالة لتحقيق هذه الغاية لما له من قدرة إمكانية على تقييم الملاءة المالية والربحية وكفاءة الإدارة ، وارشادات التقدم في منشآت الأعمال

زيادة إلى تحديد قيمتها السوقية وقيمة أسهمها في سوق الأوراق المالية ، وإمكانية التنبؤ بمستقبل المنشأة .

<sup>6</sup> . الأستاذ الدكتور حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء و التنبؤ بالفشل ، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع ، الطبعة الثانية، عمان ، 2010 ، ص26، 27، 28 . (مكتبة جامعة وهران 2)

## المبحث الثاني: أنواع ومراحل التحليل المالي والأطراف المستفيدة منه

لقد عرف التحليل المالي مراحل في تطوره وبرزت أهميته في تحديد مدلولية القوائم المالية و إبراز المؤشرات الموافقة للاتحاق بأفضل النتائج ونظرا لما يكتسبه من أهمية فلقد تم تصنيفه إلى عدة أنواع وذلك حسب عدة معايير أو أبعاد يتم دراستها في المطالب التالية :

## المطلب الأول : أنواع التحليل المالي

يمكن تصنيف أنواع التحليل المالي باعتماد على عدة أسس إلى :

أولاً: حسب البعد الزمني للتحليل : إن للتحليل المالي بعدا زمنيا، يتمثل الماضي والحاضر ، وبالاعتماد عليه يمكن تبويب التحليل المالي من حيث صلتيه بالزمن إلى مايلي :

✓ التحليل الرأسي : وفق هذا الأسلوب يتم التمييز بين أرقام القوائم المالية للفترة المحاسبية نفسها لتشكّل محصلة هذه المقارنة في ظل نسب مئوية ، كأن تنتمي تكلفة المبيعات في قائمة الدخل مثلا قيمة المبيعات في نفس القائمة ، أو أن تنتمي قيمة كل بند من الأصول المتداولة في الميزانية إلى مجموع الأصول في الميزانية نفسها<sup>7</sup>.

✓ التحليل الأفقي : يقصد بالترخيص الأفقي دراسة أي فترة من فترات الكشوفات المحاسبية على منتهى سنوات متعددة بصيغة أخرى إذا ما أريد دراسة ربحية مؤسسة لمدة خمس سنوات ماضية فإنه تؤخذ الكشوفات للسنوات الخمس الماضية ونلاحظ فيه ربحية المؤسسة ومقارنتها سنة بعد أخرى لاستخراج المؤشرات التي تبين مدى تطور الربحية أو تدهورها خلال السنوات الماضية ، وهذا يوضح أن التحليل الأفقي يستند على الفترة التاريخية التي مرت بها المؤسسة ومقارنة السنة التي يود فيها استخراج المؤشرات بالسنوات الماضية<sup>8</sup>.

✓ التحليل بالنسب المالية : إن التحليل المالي باستعمال النسب المالية يعد من أهم وسائل و أدوات التحليل المالي للقوائم المالية ومن أكثرها علانية ، وهو أكثر أهمية بقياس العلاقات بين بعض القيم في القوائم المالية سواء كانت تلك القيم من نفس الميزانية أو قيم مشتقة من أكثر من قائمة مالية مثل الميزانية ، قائمة حسابات النتائج وجدول التدفقات النقدية وهناك مجالات عديدة يستعمل فيها

<sup>7</sup> د محمد مطر ، الإتجاهات الحديثة في التحليل المالي و الإئتماني و الأساليب والأدوات والإستخدامات العملية ، دار وائل ، الطبعة الثانية ، عمان ، 2006 ، ص25.

<sup>8</sup> عبد الستار صباح وسعود جايد مشكور العامري ، الإدارة المالية ، أطر نظرية وحالات عملية ، دار وائل ، الطبعة الثانية ، البصرة ، 2007 ، ص53.

أسلوب تحليل القوائم المالية من خلال النسب المالية ومن هذه النسب نذكر: نسب السيولة - نسب الربحية - نسب الكفاءة (تحليل الربحية) - نسب الرافعة المالية (تحليل الهيكل التمويلي).<sup>9</sup>

ثانيا: حسب الجهة القائمة بالتحليل: يتم تصنيف التحليل المالي إلى الجهة القائمة بالتحليل إلى:<sup>10</sup>

✓ التحليل الداخلي: إذا تم التشخيص من قبل شخص أو مجموعة أشخاص من داخل المؤسسة نفسه وعلى معلومات المؤسسة و لهدف معينة تدعيمها المؤسسة، وغالبا أحيانا ما يهدف هذا التحليل إلى تسيير المؤسسة في مستوياتها الإدارية المختلفة .

✓ التحليل الخارجي: يعنى به التحليل الذي تقوم به فئات من خارج المؤسسة، وليتمثل هذا التحليل إلى خدمة الجهات القائمة بأعمال التسهيلات المصرفية في البنوك لتمييز المركز الإئتماني للمؤسسة و كفاؤته على الوفاء بالتزاماته و البنوك المركزية والغرف الصناعية ..... إلخ

ثالثا: حسب الفترة التي يغطيها التحليل: يمكن تبويب التحليل اعتمادا إلى طول الفترة الزمنية التي يلها التحليل إلى مايلي:<sup>11</sup>

✓ التحليل المالي قصيرة الأجل: قد يكون التحليل رأسيا أو أفقيا ولكنه يحجب فترة زمنية قصيرة، وينال منه في قياس قدرات وتخطيط المؤسسة في وقت القصير، وغالبا ما يركز هذا الصنف من التحليل على جاهزية المؤسسة في الاجل القصير على تغطية التزاماته القابلة وتحقيق التشغيلية، لذلك أحيانا ما يسمى بتحليل السيولة وهذا النوع من التحليل يصنف بالدرجة الأولى الدائنون والبنوك.

✓ التحليل المالي طويل الأجل: يعتمد هذا التحليل على تحليل هيكل التمويل العام و الأصول الثابتة والربحية في الأمد الطويل، إضافة إلى تغطية التزامات المنشأة طويلة الأمد، بما في ذلك الامكانية على دفع فوائد و أجزاء الديون عند استحقاقها، وطول انتظام المؤسسة في تقسيم الأرباح، وحجم هذه التقسيمات، وأثرها على أسعار أسهم المؤسسة في الأسواق المالية .

و تقييم الغايات السابقة يقوم المحلل المالي بتحليل الارتباط بين مصادر الأموال وطرق استعمالها مما يعني الجمع بين التحليل قصير الأجل وبين التحليل طويل الأجل عند تحليل مصادر التمويل طويلة الأجل وميادين استخدامها.

<sup>9</sup> أوزاغ وناسة، أثر التحليل المالي على أداء المؤسسة، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص فحص

محاسبي، جامعة بسكرة، 2015-2016، ص22.

<sup>10</sup> وليد ناجي الحياي، مرجع سبق ذكره، ص 19.

<sup>11</sup> أوزاغ وناسة مرجع سبق ذكره، ص 23.

رابعاً: حسب الاعتماد الهدف من التحليل : يمكن تبويب التحليل إلى عدة أصناف استناداً إلى الهدف من التحليل منها:<sup>12</sup>

✓ قدرة المنظمة على الوفاء بالتزاماتها في الأجل وقت القصير .

✓ قدرة المنظمة على الوفاء بالتزاماتها في مدى الطويل .

✓ أرباح المنظمة .

✓ الأداء العملي للمنظمة .

✓ الانسجام في الهيكل التمويلي العام والمباين استخداماته.

خامساً : المدى الذي يغطيه التحليل : يمكن تبويب التحليل استناداً إلى المدى أو الاتجاه الذي يغطيه التحليل المالي منها:<sup>13</sup>

✓ التحليل الشامل : يمثل هذا التحليل كل أنشطة المؤسسة لسنة مالية واحدة أو مجموعة من السنوات .

✓ التحليل الجزئي : يغطي هذا التحليل جزءاً من أنشطة المؤسسة لفترة زمنية معينة أو أكثر .

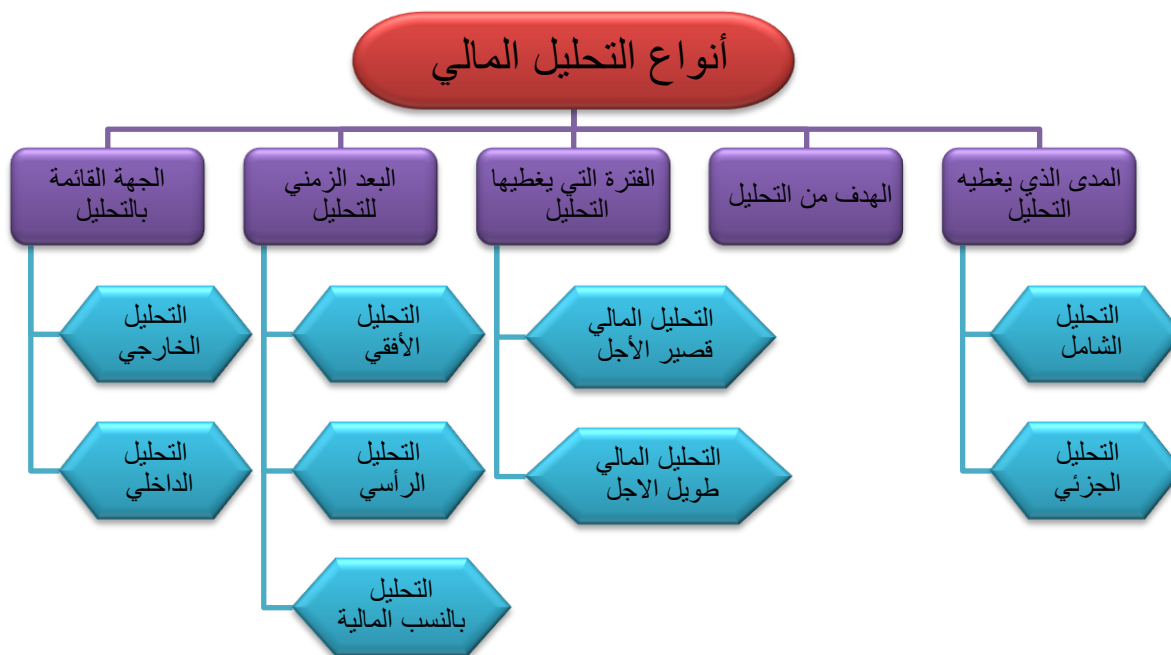
وفيما يلي شكل توضيحي لمختلف أنواع التحليل المالي:

<sup>12</sup> علي خلف عبد الله، التحليل المالي للرقابة على الأداء وكشف الإنحرافات ، مركز الكتاب الأكاديمي ، الأردن ، الطبعة الأولى ، 2015 ، ص58.

<sup>13</sup>أوزاغ وناسه ، مرجع سبق ذكره ، ص25 .



الشكل (1-1) أنواع التحليل المالي



المصدر: وليد ناجي الحيايى الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، منشورات الاكاديمية العربية في الدانمارك، 2007،

ص 37

### المطلب الثاني: مراحل التحليل المالي

يمر التحليل المالي بمجموعة من المراحل، وهذا يستند على طريقة التحليل وأهميته التفصيل المطلوبة فيه، ويتفق معظم الباحثين في التحليل المالي على أن مراحلها هي:<sup>14</sup>

1. تحديد هدف التحليل بدقة: من الموجب جدا أن يبرز المحلل المالي الهدف الذي يريد تحقيقه، ومدى أهمية هذا الهدف وتأثيره، ويلاحظ أن أهداف التحليل المالي تتفاعل من فئة إلى أخرى، ومن هذا المنبر نجد أن نجاح العملية التحليلية يعتمد على تحديد الهدف بدقة.
2. تحديد الفترة الزمنية للتحليل المالي: في هذه المرحلة يتم تحديد البعد الزمني للتحليل المالي، وبمعنى أوضح تحديد عدد السنوات التي يتمكن تحليلها.

<sup>14</sup> أحمد توفيق جمال، الإدارة المالية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1980، ص 25.

3. اختيار أسلوب التحليل المناسب : تتعاقب أساليب التحليل المالي المتوفرة أمام المحلل ، ومنها استعمال أسلوب النسب المالية و أيضا الأساليب الإقتصادية وغيرها ، إذ يقف المحلل المالي في هذه المرحلة أمام مجموعة فئة من البدائل وعليه منه يجب أن يتخذ البديل المناسب .
4. إعادة تبويب القوائم المالية لتلائم أسلوب التحليل المختار: في هذه المرحلة يتم الاختيار السليم للقوائم المالية من ناحية التحليل المالي التي تيسر عملية تفسير، وكل هذا يستند على صرامة المحلل المالي و خبرته التي منها يتمكن من توفير الدقة والوضوح والبساطة في القوائم المالية وبالتالي يتم هدف التحليل المالي .
5. التوصل إلى الاستنتاجات : تتم عملية الاستنتاج من قبل المحلل المالي ، إعطاء رأي في محايد، شائع عن الصواب الشخصي بكل جوانبه والالتزام بالموضوعية بأكبر شأن محتمل.
6. صياغة التقرير: التقرير هو حجة لتوصيل نتائج العملية التحليلية مع استصدار الإقتراحات التي تتوافق مع النتائج المتحصل عليها .

### المطلب الثالث:الجهات المستفيدة من التحليل المالي :

يستعمل التحليل المالي من عدة جوانب خارجية كالمؤسسات كالمنشآت و البنوك كما توجد أطراف داخلية والتي تعتبر الأهم الأهم في استعمال القرارات المالية ويكون ذلك من طرف المدير المالي و المسير المالي .

**أولا : الجهات الداخلية :**

تتشكل الجهات الداخلية فيما يلي :

(1) الإدارة: تهتم إدارة المؤسسة بصورة خاصة بنتائج التحليل المالي حيث قوة المركز المالي يقدر من وجودها في السوق لمواجهة المنافسين . في نفس الوقت تعزيز حقوق الملكية و ثروتها و امكانياتها على توجيه التزاماتها في الأوقات الموعودة (مواعيد الاستحقاق) ، إن التحليل المالي يوفر الإدارة الصورة التي منها يحتمل القيام بالمتابعة المستمرة و الإجراءات التي تعاون على تصحيح الأوضاع أثرت التغييرات ، بصفة عامة فإن الإدارة تعمل على التنسيق بين مصالح العاملين و المساهمين و الأطراف ذات صلة من خلال انجاز أهداف كافة هذه الأطراف<sup>15</sup> .

(2) الأطراف ذات المصلحة :يمكن القول بصفة شاملة ، أن أهم الأطراف ذات المصلحة في المشروع هما:

المساهمون:(الملاك) أو بالأحرى أصحاب الاسهم أو المالك الحقيقي للمشروع.

<sup>15</sup> أيمن الشنطي وعامر شقر ، الإدارة و التحليل المالي ، دار البداية ، عمان ، 2004 ، ص172.

العاملون في المؤسسة : إن ارتفاع الاجور مع ثبات الإنتاجية يعني انخفاض العائد المخصص للملاك بصيغة مباشرة (خفض التوزيعات أو اختفائها)، أو بصيغة غير مباشرة (عدم كفاية التمويل الداخلي) أو إضعاف الرتبة المالية للمشروع، إذا ما تم دفع التوزيعات من الإحتياجات يبين هذا على أنه من المفيد للعاملين معرفة المركز المالي للمؤسسة التي ينتمون إليها، والتأكد من سلامة أمانة إدارة الأموال.<sup>16</sup>

(3) الدائنون: يقصد بالدائن الشخص الذي اكتتب دون السندات الخاصة بالمشروع أو ممكن شراءه للسندات المصدرة أو التدوين في القرض الجديد أو بصدد إقراض الأموال للمشروع، يمكن أن يكون الدائن مصرفاً

أو مؤسسة مالية، لذلك فهم يهتمون بصفة اجمالية بالتعرف على مدى تكلفة المشروع بالوفاء بالقرض عندما يأتي أجل الإستحقاق، فإذا كان القرض مد أطول من سنة، فيستكلف المقرض بمعرفة قيمة المشروع على سداده في الأجل الطويل، أما إذا كان القرض لمدة أقصر من السنة يهتم الدائن بالتأكد من تمكن المدين على سداده في الاجل القصير، ومع كل هذا فهو لا يهتم بالتوازن المالي في الأجل الطويل.

ثانياً: الجهات الخارجية :

تتمثل الجهات الخارجية فيما يلي :

(1) الموردون : يتميز المورد التأكيد من سلامة المراكز المالية لعملائه، والاهتمام الأوضاع المالية فالعميل من جهة العملية مدين للمورد، ويعني دراسة وتحليل مديونية العميل في دفاتر المورد وازدهار هذه المديونية على ضوء ذلك يؤكد المورد ما إذا يواصل في التعامل معه أو يسقط هذا التعامل وبذلك يستفيد المورد من المعلومات التي ينشرها العملاء بصفة دورية، فهمه مثلاً التعرف على ما إذا كانت مدة الإئتمان التي يمنحها لعملائه مماثلة لتلك التي يمنحها المنافسون ويمكن للمحلل حساب متوسط فترة الإئتمان المتوفرة للعملاء باستخدام التقنيات القوائم المالية.

(2) المساهمون: يهتم الملاك في الوحدة الإقتصادية بطريقة أساسية بالعائد على الأموال المستثمرة الحالية المستقبلية وسلامة الإستثمارات و الإنجاز، فهو يطرح عما إذا كانت من الاسهل الإحتفاظ بالأسهم التي يمتلكها أو يتخلى عنها، لذلك يميز التحليل المالي المساهم في تقييم هذه الجوانب وقد يعكس قليلاً عن المساهم المرتقب المحتفظ به، والذي يهدف إلى معرفة هل من الاسهل بالنسبة له شراء أسهم المشروع أم لا و مهما كان المساهم حالياً أو مرتقباً فكلاهما يهتم بماضي الشركة ومخلفات التي تعرضت لها، والتخصص الذي سار في معالجتها، ثم بعد ذلك في الازدهار المتوقع في المدى القصير و الطويل.

<sup>16</sup>خالد الراوي، التحليل المالي للقوائم المالية و الإفصاح المحاسبي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2000، ص12.

(3) البنوك و المؤسسات المالية :يمثل المصدر الرئيسي لتمويل الشركات وخاصة تمويل دورة الإستغلال لتسهيل النشاط التجاري ، وتطلب البنوك من الشركة تقارير من الميزانية المحاسبية وجدول الأصناف حسابات النتائج التقديرية حيث يمثل بتحليل هذه الجداول وتهتم ربحية للمؤسسة وهيكلتها المالية والتقنيات الرئيسية للأموال واستعمالها في المخاطر والتوقعات في المستقبل وعلى رأسها يقرر البنك طرح القروض للمؤسسة أو الإمتناع عن ذلك.<sup>17</sup>

(4) الهيئات الحكومية :يرجع اهتمام الهيئات الحكومية بدراسة أداء المؤسسات للأسباب التالية:<sup>18</sup>

- التأكد من التقيد بالاجهزة والقوانين المتوارث بها ، ومراقبة الأسعار.
- تقييم الأداء كرقابة البنك المركزي للبنوك التجارية .
- غايات إحصائية .

<sup>17</sup> ناصر دادي عدون ، تقنيات مراقبة التسيير ، التحليل المالي ، دار المحمدية العامة، الجزائر ، الجزء الأول دون سنة النشر ، ص12.

<sup>18</sup> أيمن الشنطي و عامر ، مرجع سبق ذكره ، ص173.

## المبحث الثالث: أدوات التحليل المالي

يعني هذا المبحث التوازن المالي في الشركة الإقتصادية و الذي يمكن اعتباره مؤشر مهم\_تميز ادور المالي كونه توقع مالي يهدف بتداوم الوظيفة المالية إلى بلوغه من أجل تقييم الأمان للمؤسسة ، لأن التباطل المالي يأخذ المؤسسة استقلاليتها تحت تأثير الرجوع إلى الإقتراض هذا من جهة أو طي ذوي الحقوق ثقتهم من المؤسسة لعدم وفائها بالتزاماتها من جهة أخرى .

## المطلب الأول : القوائم المالية المستخدمة في التحليل المالي

من احد المزايا التي اتى بها النظام المحاسبي المالي الجديد هو تمييز طريقة إعداد وعرض القوائم وفقا لمقاييس محاسبية دولية ، وتعني القوائم المالية من التقنيات الأساسية في التواصل بالأطراف المهتمة بأنشطة المؤسسة.

## أولا : الميزانية المحاسبية وعناصرها :

(1) تعريف الميزانية المحاسبية : تعتبر الميزانية مرآة مماثلة للوضع المالي حيث أنها تحتوي على ملخص لنشاط الشركة وقوتها ومدى نموها ، وهي تحتوي على موجودات وحقوق المؤسسة من جهة ومطالبها ومساهماتها و التزاماتها من جهة أخرى ، فهي تهدف إلى قياس جميع ثروة المؤسسة و الإقرار عنها في وقت معين عادة ما يمثل السنة ( 12 شهرا).<sup>19</sup>

(2) عناصر الميزانية المحاسبية : تتميز الميزانية على جانبي الأصول والخصوم كما يلي:

## 2-1-1-الأصول:

تعرف الأصول حسب الأنظمة المحاسبية المالي في المادة 20 من المرسوم التنفيذي المتضمن تحقيق أحكام النظام المحاسبية المالي على أنها : ( تقنيات الموجودة تحت تصرف المؤسسة وتمثل نوعين من الاستخدامات<sup>20</sup> وتصنف الأصول إلى<sup>21</sup>: أصول غير جارية وأصول جارية .

<sup>19</sup>سفير محمد ، الإفصاح في المؤسسات في ظل المعايير المحاسبية الدولية ، المدينة 2008-2009 ، دراسة حاة مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير ، تخصص فحص محاسبي ، ص61 .

<sup>20</sup>خميسي شبيحة ، التسيير المالي للمؤسسة (دروس و مسائل محلولة )، دار هامة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2010، ص53.

<sup>21</sup> محمد بوتين ، المحاسبة العامة للمؤسسة ، الطبعة 5 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2005 ، ص09.

2-2- الخصوم :

تتمثل الخصوم حسب النظام المحاسبي المالي حسب المادة 22 في كونها تدرس مصدر الموارد المأخوذة في تمويل الاستخدامات ، حيث تنقسم من الالتزامات المساهمة للكيان الناتجة عن أحداث سابقة ، والتي يتمثل انقضاؤها بالنسبة للكيان في خروج موارد ممثلة فوائد اقتصادية .

وهذا التحليل لا يعتبر الأموال الخاصة خصوما ، فالخصوم تعتبر خصوما سارية عندما تتوقع تسديدها خلال فترة الاستغلال أو خلال 12 شهرا الموالية لتاريخ نهاية الدورة المحاسبية ، أما باقي الخصوم فتتنقسم ضمن الخصوم غير الجارية .<sup>22</sup>

3) عرض عناصر الميزانية :

تحتوي الميزانية (المحاسبية قائمة المركز المالي) العناصر المنعكسة بتقييم الوضعية المالية للمؤسسة ، وتعرض موجودات و التزامات المؤسسة في ان واحد أو شكلان منفصلان عن بعضهما البعض تميزات السنة الماضية .

\_ حسابات المجموعة الثانية (حسابات التثبيتات)

\_ حسابات المجموعة الثالثة (حسابات المخزونات والمنتوجات الجارية )

\_ حسابات المجموعة الرابعة (حسابات الغير)

\_ حسابات المجموعة الخامسة (الحسابات المالية) : و يضم كل ح/50 القيم المنقولة للتوظيف ، ح/51 البنوك الشركات المالية و ما يماثلها ، ح/52 الأدوات المالية ، ح/53 الصندوق ، ح/54 وكالات التسبيقات والاعتمادات ، ح/58 التحويلات الداخلية ، ح/59 لاضرار القيمة عن الأصول المالية الجارية .

\_ حسابات المجموعة الأولى: حسابات رؤوس الأموال: وتضم ح/10 رأس المال و الاحتياطات و ما يعاكسها ، ح/11 البدء من جديد ، ح/12 نتيجة السنة المالية ، ح/13 المنتوجات و الأعباء المتوفرة - خارج فترة الاستغلال ، وصولا إلى ح/18 حسابات ما بين الوحدات و الفروع .<sup>23</sup>

و الجدولين التاليين يمثلان جانب الأصول و الخصوم:

<sup>22</sup> عبد الرحمان عطية ، المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي ، دار حبيطلي ، الجزائر ، ص11،12.  
<sup>23</sup> الجريدة الرسمية ، العدد 19 ، 25 مارس 2009، ص53-72.

الجدول رقم 01-01 جدول جانب الأصول في الميزانية

إجمالي N	إهتلاكات أرصدة N	الأصول
		الأصول غير الجارية
		فارق الشراء
207	2807_2907	التثبيات غير المادية (المعنوي)
20	280 خارج	التثبيات المادية
22/21 خارج 222	290 خارج 2907	التثبيات الجاري انجازها
23	292.291.282.281	التثبيات المالية
265	293	السندات الموضوعه موضع المعادله والمؤسسات المشاركه
26		المساهمات الأخرى وحسابات الدائنة الملحقه بها
273 272 271		السندات الأخرى المثبته
276 275 274		القروض و الاصول الأخرى غير الجارية
		ضرائب مؤجلة على الأصل
		مجموع الأصول غير الجارية
30 38		الأصول الجارية
41 خارج 419	39	المخزونات و النتوجات الجاري انجازها
409 مدين 42 43 44		حسابات دائنة _ الاستخدامات
448 إلى 444	491	الزبائن
489.486.46.45		المدينون الآخرون
447.445.444		الضرائب و ماشاها
مدين 48		الأصول الجارية الأخرى
50 (خارج 509)		الموجودات و مايمثلها
519 وغيرها من 59 المدينون		الأموال الموظفة وغيرها من الأصول الجارية
51/ مدين 52، 54، 53		أموال الخزينه
		مجموع الأصول غير الجارية
		مجموع الأصول

المصدر: النظام المحاسبي المالي ، دار بلقيس للنشر، ص125.

الجدول رقم 01-02 الميزانية المحاسبية (الخصوم)

إجمالي N	الخصوم المالية
	رؤوس الأموال الخاصة
108-101	رأس المال الصادر (أو حساب الاستغلال)
109	رأس المال غير المستعان به
106-104	العلاوات والاحتياطات
105	فارق إعادة التقييم
107	فارق المعادلة
12	النتيجة الصافية
11	رؤوس الأموال الخاصة، ترحيل من جديد
	إجمالي رؤوس الأموال الخاصة
	الخصوم غير الجارية
17-16	القروض والديون المالية
134-155	الضرائب (المؤجلة والمرصود لها)
229	الديون الأخرى غير الجارية
15(خارج 132/131/155)	المؤونات و المنتجات المدرجة في الحسابات سلفا
	مجموع الخصوم غير الجارية
	الخصوم الجارية
40خارج 409إعتماد 447/445/444/445 و 447	الموردون والحسابات الملحقه
419 و 409 دائن 42 و 44 خارج 444 إلى 447	الضرائب الدائنة
48/45/46	أموال الخزينة
519	
	مجموع الخصوم الجارية
	المجموع العام للخصوم

المصدر: النظام المحاسبي المالي، نفس المرجع، ص 125، ص 127

(4) الإنتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية

الميزانية المالية المختصرة: تبين لنا الميزانية عن عملية جلد لاصناف الأصول و الخصوم، كما تعني عن الآجال لالتي ترتب حسبها هذه العناصر أي مبدأ سيولة، الاستمثال ويتم هذا الترتيب بناء على المبادئ التالية:

- عناصر الأصول: تدرج على درجة سيولتها فيبدأ بالأصول النقدية ثم الأقل سيولة وختاماً بالأصعب انعكاساً إلى سيولة.



- عناصر الخصوم : تصنف تبعاً لدرجة كفاءتها أي بدلالة الزمن الذي تبقى فيه الأموال تحت وطئة المؤسسة ، وتكون فترة الإستحقاق الطويلة فالمتوسطة ثم قصيرة مدى .

جدول رقم 1-3 الميزانية المالية المختصرة

الأصول	الخصوم
الأصول الثابتة -الإستثمارات المعنوية و المادية و المالية -عناصر الأصول الثابتة لأكثر من سنة	الأموال الدائمة -الأموال الخاصة -الديون متوسطة الأجل -الإستحقاقات المؤجلة لأكثر من سنة
الأصول المتداولة -المخزونات -حقوق المؤسسة لدى الغير المتاحات (الصندوق/البنك / الخزينة)	القروض قصيرة الأجل حسابات المورد وملحقاته . الإعتمادات البنكية الجارية .

المصدر: إلياس بن ساسي ، يوسف القرشي ، مرجع سبق ذكره من ص 86

### ثانياً: جدول حسابات النتائج

لا يمكن حصر التقييم المالي في التحليل الميزانية فقط ، لكن يجب دراسة جدول حسابات النتائج للاستنتاج بدراسة مالية كلية وقريبة من الودائع ، حيث يستطيع المحلل المالي من خلال جدول حسابات النتائج تحديد مستوى نشاط المؤسسة<sup>24</sup> وتوضيح العمليات المتمثلة بالأنشطة التي مرت بها الوحدة الإقتصادية خلال الفترة المالية وصولاً إلى تحديد نتيجة تلك العمليات والأنشطة (من ربح أو خسارة) من خلال طرح الإقرار مجموع الأعباء من مجموع المنتوجات وهو ما يمكن أن نوضحه في الجدول التالي :

<sup>24</sup> محمد هيثم الزغبى ، الإدارة و التحليل المالي لغرض الإستثمار ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، الأردن ، 2000 ، ص 55.

جدول رقم 01-04 منتوجات أعباء حسابات النتائج

المنتجات	النتيجة	الأعباء
المنتجات العملية	النتيجة العملية	الأعباء العملية
المنتجات المالية	النتيجة المالية	الأعباء المالية
المنتجات الإستثنائية	النتيجة الإستثنائية	الأعباء الإستثنائية
مجموع المنتجات	نتيجة الدورة	مجموع الأعباء

SOURCE :Elie Cohen ;analyse financier ;édition economica ;6eme édition ; paris ;France ;2006 ;p403

لقد حدد النظام المحاسبي المالي طريقتين لعرض حسابات النتائج يجب مساهمتها مع كل مؤسسة قصد تجديد معلومات مالية تستجيب بتقنيات التنظيم وهما :

### 1. حسابات النتائج حسب الطبيعة :

يسمح هذا الجدول بتسجيل أمثل لنشاط المؤسسة حيث أن :<sup>25</sup>

صافي نتيجة السنة المالية = النتيجة الصافية للأنشطة العادية - + النتيجة غير العادية.

وفيما يلي عرض جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة :

<sup>25</sup> الفرار المؤرخ في 23 رجب 1429 الموافق ل 26 يوليو 2008 المتضمن قواعد التقييم و المحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها و كذا مدونة الحسابات و قواعد سيرها ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 19 ، المادتين 311، 1-312-1 ص44.

جدول رقم 05-01 جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة

أرصدة الدورة السابقة	أرصدة الدورة الحالية	ملاحظة	البيانات
			رقم الأعمال تغير المخزونات المصنعة والمنتجات قيد التصنيع الإنتاج المثبت إعانات الإستغلال
			1- إنتاج السنة المالية
			المشتريات المستهلكة الخدمات الخارجية والإستهلاكات الأخرى
			2- إستهلاك السنة المالية
			3- القيمة المضافة للإستغلال (2-1)
			أعباء المستخدمين الضرائب والرسوم والمدفوعات الشاهبة
			4- الفائض الإجمالي للإستغلال
			المنتجات العملية الأخرى الأعباء العملية الأخرى المخصصات للإهتلاكات والمؤونات ، استئناف عن خسائر القيمة والمؤونات
			5- النتيجة العملية الصافية
			المنتجات المالية الأعباء المالية
			6- النتيجة المالية
			7- النتيجة العادية قبل الضرائب
			الضرائب الواجب دفعها الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية مجموع منتجات الأنشطة العادية مجموع أعباء الأنشطة العادية
			8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية
			العناصر غير العادية -المنتجات العناصر غير العادية -الأعباء
			9- النتيجة غير العادية
			10- النتيجة الصافية للسنة المالية
			حصص الشركات المضوعة موضع المعادلة في النتيجة الصافية
			11- النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1)
			ومنها حصة ذوي الأقلية (1) حصة المجمع (1)

المصدر: النظام المحاسبي المالي ، مرجع سبق ذكره ، ص 121

2. جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة :

فيما يلي الدراسة التفصيلية لحساب النتائج حسب الوظيفة علما أن :<sup>26</sup>

النتيجة الصافية للسنة المالية = النتيجة الصافية للأنشطة العادية – الأعباء غير العادية + المنتوجات غير العادية .

و الجدول التالي يوضح جدول حساب النتائج حسب الوظيفة

جدول رقم 06-01 جدول حساب النتائج حسب الوظيفة

البيانات	ملاحظات	أرصدة الدورة الحالية N	أرصدة الدورة السابقة
رقم الأعمال كلفة المبيعات			
هامش الربح الإجمالي			
منتجات أخرى عملياتية التكاليف التجارية الأعباء الإدارية أعباء عملياتية أخرى			
النتيجة العملياتية			
تقديم تفاصيل الأعباء حسب الطبيعة (مصاريف المستخدمين المخصصات للإهلاكات ) منتجات مالية أعباء مالية			
النتيجة العادية قبل الضريبة			
الضرائب الواجبة على النتائج العادية الضرائب المؤجلة على النتائج العادية (التغيلرات )			
النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
الأعباء غير العادية المنتجات غير العادية			
النتيجة الصافية للسنة المالية			
حصة الشركات الموضوع في النتائج الصافية النتيجة الصافية للمجموع المدمج منها حصة ذوي الأقلية حصة المجمع			

المصدر: النظام المحاسبي المالي ، مرجع سبق ذكره ،ص123

<sup>26</sup> مراد حمزة رابحي أحمد ، دور التحليل في إبراز المركز المالي للمؤسسة الاقتصادية ، مذكو ومقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير ، إدارة أعمال. كلية علوم التسيير 2010/2011،ص30 .

## ثالثا: جدول تدفقات الخزينة

ويشمل مايلي :

1- جدول تدفقات الخزينة بالطريقة المباشرة :<sup>27</sup>

إن الصفة المباشرة التي أوصى بها المشرع الجزائري تركز على تقديم الأقسام الرئيسية لدخول و خروج التدفقات النقدية الإجمالية (الزبائن ، الموردون ، الضرائب ...) قصد وصول على تدفق نقدي صافي للخزينة ، ثم مقارنة هذا التدفق مع النتيجة قبل الضريبة للفترة المعنية والجدول التالي يوضح ذلك:

<sup>27</sup> شعيب شنوف ، التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية IFRS ، دار زهران للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2012 ، ص150 .

جدول رقم 01-07 جدول تدفقات الخزينة بطريقة مباشرة

السنة المالية N-1	السنة المالية N	ملاحظات	البيان
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية التحصلات المقبوضة من الزبائن المبالغ المدفوعة للموردين والعاملين الفوائد والمصاريف المالية الأخرى والمدفوعة الضرائب عن النتائج المدفوعة تدفقات الخزينة قبل العناصر غير العادية
			تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية
			تدفقات أموال الخزينة الصافية المتأتية من الأنشطة العملية (أ)
			تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الإستثمار
			المسحوبات عند اقتناء التثبيتات المادية أو غير المادية التحصلات عن عمليات بيع تثبيات مادية أو غير مادية المسحوبات عن اقتناء تثبيات مالية التحصلات عن عمليات بيع تثبيات مالية الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الإستثمار (ب)
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل
			التحصلات في أعقاب إصدار الأسهم الحصص وغيرها من التوزيعات التي يتم القيام بها التحصلات المتأتية من القروض تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة
			صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)
			تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات
			تغير أموال الخزينة في الفترة (أ+ب+ج)
			أموال الخزينة ومعدلاتها عند افتتاح السنة المالية أموال الخزينة ومعدلاتها عند إقفال السنة المالية
			تغير أموال الخزينة خلال الفترة
			المقاربة مع النتيجة المحاسبية

المصدر: النظام المحاسبي المالي ، مرجع سبق ذكره ، ص 130

2- جدول تدفقات الخزينة بالطريقة غير المباشرة :

وتبين هذه الطريقة في أثر العملات التجارية دون التأثير في الخزينة ، الانعكاسات او التفاوتات أو التسويات (ضرائب مؤجلة) ، التدفقات المالية المتمثلة بأنشطة الإستثمار أو التمويل وفق الجدول التالي:

الجدول رقم 08-01: جدول تدفقات الخزينة بالطريقة غير المباشرة

السنة N-1	السنة N	ملاحظات	البيان
			تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة العادي صافي نتيجة السنة المالية تصححات من أجل: -الاهتلاكات والأرصدة -تغير الضرائب المؤجلة -تغير المخزونات و الزبائن تغير المورددين و الديون الأخرى وقيمة البيع التي تزيد أو تنقص من الضرائب
			تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (أ)
			-تدفقات الخزينة المتأتية من عمليات الإستثمار -مسحوبات عن شراء تثبيبات -تحصيلات عن مبيعات تثبيبات -تأثير تغيرات محيط الإدماج (1)
			تدفقات الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار(ب)
			-تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل -الحصص المدفوعة للمساهمين -زيادة رأس المال النقدي إصدار قروض -تسديد قروض
			تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (ج)
			تغير أموال الخزينة للفترة (أ+ب+ج)
			-أموال الخزينة عند الإنتاج أموال الخزينة عند الإقفال -تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية (1)
			تغير أموال الخزينة

المصدر: النظام المحاسبي المالي، مرجع سبق ذكره، ص123، 133

### المطلب الثاني: التحليل المالي بواسطة مؤشرات التوازن

بعد انتهاء المحلل المالي بإجراء التعديلات على مختلف عناصر الأصول و الخصوم أي اندماج الميزانية ، حيث يبدأ أولاً بالدراسة وتشخيص الوضعية المالية للشركة ، ويتم ذلك عن طريق الإعتماد على مؤشرات تسمى بمؤشرات التوازن المالي وتتمثل فيما يلي:

أولاً: رأس المال العامل FR:

يعني رأس المال العامل الاساسي من أهم مؤشرات التوازن المالي ،غذ انه يدرج من التوازن المالي الأدنى ،وينتج للمنشأة هامش أمان يسمح لها بمواجهة الاضطرابات عديدة ، من بينها صعوبة السيولة وجود و اليسر المالي الناتج عن الاقتراب الزمن الممكن حدوثه ، ومن خلاله تتمكن المؤسسة التحكم فيه أوالتنفع به وهذا ناتج عن دوران قيم الإستغلال .

✓ تعريف رأس المال العامل : يعتبرينمن من اهم الأصناف التوازن المالي وهو ذلك المؤشر للتوازن على الاجل الطويل إلى المدى القصير<sup>28</sup> ، ويتم تصنيفه من أعلى الميزانية ومن أسفل الميزانية كذلك :

• من أعلى الميزانية :

رأس المال العامل =أموال دائمة – أصول دائمة

• من أسفل الميزانية :

رأس المال العامل =الأصول المتداولة –ديون قصيرة المدى

ورأس المال العامل أصناف:

• رأس المال العامل الخاص :وخو معيار من الاموال الخاصة عن تمويل الأصول الثابتة دائمة ويحسب بالعلاقة التالية :5

رأس المال العامل الخاص =الاموال الخاصة – الأصول الثابتة

• رأس المال العامل الإجمالي : ويطرح جميع عناصر الأصول التي تدخل ضمن الفترة الإستغلالية للشركة ، وتتمثل تفي مجموع الأصول التي تطول لمدة سنة واحدة أو أقل من سنة وتحسب بالعلاقة التالية :

رأس المال العامل الإجمالي =مجموع الأصول المتداولة

• رأس المال العامل الأجنبي : وهو عنصر من الديون الخارجية التي تداول الأصول المتداولة ويحسب بالعلاقة التالية :

رأس المال العامل الأجنبي = مجموع الديون

<sup>28</sup> Pierre Canson ; la gestion financière de l'entreprise ;5eme édition donoud ;Paris ;1979. P180 .



✓ قاعدة التوازن المالي :

من منظور أعلى الميزانية :

$FR > 0$ : موجبة أي الاموال الثابتة أكبر من الاصول الثابتة في هذه الحالة تمكنت المؤسسة تمويل جميع استثماراتها بواسطة امكانياتها المالية الدائمة وحققت فائض تنجز في رأس المال العامل .

$FR < 0$ : سالبة أي الأموال الدائمة قليلة من الاصول الثابتة في هذه الحالة تعود المؤسسة إلى البحث عن موارد مالية أخرى لتغطية البطئ في التمويل .

$FR = 0$ : معدوم أي الأموال المتداولة تساوي الأصول الثابتة وهي حالة قليلة الحدوث وتمثل الوضع الامثل لترويج عملية تمويل الإحتياجات المالية في المؤسسة.

من منظور أسفل الميزانية :

$FR > 0$  : موجب أي أن الأصول المتداولة أكبر من القروض قصيرة الأجل المدى ، ويبقى فائض مالي يمثل خط أمان.

$FR < 0$  : سالب اي أن الاصول المتداولة أقل من القروض قصيرة المدى ، في هذه الوضعية تكون الأصول المتداولة غير المنسجمة لتغطية الاستحقاقات التي مدد في الأجل القصير .

$FR = 0$ : خالية اي ان الأصول المتداولة تساوي القروض قصيرة مدى وهي حالة قليلة الحدوث .

ثانيا : إحتياجات رأس المال العامل الدائم  $BFR$  :

✓ تعريفه : إحتياجات رأس المال العامل الثابت هو الفرق بين الإحتياجات الدورية المهمة والموارد الدورية في المؤسسة خلال دورة نشاطها عليها أن تغطي مخزونات ومديونها بالديون قصيرة المدى ، فإذا كان هناك فرق إيجابي بين الطرفين فهو يوجب عن حاجة الشركة إلى موارد أخرى تزيد فترتها عن دورة واحدة ، وظنتحول إحتياجات رأس المال العامل الدائم من سنة إلى أخرى اتبعا مع تغير نشاط المؤسسة<sup>29</sup>.

✓ حالات إحتياجات رأس المال العامل الدائم :

•  $BFR > 0$  : موجب أي التزامات دورة الإستغلال للمؤسسة أكبر من مواردها ، إذ سوف تحدث الإحتياجات الفقيرة المدى بالاستناد على موارد مالية مكملة قصيرة الاجل .

<sup>29</sup> زغيب مليكة بوشنقىر الميلود ، التسيير المالي حسب البرنامج المالي الجديد ، ديوان المطبوعات الجزائرية ، الجزائر ، 2010 ، ص16.

- $BFR < 0$ : سالب أي استعلامات دورة الإستغلال للشركة أقل من مواردها، إذ ليس لديها إحتياجات للتمويل لأن المنافس الدورية الكثيرة عن إحتياجات التمويل، وهذا يبين ان المؤسسة لديها الكثير في رأس المال العامل بعد التصفية وتمويل إحتياجات الدورة.
- $BFR = 0$ : معدوم أي استخدامات دورة الإستغلال مماثلة لمواردها، إذ ليس لديها إحتياجات الإستغلال للتمويل لأن الخصوم الدورية (ديون قصيرة الأجل) كافية لتمويل أصولها الدورية (أصول متداولة).

### ثالثا: الخزينة الصافية TN:

✓ تعريفها: الخزينة الصافية هي قياس القيم الجاهزة التي توجد تحت رقابة المؤسسة لمدة دورة إستغلالية، أي مجموع الأموال الفائضة التي تستطيع المؤسسة استعمالها فورا، والخزينة الصافية على درجة كبيرة من الإنتاجية، لأنها تعبرتمثل عن وجود أو عدم وجود توازن مالي بالمؤسسة<sup>30</sup>، وتحسب عن طريق صافي القيم الجاهزة الموجودة:

$$\bullet \quad TN = \text{القيم الجاهزة} - \text{السلفات المصرفية}$$

أو عن طريق الفرق بين FR و bfr:

$$\bullet \quad BFR - FR = TN$$

$TN > 0$  موجبة هذا يدل على أن رأس المال الأساسي قادر على تمويل إحتياجات الدورة هائل يذهب إلى الخزينة.

$TN < 0$  سالبة هذا يدل على أن إحتياجات رأس المال العامل أكبر من رأس المال العامل أي تحتاج المؤسسة إلى اموال تمول بها اسهاماتها الإستغلالية.

$TN = 0$  نادرة هذا يدل على ان رأس المال العامل مساوي لإحتياجات رأس المال العامل وهي الوضعية المنتهية.

<sup>30</sup>إلياس بن ساسي يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص53.

## المطلب الثالث: التحليل المالي بواسطة النسب المالية

### (1) تعريف النسب المالية :

يمكن تعريف النسب المالية بعدة تعريفات منها :<sup>31</sup>

علاقة بين رقمين من أرقام الميزانية أو جدول حسابات النتائج بحيث تؤكد عملية المقارنة إلى إعطاء نتائج ذات مفهوم فيما بهم الوضع المالي للمؤسسة .

وتكون عملية إقرار على نتائج النسب غالبا في شكل مقارنة داخلية ، بين عدة مؤسسات مع ملاحظة أنه:

-لا يكون للنسب أي معنى إذ لم تكن مقاسة مع نسب نموذجية الشركة أو للقطاع الإقتصادي الذي تنتمي إليه.

-يجب ربط النسب بالنتائج المالية الشركة عند وجود الاضطرابات كبيرة في القيمة النموذجية لها .

-يبين حساب عدد كبير جدا من الدوال المالية لنفس المؤسسة إلا أنها ليست جميعا ذات قيمة مهم لذا يتوجب على المستخدم لهذه النسب أن يحقق باختيار الأهم منها يتخطى النسب مماثلة أو ذات مفهوم المتطابق .

### (2)أنواع النسب المالية :

1-2:نسب السيولة :تبين السيولة إلى مدى قدرة المؤسسة على مداد مساهماتها التجارية عندما يأتي ميعاد امتدادها أي أن الأصول تتغير إلى النقدية تستعمل هذه الأخيرة في مداد التزاماتها .

-نسبة السيولة العامة : تحقق هذه النسبة مقارنة بين الأصول الثابتة مع الخصوم قليلة مدى وتحسب بالعلاقة التالية :<sup>32</sup>

✓ نسبة السيولة العامة =الأصول المتداولة /الديون قصيرة الأجل

2-2:نسبة السيولة السريعة :تدرج هذه النسبة على الابتعاد المخزون السلعي في حساب أهميتها لأنه كما اكدت الإشارة إليه ان هذا التالي أقل الاصناف الأصول المتداولة سيولة وسرعة إلى التغير على نقدية ،وتكون هذه النسبة حسنة إذا كانت متكاملة للواحد ،وتحسب بالعلاقة التالية:

✓ نسبة السيولة السريعة = (الأصول المتداولة – المخزونات )/ ديون قصيرة الأجل .

<sup>31</sup> طاهر موسى عطية - منى محمد إبراهيم ، البطل الإدارة المالية و الإستثمار ، دار وائل للنشر ، الطبعة الثانية ، عمان، 2005، ص57.  
<sup>32</sup> عاطف وليد أندراوس ، التمويل و الإدارة المالية للمؤسسات ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، 2007 ، ص88.

2-3:نسبة السيولة الجاهزة : ان هذه النسبة أكثر شراسة في قياس سيولة المؤسسة ، لأنها تستند على القيم الجاهزة الموجودة لدى المؤسسة ،للفاء بالتزاماتها القصيرة المدى ون اللجوء إلى بيع عنصر من مخزوناتا أو تداول مديونتها و تحسب بالعلاقة التالية :

✓ نسبة السيولة الجاهزة =القيم الجاهزة /الديون قصيرة الأجل .

2-4:نسب النشاط : تكمن أهمية هذه النسب في كونها أداة لقياس فعالية إدارة المؤسسة في إستغلال مواردها و إدارة موجوداتها ،حيث تحدد مقدار مداهمه كل عنصر مستثمر ضمن أصول المؤسسة في تحقيق تقييم رقم أعمال ،ويتم حساب مختلف هذه النسب كالتالي :<sup>33</sup>

✓ معدل دوران إجمالي الأصول =رقم الأعمال /مجموع الأصول .

✓ معدل دوران الأصول الثابتة = رقم الأعمال /الأصول الثابتة .

✓ متوسط فترة التحصيل = 360 /معدل دوران الحسابات المدينة .

✓ متوسط فترة الدفع =360 /معدل دوران الحسابات الدائنة .

2-5: نسب التمويل : تمكن المؤسسة بدراسة الكتل المالية الموجودة في الميزانية وقياس مدى دعم الأموال بأنواعها في التمكين ومن أهم هذه النسب ما يلي :<sup>34</sup>

• نسبة التمويل الدائم : تعتبر هذه الكمية صياغة أخرى لرأس المال وهي تقيس إلى مدى تغطية الأصول الثابتة بالأموال الدائمة و تحسب بالعلاقة التالية :

✓ نسبة التمويل الدائم : الأموال الدائمة /الأصول الثابتة

• نسبة التمويل الذاتي : تعبر هذه كمية عن مدى تخطي المؤسسة لأصولها الخاصة وبالتالي تساهم في تحديد حجم القروض طويلة لتوفير الحد الأدنى من رأس المال العامل كخط أمان و تحسب بالعلاقة التالية :

✓ نسبة التمويل الذاتي = الأموال الخاصة /الأصول الثابتة .

• نسبة الإستقلالية المالية : تعبر عن مدى إستقلالية المؤسسة ماليا ومدى استنادها على أموالها الخاصة و تحسب بالعلاقة التالية :

<sup>33</sup> طارق طه، إدارة البنوك في بيئة العولمة و الأنترنت ، الدار الجامعية الجديدة ، الإسكندرية ، الطبعة الأولى ، 2007 ، ص509.  
عمير عبد القادر علالي محمد ، دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة ، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماجستير،معهد  
<sup>34</sup>تكنولوجيا، جامعة قاصدي مرياح ، ورقة ، 2016- 2017 ، ص27.

✓ نسبة الإستقلالية المالية = الأموال الخاصة / مجموع الخصوم .

6-2: نسب المردودية : تعرف على أنها ذلك الانسجام بين النتائج و الإمكانيات التي ساهمت في تحقيقها ، حيث تحدد فترة مساهمة رأس المال المستثمر في تحقيق النتائج المالية .

• المردودية المالية RCP : تعرف أيضا بأنها الإنتاجية الأموال الخاصة بحيث تنهك المردودية المالية بإجمالي أنشطة المؤسسة وتدخل في مكوناتها كصفة العناصر والحركات المالية ، حيث ناكذ النتيجة الصافية من جدول حسابات النتائج والأموال الخاصة من الميزانية :<sup>35</sup>

ويمكن حساب مردودية الأموال الخاصة بالعلاقة التالية :

✓ المردودية المالية RCP = نتيجة الدورة الصافية / الأموال الخاصة

• المردودية الإقتصادية RE: وهي تبين لنا عن قدرة الشركة على تحقيق الأرباح من بيع منتوجاتها في السوق ، بشكل دائم عن كل سياسة تمويل أو اضطراب أو ضرائب على الأرباح ، أي الكفاءة الصناعية والتجارية للمؤسسة .<sup>36</sup>

✓ نسبة المردودية الإقتصادية RE = نتيجة الدورة الصافية / مجموع الأصول .

\_الرافعة المالية : ياكذ المحلل المالي من خلال حساب أثر الة المالية إلى دراسة أثر الإشكالية على مردودية الأموال الخاصة ، منه نتمكن أن تكون الإستدانة ذات أثر إيجابي على المردودية المالية كما يمكن أن تكون ذات أثر سلبي<sup>37</sup> ، وتحسب بالاهمية التالية :

✓ نسبة الرافعة المالية = المردودية المالية - المردودية

• نسبة مردودية النشاط : تمثل المردود الناتج عن عملية الإستغلال ، فالعبرة ليست بضخامة رقم الأعمال من النتيجة وتحسب وفق مايلي :<sup>38</sup>

✓ نسبة مردودية النشاط = النتيجة الإجمالية / رقم الأعمال .

فهي تجتاح بمقياس مدى قدرة الإدارة في التعامل مع العناصر التي تكون سعر مبيعاتها عالية .

<sup>35</sup> سايغي فريال طيب لويزة ، فعالية التحليل المالي في تقييم المؤسسة ، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر 2، تخصص محاسبة وتدقيق ، 2014- 2015 . ص 50 .

<sup>36</sup> إلياس بن ساسي ، مرجع سبق ذكره ، ص 281 - ص 282 .

<sup>37</sup> مرجع سابق ص 203 .

<sup>38</sup> سايغي فريال طيب لويزة ، مرجع سبق ذكره ، ص 51 .

7-2:النسب الهيكلية : وهي النسب التي تساهم في تحليل الهيكل المالي للمؤسسة والموضوعة لكل جانب من جوانب قائمة المركز المالي مثل : نسبة الأصول الثابتة إلى مجموع الأصول ، وتعتبر هذه الهيكلية أكثر دلالة لأغراض دراسة الهيكل الشمولي للمؤسسة وتشمل على مايلي :<sup>39</sup>

• نسب هيكلية الأصول :

✓ نسبة هيكلية الأصول المتداولة = الأصول المتداولة / مجموع الأصول .

✓ نسبة هيكلية الأصول الثابتة = الأصول الثابتة / مجموع الأصول .

• نسب هيكلية الخصوم :

✓ نسبة هيكلية الأموال الدائمة = الأموال الدائمة / مجموع الخصوم

✓ نسبة هيكلية الديون طويلة الأجل = الديون طويلة الأجل / مجموع الخصوم المنافس

✓ نسبة هيكلية الديون قصيرة الأجل = الديون قصيرة الاجل / مج الخصوم

<sup>39</sup> براهيم سليمان –ودودي ابراهيم ، التحليل المالي ودوره في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر ،كلية العلوم التجارية ،جامعة أكلي محند أولحاج ، 2014 -2015 ، ص55.

## خلاصة الفصل

أثناء هذا الفصل استطعنا التعرف على طبيعة التحليل المالي بالزيادة إلى الأهداف التي يعمل المحلل المالي إلى تحقيقها، فهي تعد أهداف مبرزة من طرف المنشآت ككل ، ثم انتقلنا إلى ادراك الأطراف المهتمة بالتحليل المالي و مختلف أنواعه ومراحله بشكل متتالي ، بالزيادة على مختلف أدوات التحليل المالي كالقوائم المالية و مؤشرات التوازن والنسب المالية المتنوعة التي تعد أداة فعالة في تقدير أدائها المالي و منه نتعرف على قدرة الشريكة على دعم استثماراتها و تحقيق توازنها المالي .

**ومنه يستطيع الوصول إلى النقاط التالية :**

- التحليل المالي واجب للإدارة المالية وللمنشآت فقد أصبح ابتكار من الصعب التخلي عنها .
- التحليل المالي يستند على النسب و المؤشرات المالية من حين الوصول إلى معلومات مفصلة وهذا ما يؤكد مصداقية التحليل المالي .

## الفصل الثاني

علاقة أدوات التحليل المالي بالأداء

المالي



## تمهيد

ازداد اعتناء المحللين الماليين بالتحليل المالي عامة وبالنسب المالية خاصة ، التي تعد من بين أعظم الوسائل استعمالا من أجل تقدير وتعزيز أداء الوحدة الاقتصادية ، فالتحليل المالي بصفة اجمالية هو الوسيلة الرئيسية في تقدير الأداء سواء على مستوى المشاريع أو على مستوى الشركات ، وذلك باعتبار أن عملية التحليل المالي تأتي قبل عملية اتخاذ القرار فالتحليل المالي مبعث القرار الصائب و منه فهو يلي أغراض التخطيط كما أنها تأتي بعد مرحلة التنفيذ ومن ثم فهي تلبي عمليات التقسيم والرقابة .

فمحتوى و عمل التحليل المالي هو

شرح البيانات والنتائج المحاسبية و استعمالها في تقدير للأداء المالي للشركات و توقع بوضعيتها مستقبلا من خلال استعمال بعض المصطلحات الرياضية والإحصائية كالنيب... الخ وهذا ما سيتم دراسته في هذا الفصل الذي قمنا بتجزئته إلى ثلاث مباحث هي كالآتي:

المبحث الأول: التحليل المالي والتنبؤ .

المبحث الثاني: استخدام التحليل المالي في التنبؤات والتوقع بالأداء المستقبلي .

المبحث الثالث : دور النسب المالية في الكشف عن الأداء المالي .

## المبحث الأول: عموميات حول الأداء المالي

يعتبر الأداء مفهوما اجماليا وهاما بالنسبة لجميع مؤسسات الأعمال بشكل بصيفة عام و يوشك ان يكون الظاهرة العامة لجميع اطراف المعرفة المحاسبية و الإدارية ، وعلى الرغم من ازدياد البحوث و الدراسات التي شملت الاداء و تقييمه لكن لم يتم التوصل إلى إجماع حول الربط بين مفهوم مبرز للأداء نظرا لتعدد ميادينه و تعدد أهداف و مصارالباحثين في دراستهم . لهذا من خلال هذا المبحث جربنا الانتقال إلى بضعة المفاهيم حول الأداء المالي وأهم معايير و انواعه .

## المطلب الأول : ماهية الأداء و أنواعه

## أولا: تعريف الأداء

يعرف الأداء بأنه: "المجهود الذي يقوم به كل فرد

شخص في الشركة ، وفي نفس الوقت يمثل المستوى الذي يحققه هذا الفرد سواء من جهة أهمية وتحقيق العمل ، كضروي أو الوقت المحدد للقيام به".<sup>40</sup>

كما يعرف الاداء أيضا بأنه: "النتيجة النهائية لنشاط مؤسسة ما ، فهو يبين مدى قدرة الشركة على استعمال مواردها المالية والبشرية و المعرفية بالشكل التي تجعلها قادرة على وجود أهدافها بطريقة مسيرة وتحقيق توقعات و تطلعات افراد المصالح كالمستثمرين ، الموردين ، الموظفين ، الحكومة و المجتمع".<sup>41</sup>

لذلك يمكن ان نقول أن الأداء يسير إلى المجهودات التي بذلها كل فرد من الأفراد في الأماكن عملهم من أجل تحقيق الإنتاجية من الناحية الكمية والنوعية تبعا لأزمنة محددة .

## ثانيا : أنواع الأداء المالي

إن تدقيق انواع الأداء يفرض اختيار معايير التمييز ، هذه التالية يمكن تحديدها في أربعة معايير هي:

## أولا : حسب معيار المصدر:

وفقا لهذا المعيار يمكن تقسيم الأداء إلى نوعين :

<sup>40</sup> وائل محمد صبحي، إدريس طاهر محسن منصور الغالي، أساسيات الأداء و بطاقة التقييم المتوازن، دار وائل للنشر، الأردن، 2000، ص50.  
<sup>41</sup> وصفي عبد الكريم الكسائية، تحسين فاعلية الأداء المؤسسي من خلال تكنولوجيا المعلومات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص27.

1- الأداء الداخلي : يشير مسار الداخلي في أداء المؤسسة في عناصرها بفعل الجهود التي قصرتها القادة الإداريون و المرؤوسون في العمل واستغلال والاستعمال موارد المؤسسة وهو ما يستثمر توليفة من الادوات التالية:<sup>42</sup>

1-1 الاداء المالي : يبين الأداء المالي مدى الامكانية وكفاءة المؤسسة في تروية الموارد المالية وتوظيفها، وتسند نسب التحليل المالي ومؤشر التوازنات المالية من افضل مؤشرات التوازن المالي .

2-1 الأداء التجاري : يصف مسار التجاري فعالية وكفاءة الوظيفة التجارية في تقييم أهداف المبيعات ورضا الزبائن ، ويظهر رقم الأعمال ، المردودية ، عدد الزبائن من احدث مؤشرات الأداء التجاري للمؤسسة.

3-1 الأداء التقني : يتبين الأداء التقني في كفاءة المؤسسة على الاستعمال واستغلال تحضيرات الإنتاج في العملية الإنتاجية وكذلك تسييرها وتعتبر كمية الإنتاج بنسبة استخدام واستيراد الطاقة الإنتاجية من اهم مؤشرات الأداء التقني للمؤسسة .

4-1 الأداء التمويني : يتبين الأداء التمويني في فعالية وكفاءة وظائف الشراء ، النقل ، الحفاظ لتزويد الشركة بالمواد الأولية والمعدات و التجهيزات الإنتاجية بالنوعية والكمية والنسبة المناسبة وفي الوقت رهن ، ويعرف معدل تلف المخزون فترة وطول الطلبية من احدث التجهيزات الأداء التمويني .

5-1 الأداء البشري : يتمثل في أداء مسار العاملين بالمؤسسة مهما كان مكانهم ومستواهم العملي ، وهو من ابرز مصادر الأداء حيث يدقق بدرجة رئيسية مستويات الأداء السابقة كلها ، حيث لا يمكن أن نمثل أي أداء بدون لاشخاص .

2- الأداء الخارجي: هو الأداء الممثل عن الانعكاسات التي تحدث في المكان الخارجي للمؤسسة ، فالشركة لا تتسبب في إحداثه ولكن المحيط الخارجي هو الذي يولده ، فهذا العنصر بصفة عامة يظهر في النتائج كفيلة التي تتحصل تليها المؤسسة كارتفاع رقم الأعمال نتيجة لبتلاشي أسعار المواد واللوازم والتقنيات ، فكل هذه التبادلات تنعكس على الأداء سواء بالإيجاب أو بالسلب .

وهذا النوع من الأداء يقرر على المؤسسة تشخيص نتائجها وهذا سهل إذا تعلق الأمر بمتغيرات كمية أين يمكن انتاجها وتحديد أثرها ، ولعل من ابرز طرق تحليل تشخيص الظواهر طريقة الإحلال بالتسلسل .<sup>43</sup>

<sup>42</sup>Bernard Martory. Contrôle de gestion sociale .librairie vuibert paris . 1999, P236 .

<sup>43</sup> Bernard Martory, Op.cit, p 236.

ثانيا : حسب معيار الشمولية

حسب هذا المقياس يقسم الاداء داخل الشركة إلى :<sup>44</sup>

1- الاداء الكلي : يتبين في النتائج التي اكدت جميع عناصر المؤسسة أو في الأجهزة التحتية في تجهيزها دون انفراد جزء أو عنصر لوحده في تاييدها ، فالتعرض للاداء الشامل للمؤسسة هو الحديث عن الامكانية المؤسسة على تحقيق أهدافها الرئيسية الأساسية بأدنى التكاليف الممكنة ومثال الأهداف الرئيسية الربحية المحققة التي لا يمكن لقسم أو وظيفة لوحدها تحقيق ذلك بل تتوفر تظافر جميع المصالح أو الاعمال ، فالمصلحة الخزينة يجب ان توفر الأموال الضرورية بادنى التكاليف وأقل المخاطر ، ومصلحة التحقيق يجب أن تقدم المنتجات بأقل التكاليف وافضل جودة ، ومصلحة الأشخاص يجب أن تحقق ابرز مردود والمصلحة التجارية يجب عليها تسويق اعلى مايمكن تسويقه ووجود المواد لعملية التصنيع بادنى تكلفة وأحسن جودة .

2- الاداء الجزئي : على خلاف عكس الأداء الشامل فإن الأداء الجزئي هو الامكانية النظام السفلي على تحقيق اسهاماته بادنى التكاليف الممكنة ، فالنظام فالسياسة التحتي يهدف على تحقيق أهدافه الخاصة به المشترطة لأهداف الانظمة الأخرى بوجود مجموع أداءات الأنظمة التحتية يتحقق الأداء الكامل للمؤسسة ، وكما سبق الإشارة إليه نتائج المؤسسة يجب أن تكون المتماثلة و-متبعة تشكل فيما بينها شبكة .

ثالثا : حسب المعيار الوظيفي

ينسجم هذا المعيار ويشده ويربطه بالتنظيم ، لأن هذا التالي هو الذي يحدد الوظائف والتجهيزات التي تمارسها المؤسسة ، إذن ينقسم الأداء في هذه الحالة حسب الوظائف المسندة إليه والتي يمكن حصرها في الوظائف التالية :

1- أداء الوظيفة المالية : يتمثل هذا الدور في الامكانية المؤسسة في الارتفاع أهدافها المالية بادنى التكاليف المقدر عليها ، فالأداء المالي يتجسد في الامكانيتهما على تقييم التوازن المالي وتوفير السيولة المستلزمة لتسديد ما عليها وتحقيق معدل المردودية او فروتكاليف منخفضة .<sup>45</sup>

2- أداء وظيفة الإنتاج : يتحقق الدور الإنتاجي للمؤسسة عندما تاكد من تحقيق إنجازات مرتفعة للإنتاجية مقارنة بمثيلاتها أو بنسبة التنفيه الذي تنتهي إليه، وإنتاج منتجات بفعالية عالية

<sup>44</sup> عبد الملوك مز هوذة، الأداء بين الكفاءة والفعالية، مفهوم وتقييم، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الأول ، نوفمبر ، في 2001، جامعة بسكرة ،ص 87.

<sup>45</sup> 1 Marcel Laflame, Le management approche systématique, Gaétan Morin éditeur, 3èd, Canada , 1981, p 356.

وبتكاليف منخفضة تسمح لها بمزاومة منافسيها و تقليل نسبة توقف الآلات والتأخر في تادية الطلبات .<sup>46</sup>

3- أداء وظيفة الأفراد : قبل تقييم ماهية هذا الأداء يتوجب تتوفر الإشارة إلى أهمية الموارد البشرية داخل الشركة، فتمكن هذه الأهمية في كفاءتها على تحريك الموارد الأخرى وتطرقها نحو هدف المؤسسة ،فضمان الاستعمال موارد المؤسسة بقوى لا يتم إلا عن طريق الأشخاص ، كذلك وجود المؤسسة واستمراريتها واندماجها أو زوالها منسجمة بنوعية و سيرة الأفراد الذين توظفهم المؤسسة ، فلكي تحفظ المؤسسة بقاءها اندماج يجب أن توظف الأكفاء وذوي المهارات العالية وتسيرهم تسييرا مهما ، وتحقيق فعالية المورد البشري لا تكون إلا إذا كان الشخص المناسب في المكان المناسب وفي الوقت المناسب لإنجاز عمله .<sup>47</sup>

4- أداء وظيفة التمويين : يتمثل أداؤها في القدرة على تمييز درجة عالية من الإستقلالية عن المستثمرين والحصول على المواد بجودة ضخمة وفي الآجال المحددة وبشروط دفع مرضية والتوفر على آجال تسديد الموردين تفوق الامال الممنوحة للعملاء وتحقيق استغلال جيد لأماكن التخزين .<sup>48</sup>

5- أداء وظيفة البحث و التطوير : يمكن التشخيص وظيفة البحث و التطوير بدراسة التحليل المؤشرات التالية:<sup>49</sup>

✓ الجو الملائم للإختراع و الإبتكار و التجديد.

✓ وتيرة التجديد مقارنة بالمتخصصين .

✓ نسبة وخفاقة تحويل الاجهازات إلى المؤسسة .

✓ التنوع و كفاءة المؤسسة على إرسال بعث منتوجات جديدة .

✓ درجة التمييز و مواكبة التطور .

أداء وظيفة التسويق : يعرف في قدرة و العمل التسويق على نمو أهدافها بأقل التكاليف الممكنة وهذا الأداء يمكن تحليله من خلال مجموعة من التقنيات المتعلقة بوظيفة التسويق التي يقدر ذكر منها : حصة السوق ، إرضاء العملاء ، السمعة .<sup>50</sup>

<sup>46</sup> Ibid, p 357.

<sup>47</sup> دراوي حسن ، محمد سعيد سلطان ، إدارة الموارد البشرية ، دار التعليم الجامعي للنشر والتوزيع ، الإسكندرية ، 2011 ، ص 208.

<sup>48</sup> Marcel Laflame, Op.cit, p 358

<sup>49</sup> Ibid.

<sup>50</sup> Marcel Laflame, Op.cit, p 358.

1- أداء وظيفة العلاقات العامة : في هذه الوظيفة يمكن أن ينسجم بعض أبعاد مفهوم المسار التي تم التدرج إليها سابقا ، فالأداء في هذه الوظيفة ينظر بعين الإعتبار المساهمين ، الموظفين ، العملاء ، الموردين ، الدولة بالنسبة للمستثمرين يتحقق الأداء عندما يتحصلوا على عائد الأعلى للأسهم وانجذاب في الأرباح الموزعة ، أما الموظفين ، الأداء هو وجود جو ملائم ومعنويات مرتفعة ، أما الموردين ، الدور هو احترام المؤسسة للامداد التسديد والاستقرار في التعامل في حين الأداء من وجهة نظر العملاء هو معرفة على مدة تسديد ما عليهم طويلة ومنتوجات في الأجل المناسبة و الجودة العالية .<sup>51</sup>

رابعا : حسب معيار الطبيعة :<sup>52</sup>

حسب هذا المعيار الذي من خلاله تقسم المؤسسة أهدافها إلى:

- 1- الأداء الإقتصادي : يعتبر المهمة الأساسية التي تنوي المؤسسة الإقتصادية إلى بروزها ويتمثل في الفوائض الإقتصادية التي تحصل عليها المؤسسة من وراء تعظيم مساهماتها (الانتاج ، الربح ، القيمة المضافة ، رقم الأعمال ، حصة السوق ن المردودية ...الخ) وتدني استخدام مواردها (رأس المال ، العمل ، المواد الأولية ، التكنولوجيا) .
- 2- الأداء الإجتماعي : في حقيقة الأمر الأهداف الاجتماعية التي ترسمها المؤسسة أثناء عملية التخطيط كانت قبل ذلك شروطا قررها عليها الأشخاص المؤسسة أولا وأفراد المجتمع الخارجي ثانيا ، وتحقيق هذه الأهداف يجب أن يتضامن مع تحقيق الأهداف الأخرى وخاصة الإقتصادية وفي بعض الامعاملات لا يتحقق الدور الإقتصادي إلا بتحقيق الأداء الإجتماعي .
- 3- الأداء التكنولوجي : يمكن الشركة أداء تكنولوجيا عندما تكون قد ميزت أثناء عملية التخطيط أهداف تكنولوجية كالاندماج على مجال تكنولوجيا مقررة وفي بعض الأحيان تكون الأهداف التكنولوجية التي تخططها المؤسسة أهداف استراتيجية نظرا لأهمية التكنولوجيا .
- 4- الأداء السياسي : يتدرج الأداء السياسي في بلوغ نمو المؤسسة أهدافها السياسية ويمكن الشركة ان تتحصل على عناصر من خلال تحقيق أهدافها السياسية التي تعرف كوسائل لتحقيق أهدافها الأخرى، ومن أمثلة الأهداف السياسية لبعض المؤسسات تسهيل الحملات الإنتخابية من أجل إيصال الافراد معينين إلى الحكم او الاعمال السياسية لاستغلالهم فيما بعد لصالح المؤسسة .

<sup>51</sup> Jaques Hendrevie, Denis Hindon, Morctor, Edition Dalloz, bed, Paris, 2000, p 64.

<sup>52</sup> عبد الملوك مزهود، مرجع سبق ذكره، ص، 89.

## المطلب الثاني : ماهية الأداء المالي

### تعريف الاداء المالي :

أولاً: يعرف الدور المالي على انه : " استخدام القياسات مالية لقياس مدة لبروز الاهداف ، ويمثل الاداء المالي على أداء دورالشركات حيث أنه الداعم المهم للاعمال المختلفة التي تمارسها هذه الشركات ، وسيساهم في اندماج الموارد المالية و التزويد بعناصر استثمارية في ميادين الأداء المختلفة والتي تساعد في تلبية احتياجات افراد المصالح وتحقيق أهدافهم<sup>53</sup> ."

ثانياً : كما يعرف أيضا بأنه : " تحليل الصحة المالية للمؤسسة لمعرفة مدى قدرتها على تخطيط القيمة المضافة ومجاهاة المستقبل من خلال الاسناد على الميزانيات ، جدول حسابات النتائج ، و الجداول الملحقة . ولكن لاجدوى من ذلك إن لم يأخذ الظرف الإقتصادي والقطاع الصناعي الذي توجب عليه المؤسسة النشطة في الدراسة ، وعلى هذا الأساس فإن تحليل الاداء يتم بمعاينة النتائج الإقتصادية للمؤسسة و معدل نمو الأرباح"<sup>54</sup> .

## المطلب الثالث : معايير الاداء المالي وأهميته

### أولاً : معايير الأداء المالي :

من المهم تحديد نسب معيارية تستخدم في متابعة تغير النسب المالية للمؤسسة لان الحكم على طبيعته تغيرها عبر الوقت يعتمد على قابلية المستفيدين منها على مقارنتها مع معيار معين ، وهناك أربعة انواع رئيسية من المعايير:<sup>55</sup>

#### 1- المعايير التاريخية للمؤسسة :

وتحسب هذه النسب من الكشوفات المالية للسنوات السابقة لغرض رقابة الأداء من قبل الإدارة المالية و الإستفادة منها في وضع الخطط المستقبلية .

#### 2- المعايير المطلقة :

وتأخذ هذه المعايير شكل قيمة ثابتة لنسب معينة مشتركة بين جميع المؤسسات ، وتقاس بها النسبة ذات العلاقة في مؤسسة معينة مثل نسبة التداول 2 مرة والنسبة السريعة مرة واحدة .

<sup>53</sup> محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص45.

<sup>54</sup> Amaid thaurson ,EVALUATION DES ENTREPRISES, technique de gestion , Edition economica. Parris . 2005.p23.

<sup>55</sup>أسعد حميد العلي، الإدارة المالية، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص78.

### 3- المعايير القطاعية :

يستفيد المحلل المالي بدرجة كبيرة من المعايير القطاعية من رقابة الأداء ، وهي معايير تمثل متوسط لأداء القطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة خاصة وأن المنشآت تتشابه في العديد من الصفات و الخصائص داخل نفس القطاع .

### 4- المعايير المستهدفة :

وهي نسب تستدرج إدارة المؤسسات بتحقيقها من خلال تنسيق الموازنات و الخطط ، وبالتالي فإن التنسيق النسب المتحققة مع تلك المستهدفة تنتج أوجه الإختلاف بين المسار الفعلي و المخطط مما يساهم في اتخاذ التجهيزات التصحيحية اللازمة .

ثانيا : أهمية دراسة الأداء المالي : فإنها تتابع من خلال الآتي:<sup>56</sup>

- الارتباط ومعرفة نشاط المنشأة ومنتجاته .
- متابعة ومعرفة باجراءات المالية والإقتصادية المحيطة .
- المساعدة في اتباع عملية التحليل والمقارنة و تدقيق البيانات المالية .
- المساعدة في فهم معنى التفاعل بين البيانات المالية .

وقد اجتمع الباحثين على أن مسار المالي يعتمد كالمعنى على عملية التحليل المالي التي تعرف بأنها حلقات من الأساليب المالية التي يمكن استعمالها لتحديد قوة المنشأة وضعفها ، وتستخدم الكمية المالية بصورة الأساسية في هذا التحليل من أجل مقارنة الأداء السابق بالأداء الحالي والمتوقع ومعرفة نواحي الانعكاس ، ويؤدي التحليل المالي إلى تعظيم الأهمية للمنشأة أي تعظيم قيمة أسهم المنشأة في السوق من خلال انشاءها بتشخيص إيجابيات (نقاط القوة ) وسلبيات (نقاط الضعف ) مسارها الماضي لغرض تعزيز الإيجابيات والمعالجة ، وتستطيع الإدارة المالية و الاستعمال مؤشرات (نسب) التشخيص المالي في عملية التشخيص واتباع الإجراءات الضرورية لمعالجة الأداء ورفع مستواه ، كما أن التحليل المالي الازم للتعرف على المركز المالي الحالي للمنشأة ويسند على البيانات التاريخية التي تبين في الميزانية وجدول حسابات النتائج ، لذا فهو يعد وسيلة للكشف عن مواطن القوة والضعف في المتبع المالي .

ويرى البعض أن التشخيص المالي هو التحليل الأداء الماضي للمنشأة وتحقيق ظروفها الحاضرة ، ثم التنبؤ بإمكانية تحقيق أهدافها الموجودة في المستقبل .

<sup>56</sup> هندي منير إبراهيم، إدارة البنوك التجارية، الإسكندرية ، المكتب العربي الحديث، 1989، ص25.



كما يعد التحليل المالي ذو قيمة قصوى لعملية التتبع المالي للمنشأة لأنه يعد منطلق لعملية التخطيط المالي للمنشأة .

ومن ذلك نقول أن التحليل المالي ينصب على هياكل المالية المجهزة من قبل المنشأة ، أي أنها طريقة الاستنتاج المعلومات من القوائم المالية وملحقاتها وتشخيصها بصفة متوازنة وتفسيرها وتحليلها وفق طرق رياضية وإحصائية لغرض تدرك إلى كفاءة الإدارة المالية في تلك الوحدة ، والتوصل إلى كيفية التساهم الأموال بعد معرفة أسبابها اتباعا إلى تحقيق الأهداف المنشودة من الربحية .

### المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي وأهدافه وخطواته ومقوماته ومجالاته العامة

يعني تحقيق الأداء المالي للمؤسسة عملية مراقبة كفاءة للمنشأة ، التي تستدرج على تحليل النتائج المتوصل إليها من خلال الاستعمال أدوات التحليل المالي وانعكاسها بما كان يجب أن يتم وفقا للتخطيط المعد مسبقا من أجل اكتشاف نقاط القوة وتصحيح نقاط الضعف ، ولهذا تستدرج في هذا المبحث إلى: تعريف\_تحديد الأداء المالي ، أهداف تقييم الدور المالي ، خطوات تقييم الأداء المالي ، مقومات الأداء المالي الجيد والعوامل المؤثرة عليه .

#### المطلب الأول: تقييم الأداء المالي

تطرت وتعددت مفاهيم تقييم الأداء المالي حسب الجهة المدركة به ولهذا تندرج في هذا المطلب الاظهار بعض منها :

**التعريف الأول :** " إن عملية تدقيق الأداء نعني بها ابراز واستخلاص جوانب قوة الشيء و ضعفه ( أي إظهار الصفات الإيجابية والسلبية له) وذلك بمقارنة ماكانت تظهره المؤسسة لتحقيقه مع ما حققته فعلا ، فينظر إلى جوانب تقييم الأداء للشركة بأنها – معرفة مدى تحقيق الأهداف مخطط لها للوحدة وكيفية الاستعمال الموارد وحساب المنافع والمبالغ وأثار ذلك على الوحدة نفسها "<sup>57</sup>.

**التعريف الثاني :** " وفي مسار هذا المضمون يضمن البعض أن عملية تقييم الأداء على أنه\_صنف من الأصناف الرقابة ، يركز على تشخيص النتائج التي تتم التطرق إليها من خلال الجهود المتداولة على مختلف المستويات ، بهدف الوقوف على تحقيق أهداف وحدات وظائف في استخدام الموارد\_الموجودة أفضل استخدام وترشيد التقنية في إعداد الخطط المستقبلية "<sup>58</sup>.

وهناك مفهوم آخر يرى بأن تقييم الأداء المالي هو: " عملية مرشدة للنشاطات لتقدير ما إذا كانت الوحدات الإدارية أو المؤسسات نفسها تحصل على مواردها وتنتفع منها بكفاءة وفعالية في سبيل تحقيق أهدافها ، ويركز هذا المفهوم على الكفاءة و الفعالية كمييار للقياس وربطهما كهدف عملية التقييم بوصفها مرشدا للنشاط في المؤسسة "

<sup>57</sup> عقيل جاسم عبد الله ،مدخل في تقييم المشروعات ، الطبعة الأولى ، دار الحامد للنشر ، الأردن، 1999، ص189.  
<sup>58</sup> الأستاذ الدكتور حمزة محمود الزبيدي ، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل ، الطبعة الثانية ، الوراق للنشر والتوزيع ، عمان ، 2011، ص90.

## المطلب الثاني : الخطوات والمجالات العامة لعملية تقييم الأداء و أهدافه

### 1- خطوات عملية تقييم الأداء :

توجد عدة خطوات لعملية تقييم الأداء يمكن تلخيصها فيما يلي :<sup>59</sup>

#### 1-1: رسم سياسة التقييم وإعلانها على كافة الأفراد الذين يتأثرون بها:

يجب أن تبلغ السياسة جميع من يعينهم الأمر سواء القائمين بالتقييم أو الذين يخضعون لتقييم أداءهم من خلال معرفة الهدف من السياسة والطريقة بالنسبة لتولي وفهم طريقة التقييم والغرض الذي تستخدم من أجله .

#### 2-1: اختيار الطرق التي تستخدم في التقييم :

يتوجب اختيار الطريقة في التحليل الذي سيتولى إعداد تمييز التقسيم ، و الأشخاص الذين توضع التقارير عن أداءهم .

ومن الطرق المتبعة : ترتيب الموجودات الموضوعة عن مختلف العناصر بطريقة مختلفة ، تقييم لجميع الافراد عن كل صفة على حدى.

#### 3-1: تدريب المقومين:

حتى يكون هناك فوز في استخدام التقارير لابد ان يكون الأفراد ملمين بالهدف من اعدادات تلك التقارير وطريقة استخدامها ومزاياها وانعكاساتها

#### 4-1: تحليل السياسة وتحليل النتائج :

لابد أن يسند الوقت الذي يتم فيه وضع تحقيق بحيث تنتهي العملية بالنسبة لأية مجموعة من الأشخاص في ظروف محددة .

### 2- المجالات العامة لعملية تقييم الأداء :

يمكن تقييم بين ثلاث عناصر أساسية لعملية لتمييز الأداء والتي يمكن حصرها فيما يلي :<sup>60</sup>

<sup>59</sup> كامل بربر، إدارة الموارد البشرية وكفاءة الأداء التنظيمي ، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر والتوزيع ، لبنان ،ص137- 139.  
<sup>60</sup> منصور حامد محمود ، ثناء عطية فراج، المراجعة الإدارية وتقييم الأداء ،جامعة القاهرة التعليم المفتوح ، القاهرة ، مصر ، 1994 ، ص76.

1-2: مراقبة الخطة ومتابعة تنفيذها :

بعد وضع الخطة من طرف الشركة ، يتوجب الأمر متابعة ماتم تحقيقه من أهداف وفقا للفترات المحددة أي مقارنة النتائج الفعلية بالأهداف متتبعه ، ولا بد من مراقبة تنفيذ خطط خلال فترات زمنية متقابلة لتدارك أي اختلال في الوقت المحدد .

2-2: تقييم نتائج الأعمال بالنسبة لما كان مستهدفا منها :

ويعني ذلك تدقيق النتائج المترتبة على التنفيذ للتأكد للتأكد من أن المجهودات و التأثيرات الإقتصادية التي تدرجت نتيجة تنفيذ الخطة في حدود ما هو مستند منها وكذا اكتشاف نقاط الضعف ومواجهتها.

3-2: الرقابة على كافة الأفراد :

ويعني ذلك تدقيق من قيام الشركة بمختلف أوجه نشاطها وتنفيذ أهدافها بأعلى درجة من الكفاءة ، والرقابة على كفاية الأداء لها قيمة بالغة في المؤسسة نظرا للزومة تحقيق الاستعمال الأمثل للموارد المتاحة .

3- أهداف تقييم الأداء

يمكننا التطرق لأهم أهداف تقييم الأداء فيما يلي:<sup>61</sup>

1-3: تقييم النشاط والنتائج: يهتم بكيفية تدقيق المؤسسة للنتائج و الحكم على مدى كفاءة النشاط على تحقيق الربحية وذلك بالاستعمال الأرصد الوسيطة للتسيير وهي الاعمدة توضح المراحل التي تندمج من خلالها الربح أو الخسارة ، ومن خلالها يمكن تسديد الأسباب التي أدت إلى النتيجة جيدة ، ومن ثم الحكم على نمو النشاط فيما إذا كان يتماثل مع أهداف المؤسسة ومعطيات السوق واتباع على حالات النمو .

2-3: تحليل الهيكل المالي : يتمثل الصنف المالي من مصادر تمويل المؤسسة والمتمثلة في التكاليف الخاصة ومصادر البناء والهدف منه هو حفاظ تمويل الاحتياجات المالية دون لاندماج على قيود التوازن المالي ، المردودية و إحالة المالية ، وكذلك مراقبة مستويات الإستدانة و التسهيل الذاتي و الانجازات الشركاء ...الخ.

3-3: تقييم المردودية : تعتبر تعني المردودية الأساس مهم الذي يقوم عليه الهدف الإقتصادي للشركة ، كما تعتبر حفاظ للبقاء والنمو والاستمرارية ، وهي طريقة تمكن المحلل المالي من مقارنة النتائج المتحصلة

<sup>61</sup> مجيد كرفي ، تقويم الأداء باستخدام النسب المالية ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، 2007 ، ص32.

مع الوسائل التي اثارت في تحقيقها وهي المؤشر الأكثر موضوعية في تمييز الأداء المالي ، حيث يمكن انقاد على مسار المؤسسة من جميع جهات ويمكن من خلالها طرح قرارات التمويل .

3-4: تحليل التدفقات النقدية : حيث يمكن من الاستعمال جداول المساهمات المالية تشخيص التوازن المالي والوقوف على الاضرار العجز أو الفائض في الأملاك وتحديد الوسيلة المسؤولة عن هذا الضرر أو الفائض كما يحتوي هذا اللانسجام مجموعة من القياسات ذات البعد الاستراتيجي والتي لها بروز في طرح القرارات الاستراتيجية والمساعدة في تحقيق الاستراتيجية .

### المطلب الثالث : مقومات الأداء المالي الجيد والعوامل المؤثرة عليه

أولا : مقومات عملية تقييم الأداء المالي :

حتى يتمكن المتبين من تحقيق الأهداف المطروحة من عملية تقييم الدور ، لابد أن تتوافر لهذه العملية مجموعة من الأجزاء نلخصها في النقاط التالية :<sup>62</sup>

- الاكتمالية بما يغطي كافة الأجزاء أداء المؤسسة ، ويعطي في نفس الوقت انسجاما ورؤية واضحة عن موقف المؤسسة محل التدقيق من كافة جوانب الدور المطروح .
- الاندماج بنشاط المؤسسة بناء التقييم وأهدافها ، مع لزومية تعرف القائمين الموظفين بهذه المؤسسة على المقاييس والأهداف او لمطروحة بما يكفل وجود الرغبة في تقبل اسهاماتها .
- أن يعكس جوانب الكيفية في الأداء الدور الفعال بجانب النواحي الكمية ، كما يجب ان يعكس الترادف بين الوظائف الإدارية المختلفة بالمؤسسة .
- أن يتمكن اللاحق إلى نتائج إيجابية وإلى تمييز الأداء ، ورفع الكفاءة، بتوضيح الطرق السليمة الأداء فيما بعد ، وأن لاتندمج على الكشف عن أوجه الضرر والانحرافات فقط.
- الانسجام مع أنواع الرقابة الأخرى ، مع اتباع السهولة والسلطة ، وارتكازه على عدد قليل من النماذج و المقاييس التفصيلية .
- من المفضل اختيار مقياس أو مؤشر أساسي واحد أو عدد محدود جدا منها ، يقيم على أساسه طريقة الإدارة ويكون قادرا على استيعاب كفاءة أداء المؤسسة من كافة جهاتها بما يمكن من قياس كفاءتها الكلية .

<sup>62</sup> صلاح الدين حسن السبيسي ، نظم المحاسبة والرقابة وتقييم الأداء في المصارف والمؤسسات المالية ، دار الوسام للطباعة و النشر ، بيروت ، لبنان ، 1989 ، ص 244 .

- الاتباعية في تطبيق النظام المفتوح لتقييم الأداء ، بمفهوم عدم الإقتصار على فترة زمنية ، بل يجب أن يفصل هذا النظام بالدورية والإنتظام في مدة قصيرة ، لمواجهة التقلبات قبل استفحال آثارها في الجهات غير مدعومة وتوجيهها نحو خطوط السير المرسومة .
- وجود نظام واضح ومستقر للمجالات المادية ، مع الامكانية مراعاة الارتباط بين حجم الحوافز والمقياس أو المؤشر الرئيسي للتقييم بما يمكن من تشجيع الموظفين على زيادة الإنتاجية والاستعمال الكفاء للموارد المتاحة .

### ثانيا : العوامل المؤثرة في الأداء المالي للمؤسسة :

تتلخص أهم العوامل المؤثرة على الأداء المالي في الشركة في العناصر التالية :<sup>63</sup>

1- الهيكل التنظيمي : المسار العام الذي يحدد من في التنظيم لديه السيادة على من ، ومن في التنظيم مسؤول أمام من ، فهو على ذلك يتدرج من مجموعة من الجهات و الوحدات الإدارية ذات سيادات و المسؤوليات المحددة مع وضوح خطوط الاتصال واتجاهات العلاقات بين الأشخاص شاغلي تلك المراكز .

ويؤثر الهيكل التنظيمي على طريقة الشركات من خلال المساعدة فب تنفيذ الإنجاز بنجاح عن طريق تحديد الوظيفة والنشاطات التي ينتقد القيام بها ، ومن ثم تحليل الموارد لها بالإضافة إلى تسهيل تحديد الأدوار للأشخاص في المؤسسات والمساعدة في طرح القرارات ضمن المواصفات التي تجعل لإدارة الشركات اتخاذ القرار بأكثر فاعلية .

2- المناخ التنظيمي: يعبر الصنف التنظيمي عن الخصائص المختلفة لبيئة الوظيفة في التنظيم والتي تكمل جوانب التنظيم الرئيسي ومزيج الحاجات الخاصة بالموظفين وطبيعة الاتصالات التنظيمية و الأنواع الإشراف السائدة وسلوك الجماعات وغيرها من العوامل التنظيمية التي تبين إدراكها بشكل مستمر أو غير مستمر بواسطة الأشخاص التنظيم مما يؤثر على سلوك الأفراد وعلى السلوك السيرة التنظيمية، حيث يقوم المناخ التنظيمي على سلامة الأداء بصورة إيجابية وكفاءته من الناحيتين الإدارية والمالية و تقديم معلومات لمتخذي القرارات لتشكل صورة للأداء والتعرف على مدى أهمية تطبيق الإداريين لمقاييس الأداء في تصرفهم في أموال الشركة .

<sup>63</sup> نبيل قبلي ، دور مبادئ الحكومة في تفعيل الأداء المالي لشركات التأمين ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ، شعبة علوم إقتصادية ، تخصص محاسبة مالية وبنوك ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، 2017 ، ص 74.

3- التكنولوجيا : تعرف تكنولوجيا المعلومات على أنها الاستخدام التكنولوجي الحديثة للقيام بجمع وتحويل ومعالجة واسترجاع ودمج المعلومات ، بحيث تعمل على كمولية الأداء لأنها تخطي جوانب متعددة من القدرات تساهمية وخفض المبالغ والاضرار والتنوع بالإضافة إلى زيادة الأرباح والحصة السوقية .

4- الحجم: يقصد بالحجم لتقسيم الشركات الصغيرة او المتوسطة أو كبيرة الحجم ، حيث يوجد عدة معايير لحجم الشركة منها : إجمالي الموجودات أو إجمالي المبيعات أو إجمالي القيمة الاعتبارية .

ويعتبر الحجم من العوامل السلبية على الأداء المالي للشركات سلبا فقد يشكل الحجم عائقا مؤثرا لأداء الشركات حيث ان زيادة الحجم فإن عملية إدارة الشركة تصبح أكثر صعوبة ومنه يصبح أداؤها أقل فعالية ، وإيجابيا من حيث أنه كلما زاد معيار الشركة يزداد عدد المحيطين الماليين المهتمين بالمؤسسة وحتى أن نسبة المعلومة للوحدة الواحدة الواردة في التقارير المالية يقل بزيادة حجم الشركات .

ويمكن تصنيف وتبويب العوامل المؤثرة على الأداء المالي للمؤسسات إلى :<sup>64</sup>

- العوامل الخارجية : وهي مجموعة من المنعكسات الخارجية التي تواجه المؤسسة وتعدي على أدائها المالي ، حيث لا يمكن لإدارة الشركة السيطرة عليها ، وإنما يمكنها فقط توقع الوقائع المستقبلية لهذه المنعكسات ومحاولة إعطاء خطط لمواجهةها من تأثيراتها وتشمل هذه العوامل :  
-السياسات المالية والإقتصادية للدولة .

- العوامل الداخلية : وهي تلك العوامل التي تشكل على الدور المالي للمؤسسة بحيث أنه يمكن للمؤسسة التحكم فيها والتتبع على علمها بالشكل الذي يساعد على تنقيد العائد وتقليل المبالغ ومن أهمها :

- الرقابة على المبالغ .

- الرقابة على كفاءة الاستعمال الموارد المالية المتاحة .

- الرقابة على كفاءة الحصول على الأموال .

بالإضافة إلى تأثير مقاييس خاصة بالرقابة حيث تعني إلى رقابة اتجاه المصروفات خلال

الأوقات المالية المختلفة وتحديد مدى قيمتها النسبية للمؤسسة ومحاولة اسنادها ومن أهمها : نسبة الإمكانيات المدفوعة للأصول المنتجة وتظهر هذه النسبة كفاءة المؤسسة على رقابة السيرة هذه الفوائد

<sup>64</sup> نبيل قبلي مرجع سبق ذكره ، ص90.

المدفوعة كفاءتها على زيادة الأصول المنتجة. ونسبة الفوائد المدفوعة على الأشياء حيث توضح هذه النسبة وقيمة هذه الفوائد المدفوعة على جملة الأموال التي تاكدت عليها الشركة من المصادر الخارجية (الودائع من العملاء والمستحقات).

- عدم تباين درجة العلاقات التنظيمية بين الأشخاص والإدارات والأقسام.
- درجة المركزية و حجم الشركة .
- درجة وضوح الأهداف الرئيسية للمؤسسة .
- مدى وجود موارد مالية وبشرية للمؤسسة .
- عدم توفر نظام معلوماتي داخل المؤسسة ياكد منفذي القرارات بشكل جيد .



### المبحث الثالث : أثر التحليل المالي على الأداء المالي للمؤسسة

لإبراز الاداء التحليل المالي في الإمكان الأداء المالي للمؤسسة طرحنا في هذا المبحث إلى دراسة تحليل كيف يمكننا الاستعمال أدوات التحليل المالي في عملية التنبؤ المستقبلي للمؤسسة أي المنفذ الذي ستكون عليه منشأة الأعمال مستقبلا ، ودور الكمية المالية في الكشف عن الأداء المالي .

#### المطلب الأول : التحليل المالي والتنبؤ.

تناولنا في ماضي دور التحليل المالي في تدقيق الأداء الاستراتيجي لمنشأة ووظائف وذلك بالاستعمال نتائجه في تحديد مراكز القوة او بيان نقاط الضعف في موقف المنشأة في سوق العمل ، وفاعلية الدور في تحقيق الأهداف التي تهدف إليها منشأة الأعمال .ولاتقف قيمة التحليل المالي عند هذا الدور بل تتعداه إلى كفاءة استخدامه كاداة للتنبؤ بالموقف الذي ستكون عليه منشأة الأعمال في المستقبل ، وذلك إذا ما أحسنت الإدارة أو المحلل المالي استخدام البيانات المحاسبية وتكيفها وفق مسار خاص في التحليل.

ولهذا تبين المراجع العلمية إلى إمكانية اللجوء إلى التحليل المالي لهدف التنبؤ بعدد من الظواهر في حياة المنشأة ترهن مضمون نشاطها التشغيلي مثل :

1. التنبؤ بالمبيعات .
2. التنبؤ بالأرباح و التقرير لها .
3. التنبؤ بالإحتياجات المالية والتخطيط لطريقة الحصول عليها .
4. التنبؤ بمدى الامكانية الإدارة في مواجهة الطوارئ .
5. التنبؤ بي مئيدات الفشل ، أو بمدى قدرة توقف المنشأة عن العمل ، أي الإفلاس والتصفية .

حيث تعتبر كل ظاهرة من الظواهر أعلاه ، الأمثل في تحديد قوة منشأة الأعمال أو ضعفها ، وبالتالي فإن ظهور الدقيق بمضمونها في المستقبل يمكن الإدارة من ان تتاقلم مع الأحداث المتوقعة وتضع الخطط الملائمة لمواجهة الأحداث المستقبلية .

ويعرف القارئ أن المبيعات والتنبؤ بها هي عملية مهمة جدا ، لأن جميع أوجه الأصناف الأنشطة التشغيلية والسياسات الإدارية وصياغة شكل المنشأة إنما تنسجم بالمبيعات سواء بشكل رسمي أو بشكل مباشر مع عدم التقليل مع الإتجاهات المسارات التنبؤية الأخرى.

ورغم كثرة المواضيع التنبؤية التي عاد إليها المحلل المالي لتحقيق الأهداف السابقة ، إلا أن الإهتمام كان ظاهرا في محاولة الرجوع إلى أسلوب النسب المالية ضمن منهج التشخيص المالي كأسلوب يلجا اليه في

الحصول على تنبؤ دقيق التنبؤات الفشل أو تعثر منشأة الأعمال في المستقبل خصوصا إذا ما الاستعملت تلك النسب مجتمعة و بينت بعناية .

إن لجوء بقوة أو ضعف المنشأة والتنبؤ باحتمال فشلها بالاستعمال النسب المالية ينتصب الضرورة تنقية هذه النسب لتمثل عوامل مميزة discriminial factors الأداء ، حيث أن تحليل هذه الدراسة هذه النسب ودراستها إنما يكون بهدف ما تمثله هذه النسب من عامل مميز للأداء ، ومن ثم تطبيق نتيجة هذه النسب لتكون لاهم في معرفة أداء المنشأة وتصنيفه ضمن العامل المحدد والذي يعتبر الرئيسي في تقييم الأداء.<sup>65</sup>

### المطلب الثاني : استخدام التحليل المالي في التنبؤات والتوقع بالأداء المستقبلي

يبين التحليل المالي عملية تفسير القوائم المالية المبعثرة وفهمها والتي يجري إعدادها وعرضها اتبعا قواعد وأسس محددة طبقا للمبادئ المحاسبية المتعالم عليها وبمساعدة معلومات أخرى إضافية في ضوء الاحتمالات معينة ولأغراض محددة مثل تدقيق الأداء للمنشأة أو لأحد أنشطتها .

وقد كان التحليل المالي يستهدف تحقيق الأداء أولا وأخيرا، كان التقويم كامل للمنشأة كلها أو بعضها (لتحليل السيولة أو تقييم الربحية الأرباح وهكذا ...) أما الآن فقد أصبح العبء الملقى على عاتق محلل المالي هو - بالإضافة إلى ما مضى - تهيئة المناخ ترسيخ القرارات عن طريق وجود المعلومات المفيدة والملائمة ، وبالتالي أضحى التحليل المالي لا يكون على استخدام البيانات المحاسبية لتدقيق الأداء الماضي فحسب ، وإنما امتد ليشمل المساعدة في تسيير أوجه النشاط في المستقبل والعمل على تحقيق الأداء المخطط والاتباع الإجراءات الرقابية التي تؤدي إلى إخضاع ظروف عدم التأكد للحد والوقاية منها.

وحتى يحقق التشخيص المالي الغرض الهدف المرجو منه فإن الأمر يقتضي ويتطلب إحاطة المحلل المالي بعدد من الامتيازات و المشاكل التي تجعله مدركا للفترة الذي يمكن أن يذهب إليه في اسناده على أدوات التحليل المالي في استخلاص نتائج التقويم المسار في الماضي أو في المستقبل .

ويعتمد التنبؤ بالأداء المستقبلي على قيمة توفير معلومات مالية مستقبلية وذلك باستخدام أساليب و نماذج كمية ملتزمة من جهة على تحليل نتائج كل من التحليل الإقتصادي وتحليل الصناعة و التحليل التشخيص المالي على مستوى المؤسسة ، ومن جهة أخرى على إعداد نموذج يحاكي المتبادلات و المقاييس المؤشرات المختلفة التي تمثل واقع الشركة بالاستعمال الحاسب الآلي يتم اختيار النموذج وتحليل النتائج وتكرار التجارب عدة أحيان حتى يمكن التعرف على مخرجات ونتائج القروض و السياسات الموضوعة

<sup>65</sup> الأستاذ الدكتور حمزة محمود الزبيدي ، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء و التنبؤ بالفشل ، مرجع سبق ذكره ، ص 323، 324.

ويعرف ذلك النموذج بمؤشرات ، حيث أشارت الدراسات المختلفة إلى نجاح استخدامه في صنف إعداد التنبؤات المالية وإعداد المواضيع المالية المستقبلية .

تعني المحاكاة منهج عام لحل الازمات حيث يتضمن إطار للعمل يتطرق مجموعة من المشاكل التي تواجه أحد النظم ، ويتضمن مجموعة من المناهج والطرق و النماذج بهدف تحقيق مجموعة من الأهداف العامة ، ولاشك فإن الازدهار منهج المحاكاة يعتبر إلى حد كبير فن أكثر منه علم .

يبدأ منهج المحاكاة عادة بنموذج رياضي يشمل على تمثيل الخصائص الرئيسية للنظام الحقيقي ، بحيث يعطي الإدارة بـروزا واضحا عن المتبادلات الرئيسية والمتاخلة والمتبادلة لضرر ، مما يمكن معه في النهاية الاستحصال النتائج التي تكفل اختيار البديل الأفضل من بين البدائل المنتجة .

يعتمد منهج المحاكاة على الامتياز التجارب بالاستعمال الحاسب الإلكتروني على نماذج رياضية تقوم بوصف سلوك المنعكسات داخل نظام ذو علاقات المتبادلة ومعقدة بهدف الاندماج السياسات والفروض وتقويم الدور و تدقيق الخطط ومستوى الدور خلال فترات زمنية متعددة ، ولا شك فإن خاصية التجريب هي أهم ما يمثل منهج المحاكاة عن غيره من المناهج أو المقاييس الأخرى لبحوث العمليات والتي تعتمد في حل نماذجها على الاستعمال الأساس التحليلي وليس الرئيسي التجريبي .

وقد أثرت تساؤلات كثيرة حول اضرار الاستخدام المتزايد لهذا النموذج ، وماهي اماكنه بوجه عام ؟ ويرد على ذلك بأن نماذج المساءلات ونماذج بحوث الاستخدامات يمكن اعتبارها بدائل لإصلاح الإدارة الجيدة، وبالاسناد آخرفإن الإجابة على عامة التساؤلات يمكن قصرها على كلمتين فقط هما ما يحدث .....لو ؟

وقد تم الإشارة إلى أهمية استعمال ذلك النموذج على النحو التالي :

لايمكن الامتثال التخطيط بمثابة علم دقيق ، حيث يعتبر بمثابة الاضرار و المخاطرة نحو المجهول ، والمستقبل يعتبر غاية متحرك ديناميكي ، ويمكن للحاسب الإلكتروني المداهمة في تحسين الأهداف ، وجوهر ذلك النموذج هو مساعدة الإدارة على مواجهة المشاكل عدم التأكد .

وتتميز هذه النماذج بأنها ذات طبيعة محاسبية أكثر منها تمويلية ويرجع ذلك إلى مايلي :

- أن معظم نماذج المحاكاة المنشأة تحتفظ وجهة نظر المحاسب حيث أنها مصممة بهدف التنبؤ بقوائم محاسبية ، كما أن معدلاتها تسند أساسا على أعراف محاسبية تستعملها الشركة .
- أن نماذج محاكاة المنشأة لا تنتج قرارات مالية مثلى ، حيث أنها تسفر عن عدة بدائل جديرة بالتحليل والإعتبار وتترك للمستعمل اختيار أفضل استراتيجية أو سياسة مالية .

هذا وقد تم بروز نماذج محاكاة المنشأة عن مسار الممارسين وليس عن طريق العالمين ، وعلى وجه الدقة فإن المحاسبين كانوا القوة المحركة في ظل استخدام هذه النماذج ، ويمكن ظهور أهم الفوائد التي يحصل عليها مستعملي نماذج محاكاة المنشأة على النحو التالي :

- يوفر هذا النموذج للمنشأة الأداة المرتبطة بتقديم الخطط طويلة الأجل ، واختيار الاضرار استراتيجية التدقيق المتعددة ، إعداد خطط أرباح قصيرة الأجل وقياس ومؤشر أثر الظروف المنعكسة على الجوانب المختلفة للمنشأة .

- يوفر نموذج محاكاة المنشأة للمستعملين فوائد متعددة تتمثل فيما يلي :

- المقدرة على اكتشاف البدائل .

- اتباع القرار بشكل أكثر جودة .

- التخطيط بصورة أكثر شمولية .

- الفهم الجيد للتطورات .

- تقديم المعلومات في الزمن المناسب .

- توفير توقعات أكثر مرونة .

- يوضح نموذج محاكاة الشريكة الترابطات المتداخلة الغير مفهومة والمتبادلة التأثير الفعالية التي تتوفر بين أنشطة الشريكة في صورة صيالات رياضية ومنطقية .

- تعتمد على الفوائد الرئيسية من استعمال نموذج محاكاة المؤسسة من خلال امكانيته على القيام بتجارب ماذا يجري .... لو؟ وتعد أدق دراسة الأسئلة والإجابة عليها.

ماذا يجري لو زادت أسعار المواد الخام بنسبة 10% أو 20% ؟ ماذا يحدث لو انخفض الدخل القومي بمقدار 02% ؟ ماذا يحدث لو أدخل المنافسين منتج جديد ؟ ماذا يحدث لو تم الانقاص من بعض القوانين والتعليمات الحكومية ؟

- يمكن استعمال نموذج محاكاة الشريكة في انشاء قاعدة بيانات كافية تجمع مدى واسع من البيانات لجمع كافة قيم المتغيرات سواء الحالية أو المتوقعة داخل الحاسب الإلكتروني ، وتحتوي هذه البيانات بيانات داخلية تاريخية عن التكاليف وبيانات تاريخية عن المبيعات والمخزون والإنتاج والإنتاجية ، هذا بالزيادة على بيانات خارجية عن الدخل القومي ، معدلات التضخم .

- استعمال نموذج محاكاة الشركة بهدف اتخاذ القرارات يوفر ادات مناسبة لتوجيه إدارة الشركات بنوعية وطبيعة المتبادلات التي تؤثر في مستويات الأداء .
- تبرز قيمة استخدام نموذج محاكاة المنشأة في كفاءته الكبيرة في التعامل مع المشاكل المؤثرة والمعقدة والتي تتميز بكثرة منعكاساتها الخارجية ، فضلا عن التعامل المرن مع مختلف المعادلات مهما التعريف (المتساويات) أو التجريبية أو السلوكية .
- يمكن الاستعمال نموذج محاكاة المنشأة من إجراء نوعين من التجارب أولها تأثيرات تاريخية ، وثانها محاكاة تنبؤية .
- تهدف المحاكاة التاريخية إلى التوجيه على ماذا يحدث لأداء المنشأة في المستقبل في حالة اتباع في إتباع السياسات الحالية بوجه عام ، وهذا الصنف من المحاكاة يعتبر الأداة لتقييم الأداء في المستقبل بدلا من الإنتظار حتى يتم التوفر على بيانات ، ومن جهة اخرى يمكن اجراء محاكاة تنبؤية تبعا تقديم الحلول .
- يساعد نموذج محاكاة المنشأة على التقدم على أوجه الضعف الذي يشوب الاستعمال نماذج الموازنة ، حيث تعتبر الموازنة وسيلة غير فعالة في توفير بيانات التي تتعلق بالأحداث المتوقعة ، حيث تنحصر و تقنياتها في تحديد الإيرادات وكميات المتوقعة لمستوى النشاط المفترض ، دون تحديد مايجب أن يكون عليه هذا المستوى بالإضافة إلى ذلك لأن الموازنة لاتوفر المعلومات المنسجمة ببدائل استخدام الموارد المتاحة وتأثيرها على وسيلة المنشأة.<sup>66</sup>

### المطلب الثالث: دور النسب المالية في الكشف عن الأداء المالي

- تعتبر النسب المالية واحدة من وسائل التحليل المالي والتي تعتمد للتحليل المركز المالي للمنشأة وربحيتها، ومما لاشك فيه أن الاستعمال النسب المالية لأغراض تقييم أداء المنشأة أو تحليل مركزها الإئتماني قد أصبح من الأمور المفقودة والواسعة الإنتشار.
- إن أسهل خطط وأسرعها لإختبار الدور المالي للمنشأة يكون من خلال النسب المالية ، حيث ان هذه النسب تمكن مالك المنشأة من مقارنة أدائها مع أداء المنشآت المشابهة ضمن قطاع واحدٍ وتشخيص أي الاضرار مالية يمكن أن تحصل بشكل طارئ .
  - ينبغي عند القيام بالتحليل المالي التخلي عن النسب المالية التي لاتؤدي إلى تقديم بيانات في المستقبل.

<sup>66</sup> أمين السيد محمد لطفي ، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والإستثمار في البورصة ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2005، ص641

ويقسم كتاب المالية هذه النسب والمقاييس المالية إلى مجاميع تركز كل منها على جانب مخصص كما في أدناه:<sup>67</sup>

1. نسب السيولة : وتستخدم لقياس قدرة المنشأة على مقابلة ضرورياتها قصيرة الأجل ، فإذا كان لدى المنشأة نقد كاف أو موجودات تمتلك الكفاءة على التغيير إلى نقد بسهولة فلن تحصل لديها مشكلة عند دفع منتوجاتها وتوجد فيها نسبتان رئيسيتان لقياس السيولة هما: نسبة التداول ونسبة السيولة السريعة.
2. نسب النشاط أو إدارة الأصول: وهي تبين إلى مدى كفاءة الإدارة في الاستعمال موجوداتها لتجديد العوائد بواسطة المبيعات المتحققة لأنواع مختلفة من المؤكدات للوصول إلى مدى سرعة بيع المنشأة لموجوداتها ، وهناك عدد من المقاييس المستعملة في قياس النشاط هي: دوران المخزون ، مدة البيع ، مدة التحصيل ، دوران رأس المال ، دوران الأصول الثابتة، دوران مجموع الأصول (الموجودات).
3. نسب الرافعة أو إدارة المديونية : وتشير إلى درجة تمويل المنشأة من خلال كثرة الديون ، إن نجاح المنشأة في استخدام التمويل بالمديونية بدلا من التمويل الممتلك يعني التحصل الإدارة على زيادة راجع لجملة الأسهم ، ومن المقاييس المستعملة لهذه النسب هي : مجموع الديون إلى مجموع الموجودات ، ونسبة المديونية إلى رأس المال الكلي .
4. نسب الربحية : وهي تحقيق كفاءة وفاعلية المنشأة في زيادة الأرباح ، تلك الأرباح التي تكون ذات علاقة ببعض الأسس مثل المبيعات ، الموجودات ، وحق الملكية ، وإذا لم توفر المنشأة على ربح كافي فإن بقاءها البعيد الأجل سيكون مهددا ، أما المقاييس المستخدمة لقياس هذه النسب هي هامش الربح الصافي من المبيعات العائد على لانتاج ، راجع على حق الملكية .
5. نسب التقويم : وهي النسب التي ترفع أهمية السوقية لأسهم المنشأة ، وترتبط تكاليف أسهم المنشأة بإيراداتها وبالقيمة الدفترية للسهم الواحد ،، ولهذه النسب عدد من المؤشرات منها : سعر السهم إلى أرباح السهم العادي الواحد ، القيمة السوقية للسهم إلى القيمة الدفترية .
6. نسبة النمو : وتقيس فترة نمو المؤسسة في إطار نمو الإقتصاد الوطني ، متمثلا بنمو الدخل القومي أو الناتج القومي الشمولي أو نمو القطاع الذي تعمل فيه المنشأة ومن المؤشرات المستعملة : نمو المبيعات الصافية ، الازدهار الدخل الصافي ، نمو الأرباح للسهم العادي الواحد، نمو متأكد من الأرباح للسهم العادي الواحد .

<sup>67</sup> الشماخ محمد خليل حسن ، الإدارة المالية ، بغداد ، مطبعة الخلود ، 1992 ، ص 110-111.

## خلاصة الفصل

انتقلنا في هذا الفصل لمختلف المعاني الأساسية للأداء و تحقيق الأداء المالي بالإضافة إلى أهم تصرفاته ومقوماته وبعض العوامل المؤثرة عليه ، كما تناولنا أيضا تحليل التشخيص المالي وعلاقته بالتنبؤ بوضعية الشركة مستقبلا وهذا من خلال مختلف النسب المالية و المقاييس التي يتم من خلالها مقارنة الأهداف المسطرة من طرف المؤسسة مؤكدا مع ماتم تحقيقه حاليا .

لذلك ومن خلال هذا الفصل يمكن القول بأن عملية تدقيق الأداء المالي تساعد الشركة على اكتشاف نقاط القوة ونقاط الضعف ومحاولة تصحيحها ، و المشخص المالي ومن خلال مختلف الأساليب التي يقوم باستعمالها فهو يعمل على تعزيز المركز المالي للشركة .

## الفصل الثالث

دراسة تطبيقية لشركة اتصالات

الجزائر لولاية

- مستغانم -



**تمهيد:**

بعد أن تطرقنا سابقا في الجانب النظري إلى معرفة الإطار المفاهيمي لكل من التحليل المالي و الأداء المالي بالإضافة إلى كيفية تقييم الأداء المالي وأهم الأدوات و الأساليب المستعملة في ذلك ,وفي هذا الفصل سنقوم بإسقاط الجانب النظري على أرض الواقع من خلال القيام بدراسة تطبيقية لإحدى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية المتمثلة في شركة اتصالات الجزائر لولاية مستغانم ,وبذلك قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول : بطاقة فنية لشركة اتصالات الجزائر لولاية مستغانم .

المبحث الثاني : تحليل الوضعية المالية لشركة اتصالات الجزائر لولاية مستغانم.

المبحث الثالث: تحليل التدفقات المالية لشركة اتصالات الجزائر لولاية مستغانم.

**المبحث الأول : بطاقة فنية لشركة اتصالات الجزائر لولاية مستغانم .**

تؤدي شريكة اتصالات الجزائر لولاية مستغانم كغيرها من المؤسسات الاقتصادية دورا فعالا في إنعاش الإقتصاد الوطني وتحقيق التنمية , ولهذا سوف نخصص هذا المبحث للحديث عن نشأة شريكة اتصالات الجزائر لولاية مستغانم , والتعرض أيضا إلى المهام المكلفة بها وأهدافها وكذا عرض الهيكل التنظيمي لها .

**المطلب الأول : نبذة تاريخية حول شريكة اتصالات الجزائر لولاية مستغانم**

نص قانون 03/2000 المؤرخ في 5 أوت 2000م , عنى باستقلالية قطاع البريد و المواصلات حيث تم بموجب هذا القرار انشاء , مؤسسة بريد الجزائر و التي تكلفت بتسيير قطاع البريد و كذلك مؤسسة اتصالات الجزائر التي حملت على عاتقها مسؤولية تطوير شبكات الاتصالات في الجزائر , لتصبح بعد ذلك مؤسسة اتصالات الجزائر مؤسسة عمومية اقتصادية ذات أسهم برأس مال اجتماعي تنشط في مجال الاتصالات .

فبعد أزيد من عامين و بعد دراسات قامت بها وزارة البريد و تكنولوجيا الاعلام و الاتصال تبعت القرار 03 /2000 , أصبحت اتصالات الجزائر حقيقية جسدت عام 2003م.

و في 1 جانفي 2003 , كانت الانطلاقة الرسمية لمجمع اتصالات الجزائر , حيث كان على اتصالات الجزائر و اطرافها الانتظام حتى هذا التاريخ لكي تبدأ الشركة في إتمام مشوارها الذي بدأته منذ الاستقلال , لكن برؤه مغايرة تماما كانت عليه قبل هذا التاريخ , لكي تبدأ الشركة مستقلة في تسييرها على وزارة البريد و مجبرة على اثبات وجودها في عالم , فيه المنافسة شركة و البقاء فيها للأقوى و الأجدر خاصة مع فتح سوق الاتصالات على المنافسة.

**المطلب الثاني : مجال عمل شريكة اتصالات الجزائر لولاية مستغانم.****بطاقة تعريف المؤسسة:**

• التسمية: مؤسسة اتصالات الجزائر لولاية مستغانم .

• رأسمالها: 115.000.000.000,00 دج

• مقرها الإداري : مستغانم .

• الموقع الإلكتروني : [/https://www.algeriatelecom.dz](https://www.algeriatelecom.dz)

الفرع الأول : الغرض الاجتماعي :

✓ توفير الانترنت و خدمة الاتصالات 24 سا في جميع أنحاء ولاية مستغانم.

✓ خدمة الزبائن ولاية مستغانم.

✓ تطوير الخدمات .

### الفرع الثاني: الشكل القانوني .

اتصالات الجزائر، مؤسسة عمومية ذات أسهم برأس مال، تنشط في سوق الشبكة وخدمات الاتصالات السلكية و اللاسلكية بالجزائر، تأسست وفق قانون 03/2000 المؤرخ في 5 أوت 2000م المعدد للقواعد العامة للبريد و المواصلات حيث جاء في المادة الأولى لعدد هذا القانون القواعد العامة المتعلقة بالبريد و المواصلات السلكية و اللاسلكية حيث يهدف هذا القانون الى :

- تطوير و تقديم خدمات البريد و المواصلات السلكية و اللاسلكية ذات نوعية في ظروف موضوعية وبدون تمييز في مناخ تنافسي مع ضمان المصلحة العامة .
- تحديد الشروط العامة للاستغلال المتعلقة بالبريد و المواصلات السلكية و اللاسلكية من طرف المتعاملين.
- تحديد اطار و كفاءات ضبط النشاطات ذات الصلة بالبريد و المواصلات السلكية و اللاسلكية .
- خلق ظروف تطوير النشاطات المنفصلة للبريد و المواصلات السلكية و اللاسلكية .

يطبق هذا القانون على نشاطات البريد و المواصلات السلكية و اللاسلكية كما فيما البث التلفزيوني والاذاعي في مجال الارسال و البث و الاستقبال باستثناء المضمون الذي يخضع لاطار تشريعي وتنظيمي ملائم .

تأسست وفق قانون 03/2000 المؤرخ في 05 أغسطس أوت سنة 2000 المحدد للقواعد العامة للبريد و المواصلات ، فضلا عن قرار المجلس الوطني لمساهمات الدولة (CNPE) بتاريخ 01 مارس 2001 الذي نص على إنشاء مؤسسة عمومية إقتصادية أطلق عليها إسم " إتصالات الجزائر". وفق هذا المرسوم الذي حدد نظام مؤسسة عمومية إقتصادية تحت صيغة قانونية لمؤسسة ذات أسهم براسمال اجتماعي دينار جزائري والمسجلة في المركز السجل التجاري يوم 11 ماي 2002 المقدر ب 115.000.000.000,00 دج . تحت رقم B 001808302.

### البيانات القانونية لموقع: اتصالات الجزائر

www.algeriatelecom.dz: عبر الرابط التالي www.algeriatelecom.dz: يمكن الدخول إلى موقع

الالكتروني واستعماله للبيانات القانونية الحالية الآتي بيانها، كما يخضع للقوانين و/أو الأنظمة المطبقة

يقتضي الاتصال بهذا الموقع الالكتروني واستعماله والنفاد إليه للموافقة التامة ودون تحفظ من طرف المستخدم على جميع الأحكام الواردة في البيانات القانونية الحالية.

#### المادة 1 – المعلومات القانونية

تشير هذه المادة إلى هوية مختلف المتدخلين في إطار إنجاز الموقع ومتابعته.

الموقع الالكتروني [www.algeriatelecom.dz](http://www.algeriatelecom.dz) : أعدته " اتصالات الجزائر الكائن مقرها الاجتماعي بالعنوان التالي : اتصالات الجزائر ش.ذ.أ المقر الاجتماعي : الطريق الوطني رقم 5، الديار الخمس، المحمدية 16130 الجزائر،

الهاتف : (213) (21) 82.38.38

عنوان البريد الالكتروني [contact@algeriatelecom.dz](mailto:contact@algeriatelecom.dz) :

اتصالات الجزائر هي المسؤولة عن استضافة الموقع الالكتروني A-télécom ، والكائن مقرها الاجتماعي بالعنوان التالي : اتصالات الجزائر ش.ذ.أ المقر الاجتماعي : الطريق الوطني رقم 5، الديار الخمس، المحمدية 16130 الجزائر،

الهاتف : (213) (21) 82.38.38

عنوان البريد الالكتروني [contact@algeriatelecom.dz](mailto:contact@algeriatelecom.dz) :

نقصد بالمستخدمين كل المتصفحين الذين يبحرون أو يقرؤون أو يشاهدون أو يستعملون الموقع الالكتروني [www.algeriatelecom.dz](http://www.algeriatelecom.dz) :

#### المادة 2 – قابلية الدخول إلى الموقع

مبدئيا، يمكن للمستخدمين الدخول إلى الموقع الالكتروني 24/24 سا على مدار الأسبوع (7/7 أيام)، باستثناء حالات الانقطاع المبرمجة أو غير المبرمجة، لدواعي الصيانة أو في حالة وجود قوة قاهرة.

في حال ما إذا تعذر الولوج إلى الموقع الالكتروني، تلتزم اتصالات الجزائر بالقيام بكل ما في وسعها لحل مشكلة الدخول إلى الموقع. لا يتحمل الموقع الالكتروني أية مسؤولية عن أي ضرر، مهما كان طبيعته، ناتج عن عدم إمكانية الدخول إليه.

## المادة 3 – الملكية الفكرية

كل المحتويات المدرجة في الموقع الالكتروني الحالي، كالتصميمات الجرافيكية، الصور، النصوص، الفيديوهات، الصور المتحركة، الأصوات، الشعارات، نسق الرسومات المتبادلة "Gifs" والرموز بالإضافة إلى تنسيقها تعد ملكية حصرية لاتصالات الجزائر، ما عدا العلامات والشعارات أو المحتويات الخاصة بشركات أخرى شريكة أو غيرها .

يمنع منعاً باتاً كل نسخ أو توزيع أو تعديل أو إعادة إرسال أو نشر، ولو جزئياً، لمختلف هذه العناصر عدم احترام هذا البند يعد تزويراً يتحمل صاحبه مسؤوليته المدنية والجزائية.

## المادة 4 – سياسة ملفات تعريف الارتباط (الكوكيز)

قد يحتاج تصفح الموقع الالكتروني [www.algerietelecom.dz](http://www.algerietelecom.dz) : إلى تثبيت ملفات تعريف الارتباط (الكوكيز) على مستوى حاسوب المستخدم. ملف تعريف الارتباط (الكوكيز) عبارة عن ملف صغير الحجم لا يسمح بتحديد هوية المستخدم، ولكنه يقوم بتخزين المعلومات المتعلقة بدخول الحاسوب إلى الموقع. تهدف هذه المعلومات المجمعة بهذا الشكل إلى تسهيل التصفح اللاحق للموقع.

## المادة 5 – عنوان الاتصال

للتبليغ عن أي مشكلة، يمكن للمستخدم أن يتصل بالمسؤول عن الموقع، على العنوان التالي  
: [contact@algerietelecom.dz](mailto:contact@algerietelecom.dz).

المطلب الثالث: وحدات وفروع شريكة اتصالات الجزائر لولاية مستغانم:

تعتبر اتصالات الجزائر مجمع حقيقي من خلال فروعها وهيكلها التي أنشأت لتساير التطورات الحاصلة في مجال الاتصالات , فقد تم انشاء الفروع والهيكل على النحو التالي:

تفروع نشاط شركة اتصالات الجزائر لولاية مستغانم :

-فرع اتصالات الجزائر "موبيليس" مختص في الهاتف الخليوي , حيث تعتبر موبيليس أهم متعاملي النقل في الجزائر من خلال تغطيتها التي تعد 98 وكذا عدد زبائنها الذي تعدى 10 ملايين مشترك .  
- الجزائر للانترنت جواب مختص في تكنولوجيا الانترنت حيث أوكلت له مهمة تطوير وتوفير الانترنت ذو السرعة الفائقة و للإشارة فكل قطاعات النشاط لكبرى في البلاد ( التعليم العالي البحث الصحة المحروقات ) مربوطة حالياً بشبكات الانترنت intrenet

- اتصالات الجزائر الفضائية : المختصة في تكنولوجيا الساتل والأقمار الصناعية .

### أهداف شركة اتصالات الجزائر لولاية مستغانم :

سطرت إدارة مجمع اتصالات الجزائر في برنامجها منذ البداية ثلاث أهداف أساسية تقوم عليها الشركة و هي ( المروددية- الجودة , الفعالية و نوعية الخدمات) وقد سمعت هذه الأهداف الثلاثة المسطرة من طرف المؤسسة ببقائها في الريادة و جعلها المتعامل رقم واحد في سوق الاتصالات بالجزائر .

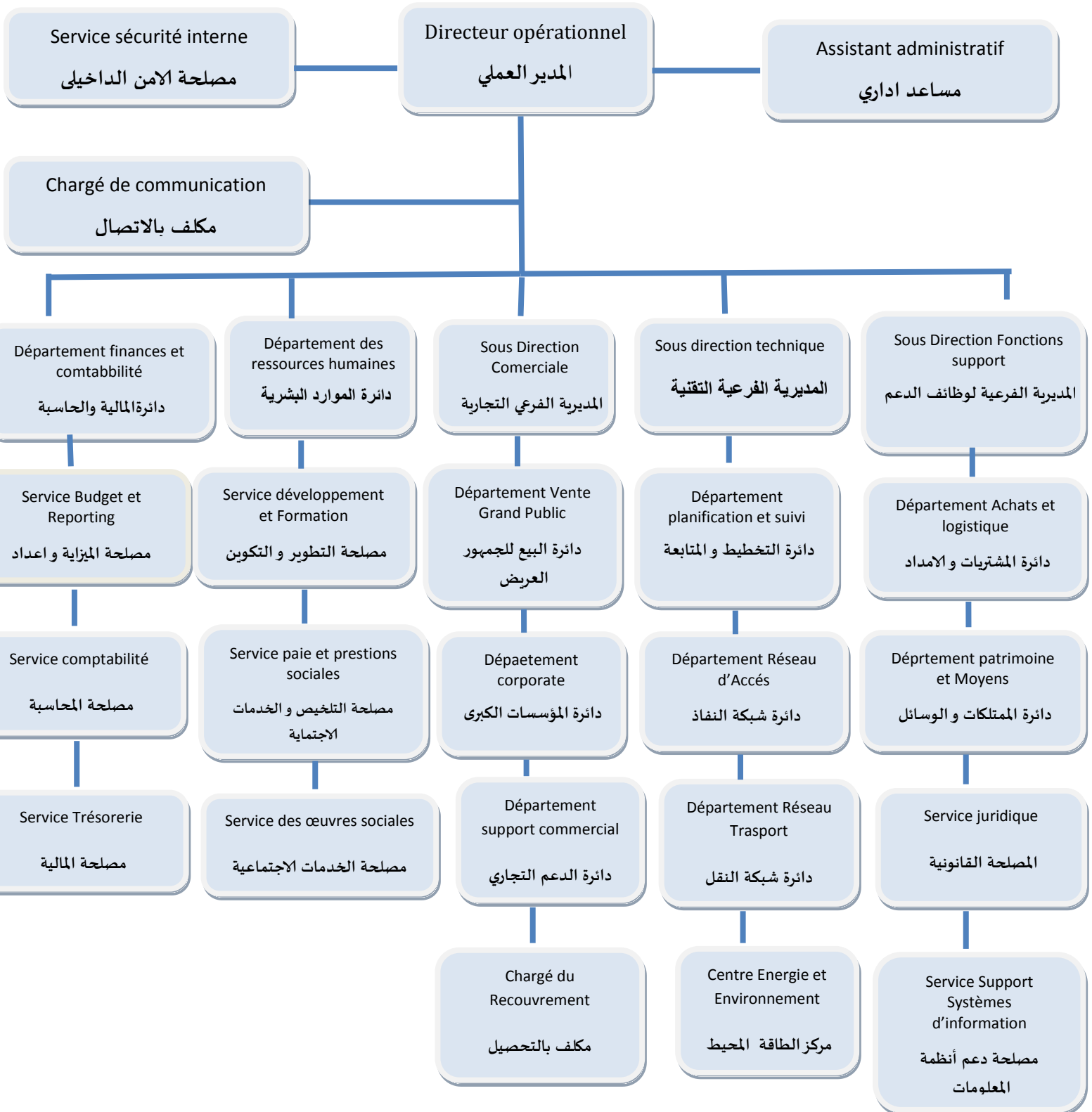
المطلب الثالث : مجال عمل شركة اتصالات الجزائر لولاية مستغانم :

- تمويل مصالح الاتصالات بما يسمح بنقل الصورة و الصوت و الرسائل المكتوبة و المعطيات الرقمية تطوير و استمرار و تسيير شبكات الاتصالات العامة و الخاصة .
- انشاء و استثمار و تسيير الاتصالات الداخلية مع كل متعاملي شبكة الاتصالات

### الهيكل التنظيمي :

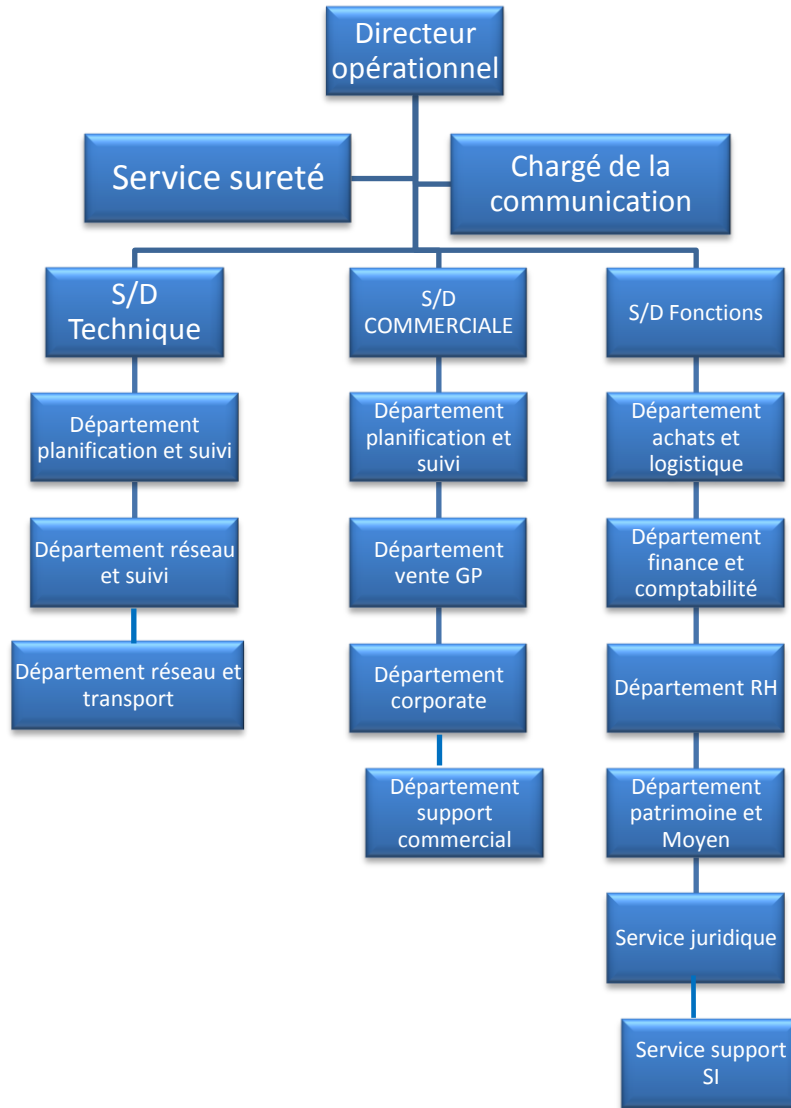
تعد مؤسسة اتصالات الجزائر من اكبر المؤسسات الوطنية تواجدا عبر كافة مناطق الوطن فهي تشمل من الجزائر و ذلك من خلال هيكلتها , فهي تعتمد في هيكلتها على منطق الشمولية أي إيصال منتوجها الى بعد نقطة من هذه البلاد حيث تسيروها مديرية عامة مقرها العاصمة و 13 مديرية إقليمية لكل م الجزائر وهران قسنطينة , سطيف تتفرع منها المديرية الفرعية للاتصالات بالمسيلة , منابة , ورقلة , بشار , الشلف , باتنة , تيزي وزو , البليدة , تلمسان , الأغواط , أين تم التقسيم حسب الأقاليم و تحتوي هذه المديريات الإقليمية على مديريات عملية دوة أين تتواجد اتصالات الجزائر في 48 ولاية بمديريات ولائية إضافة الى مديريتين اضافيتين للعاصمة بمجموع 50 مديرية عبر التراب الوطني من جهتها هذه المديريات الولائية تحتوي على وكالات تجارية و مراكز هاتفية .

الشكل رقم 01-03: الهيكل التنظيمي الجزائرية لشركة اتصالات الجزائر لولاية مستغانم .



المصدر: وثائق من طرف المؤسسة

الشكل رقم 02-03 الهيكل التنظيمي للوحدات العملية لمدينة مستغانم.



المصدر: وثائق مقدمة من طرف المؤسسة .



**المبحث الثاني : تحليل الوضعية المالية لشركة اتصالات الجزائر لولاية مستغانم .**

سنحاول من خلال هذا المبحث عرض الميزانية المالية لسنوات 2017-2018-2019 من ثم الحصول على الميزانية المالية المختصرة.

**المطلب الأول: عرض الميزانيات المالية للسنوات 2017-2018-2019**

سنقوم بعرض الميزانيات المالية للسنوات 2017، 2018، 2019 وفق الجداول التالية:

**أولا: الميزانية المالية لسنة 2017:**

الجدول رقم 01-03 جانب الأصول من الميزانية المالية

المبلغ الصافي	الإهلاكات	المبلغ الإجمالي	البيانات
6813153.27	886083.09	7699236.36	الأصول غير الجارية:
241819903.41	212169001.01	453988904.42	التثبيتات غير المعنوية
35177745.00		35177745.00	التثبيتات العينية
152007342.67		152007342.67	لأراضي
55520898.83	211282917.92	266803816.75	البيانات
3322383.13		3322383.13	التثبيتات العينية الأخرى
55560390.47		55560390.47	لتثبيتات المالية
		3322383.13	خسائر القيمة عن السندات الأخرى المثبتة
		55560390.47	الضرائب المؤجلة على الأصول
308401913.37	212169001.01	520570914.38	مجموع الأول غير الجارية
18909270.46	364227754.76	383137025.22	الأصول الجارية:
280312600.74	140758289.55	421070890.29	المخزونات والمنتجات الجاري العمل بها
26333143.23		26333143.23	الضرائب الأخرى والرسوم
1168368.09		1168368.09	الحسابات الدائنة المماثلة
111328268.80	451787.93	111780056.73	المتاحات وما شابهها
			التوظيف والأصول المالية الجارية الأخرى
			الخزينة
438051651.32	505437832.24	943489483.56	مجموع الأصول الجارية
746453564.69	717606833.25	1464060397.94	المجموع العام للأصول

المصدر: وثائق محصل عليها من قسم المحاسبة .

الجدول رقم 02-03 جانب الخصوم من الميزانية المالية

المبالغ	البيانات
-18329649.08	رؤوس الأموال الخاصة النتيجة الصافية (النتيجة الصافية مع حصة المجمع)
-231580880.95	الترحيل من جديد، رؤوس الأموال الأخرى حصة الشركة المدمجة
-249910530.03	مجموع الأموال الخاصة
6537845.67	الخصوم غير الجارية الافتراضات والديون المالية الضرائب المؤجلة
272602186.14	الديون الأخرى غير الجارية المؤونات والمنتوجات المعاينة مسبقا
279140031.81	مجموع الخصوم غير الجارية
78571328.57	الخصوم الجارية الموردون والحسابات المرتبطة بها
586800148.63	الضرائب
51852585.71	ديون أخرى
717224062.91	مجموع الخصوم الجارية
746453564.69	المجموع العام للخصوم

ثانيا: الميزانية المالية لسنة 2018:

الجدول رقم 03-03 جانب الأصول من الميزانية المالية

المبلغ الصافي	الاهتلاكات	المبلغ الإجمالي	البيانات
			الأصول غير الجارية:
6043229.63	1656006.73	7699236.36	التثبيتات غير المعنوية
230075079.18	220212354.35	450287433.53	التثبيتات العينية
35177745.00		35177745.00	الأراضي
123031029.31	28976313.36	152007342.67	البناءات
71866304.87	191236040.99	263102345.86	التثبيتات العينية الأخرى
3322383.13		3322383.13	التثبيتات المالية
			مجموع الأصول غير الجارية
3322383.13		3322383.13	الأصول الجارية:
			المخزونات والمنتجات الجاري العمل بها
			المستحقات والوظائف ذات الصلة
			الزيائن
275702.22		36261543.28	المدينون الآخرون
17695705.07		4997570596.30	الضرائب الأخرى والرسوم والتسديدات
305794768.00		521870315.77	المماثلة
25973860.49	221868361.08	433118048.41	الحسابات الدائنة المماثلة
1051373.63		25973860.49	المتاحات وما شابهها
106376406.97	504174610.70	1051373.63	التوظيف والأصول المالية الجارية الأخرى
	137323280.41	106376406.97	الخزينة
456892114.16	641497891.11	1098390005.27	مجموع الأصول الجارية
732594349.38	863366252.19	1595960601.57	المجموع العام للأصول

المصدر: وثائق محصل عليها من قسم المحاسبة .

الجدول رقم 04-03 جانب الخصوم من الميزانية المالية

المبالغ	البيانات
-515953452.98	رؤوس الأموال الخاصة: رأس المال الصادر رأس المال غير المطلوب العلاوات والاحتياطات فارق المعادلة
195986597.26	النتيجة الصافية ( النتيجة الصافية مع حصة المجمع) الترحيل من جديد، رؤوس الأموال الأخرى حصة الشركة المدمجة
-319966855.69	مجموع الأموال الخاصة
244754668.88	الخصوم غير الجارية الاقتراضات والديون المالية الضرائب المؤجلة الديون الأخرى غير الجارية المؤونات والمنتوجات المعاينة مسبقا
244754668.88	مجموع الخصوم غير الجارية
807806536.19	الخصوم الجارية الموردون والحسابات المرتبطة بها الضرائب ديون أخرى خزينة الخصوم
807806536.19	مجموع الخصوم الجارية
732594349.38	المجموع العام للخصوم

المصدر: وثائق محصل عليها من قسم المحاسبة

ثالثا : الميزانية المالية لسنة 2019

الجدول رقم 03-05 جانب الأصول من الميزانية المالية

المبلغ الصافي	الإهلاكات	المبلغ الإجمالي	البيانات
5273305.99	2425930.37	7699236.36	الأصول غير الجارية:
226312500.14	221503985.32	447816485.46	التثبيات غير المعنوية
35177745.00		35177745.00	التثبيات العينية
115430662.17	36576680.50	152007342.67	الأراضي
75704092.97	184927304.82	260631397.79	البناءات
		6523076.92	التثبيات العينية الأخرى
6523076.92		3376213.67	التثبيات في شكل ممتاز
3376213.67		3376213.67	الأصول الحالية
3376213.67		28443472.25	خسائر القيمة عن السندات الأخرى المثبتة
28443472.25		493858484.66	الضرائب المؤجلة على الأصول
269928568.97	223929915.69		مجموع الأصول غير الجارية
		510764236.00	الأصول الجارية:
		475522796.86	المخزونات والمنتجات الجاري العمل بها
		24422036.08	المدينون الآخرون
326266580.34		2274450.91	الضرائب الأخرى والرسوم والتسديدات المماثلة
24422036.08	489820126.96	2274450.91	الجزئية
2274450.91			
56806550.75	149256216.52	56806550.75	
430713727.12	639076343.48	1069790070.6	مجموع الأصول الجارية
700642296.09	863006259.17	1563648555.26	المجموع العام للأصول

المصدر: وثائق مقدمة من قسم المحاسبة

الجدول رقم 06-03 ج

جانب الخصوم من الميزانية المالية

المبالغ	البيانات
	رؤوس الأموال الخاصة: رأس المال الصادر رأس المال غير المطلوب العلاوات والاحتياطيات فارق المعادلة
-206894412.21	النتيجة الصافية(النتيجة الصافية مع حصة المجمع)
-82625763.52	الترحيل من جديد، رؤوس الأموال الأخرى حصة الشركة المدمجة
-2889520175.73	مجموع الأموال الخاصة
	الخصوم غير الجارية: الاقتراضات والديون المالية الضرائب المؤجلة المؤونات والمنتجات المعاينة مسبقا
727106.45	
127564575.73	
128291682.18	مجموع الخصوم غير الجارية
	الخصوم الجارية: الموردون الحسابات المرتبطة بها الضرائب ديون أخرى
61289751.16	
67723751.19	
732857287.29	
861870789.64	مجموع الخصوم الجارية
700642296.09	مجموع الخصوم

المصدر: وثائق محصل عليها من قسم المحاسبة

رابعاً: عرض الميزانية المالية المختصرة

بعد عرض الميزانية المالية للسنوات 2017-2018-2019 سنقوم بعرض الميزانية المالية المختصرة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 07-03: جانب الأصول للميزانية المالية المختصرة للسنوات (2019-2018-2017)

السنوات	2017	2017	2018	2018	2019	2019
البيان	المبالغ	النسبة	المبالغ	النسبة	المبالغ	النسبة
أصول ثابتة	308401913.37	%58.68	275702.22	%37.64	269928568.97	%38.53
أصول متداولة	438051651.3	%21.53	456892144.16	62.36%	430713727.12	61.47%
قيم الإستغلال	18909270.46	%41.23	17695705.07	%2.41	20944109.04	%3
قيم قابلة للتحقيق	307814112		332820002.1	%45.42	352963067.3	50.37%
قيم جاهزة	111328268.80	%14.91	106376406.97		56806550.75	%8.10
المجموع	746453564.69	%100	732594349.38	%100	700642296.09	100%

الجدول رقم 08-03 جانب الخصوم للميزانية المالية المختصرة للسنوات 2017-2018-2019

السنوات	2017	2017	2018	2018	2019	2019
البيان	المبالغ	النسبة	المبالغ	النسبة	المبالغ	النسبة
الأموال الدائمة	29229501.8	04%	-75212186.8	10.27%	-161228493.6	%23.01
الأموال الخاصة	- 249910530.03	34.20%-	-319966855.69	-43.69%	-289520175.73	-41.32%
ديون طويلة الأجل	279140031.81	%38.20	244754668.88	33.42%	128291682.18	18.31%
ديون قصيرة الأجل	717224062.91	%96.08	807806536.19	110.27%	861870789.64	123.01%
المجموع	746453564.69	100%	732594349.38	100%	700642296.09	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على ميزانية المؤسسة 2017-2018-2019

### المطلب الثاني: تحليل الميزانية عن طريق النسب المالية

سنتطرق في هذا المطلب إلى دراسة مختلف النسب التي تخص المؤسسة محل الدراسة كما يلي:

أولاً : نسب التمويل

والتي من خلالها سنقوم بحساب كل من :

1- نسبة التمويل الدائم :

نسبة التمويل الدائم = الأموال الدائمة / الأصول الثابتة

الجدول رقم 09-03 يوضح نسبة التمويل الدائم

السنوات البيان	2017	2018	2019
الأموال الدائمة	29229501.8	-75212186.8	- 161228493.6
الأصول الثابتة	308401913.37	275702.22	269928568.97
النسبة	0.094	-272.80	-0.60

المصدر: من إعداد الطلبتين بالإعتماد على ميزانية المؤسسة للسنوات 2019-2018-2017

من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول أعلاه نلاحظ ان نسبة التمويل الدائم أقل من الواحد في سنة 2017 وفي سنة 2018 و2019 فنسبة التمويل الدائم أقل من الصفر وهذا يدل على عدم تغطية الأموال الدائمة للأصول الثابتة .

2- نسبة التمويل الخاص (الذاتي )

نسبة التمويل الخاص = الأموال الخاصة / الأصول الثابتة



جدول رقم 10-03: يوضح حساب التمويل الذاتي

2019	2018	2017	السنوات البيان
-289520175.73	-319966855.69	-249910530.03	الأموال الخاصة
269928568.97	275702.22	308401913.37	الأصول الثابتة
-1.07	-1160.55	-0.09	النسبة

المصدر: من إعداد الطلبتين بالإعتماد على ميزانية المؤسسة 2019-2018-2017

من خلال النتائج المتحصل عليها نستنتج أن نسبة التمويل الخاص أقل من الصفر وهذا يدل على أن المؤسسة تمول أصولها الثابتة عن طريق أموالها الخارجية، ومنه نستطيع القول أن المؤسسة في وضعية سيئة .

### 3- نسبة التمويل الخارجي

نسبة التمويل الخارجي = مجموع الديون / مجموع الأصول

الجدول رقم 11-03: يوضح حساب التمويل الخارجي

2019	2018	2017	السنوات البيان
990162471.7	1052561205	996364094.7	مجموع الديون
700642296.09	732594349.38	746453564.69	مجموع الأصول
1.41	1.43	1.33	النسبة

المصدر: من إعداد الطلبتين بالإعتماد على ميزانية المؤسسة للسنوات 2019-2018-2017

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة التمويل الخارجي في تزايد مستمر مما يدل على أن المؤسسة تعتمد على أموالها الخارجية في تغطية أصولها .

### 4-نسبة الإستقلالية المالية

نسبة الإستقلالية المالية=الأموال الخاصة /مجموع الديون

الجدول رقم 03-12: يوضح حساب الإستقلالية المالية

2019	2018	2017	السنوات البيان
- 289520175.73	-319966855.69	- 249910530.03	الأموال الخاصة
990162471.7	1052561205	996364094.7	مجموع الديون
-0.29	-0.30	-0.25	النسبة

المصدر: من إعداد الطلبتين بالإعتماد على الميزانية المؤسسة للسنوات 2017-2018-2019

نلاحظ أن نسبة الإستقلالية المالية أقل من الصفر ويرجع ذلك إلى اعتماد المؤسسة على القروض بشكل كبير في تمويل نشاطها وهو ما يؤثر على القدرة الإفتراضية للمؤسسة في المستقبل وخصوصا في حالة الرغبة في التوسع .

ثانيا: نسب السيولة

وتتمثل هذه النسب فيما يلي:

1- نسبة التداول

نسبة التداول = الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة

الجدول رقم 03-13: يوضح حساب نسبة التداول

2019	2018	2017	السنوات البيان
430713713727.12	456892144.16	438051651.32	الأصول المتداولة
861870789.64	807806536.19	717224062.91	الخصوم المتداولة
0.50	0.56	0.61	النسبة

المصدر: من إعداد الطلبتين بالإعتماد على ميزانية المؤسسة للسنوات 2017-2018-2019

من خلال النتائج المتحصل عليها نلاحظ أن نسبة السيولة العامة (التداول) تقترب من الواحد مما يعني أن المؤسسة استطاعت تغطية جزء من التزاماتها قصيرة الأجل بأصولها المتداولة

2- نسبة السيولة السريعة

نسبة السيولة السريعة = (القيم الجاهزة + القيم غير الجاهزة) / الديون قصيرة الأجل

الجدول رقم 03-14: يمثل حساب السيولة السريعة

2019	2018	2017	السنوات البيان
56806550.75	106376406.97	111328268.80	القيم الجاهزة
352963067.3	332820002.1	307814112	القيم غير الجاهزة
861870789.64	807806536.19	717224062.91	الديون قصيرة الأجل
0.47	0.54	0.58	النسبة

المصدر: من إعداد الطلبتين بالإعتماد على ميزانية المؤسسة للسنوات 2019-2018-2017

من خلال الجدول نلاحظ أن المؤسسة قادرة على مواجهة المطلوبات المتداولة بالموجودات المتداولة الأكثر سيولة .

3- نسبة السيولة الفورية (الجاهزة)

نسبة السيولة الفورية = قيم الجاهزة / الديون قصيرة الأجل

الجدول رقم 03-15: يوضح حساب السيولة الفورية

2019	2018	2017	السنوات البيان
56806550.75	106376406.97	111328268.80	القيم الجاهزة
861870789.64	807806536.19	717224062.91	الديون قصيرة الأجل
0.06	0.13	0.15	النسبة

المصدر: من إعداد الطلبتين بالإعتماد على ميزانية المؤسسة للسنوات 2019-2018-2017

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة السيولة الفورية في تناقص مستمر خلال السنوات الثلاث مما يعني أن المؤسسة غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل بالإعتماد على القيم الجاهزة فقط، وهذا بسبب التزايد المستمر للديون قصيرة الأجل في الوقت الذي تعرف فيه القيم الجاهزة تذبذبات .

### المطلب الثالث : تحليل الميزانية عن طريق مؤشرات التوازن المالي

يتم دراسة مؤشرات التوازن المالي كما أشرنا في الجانب النظري وفق مايلي:

#### 1- رأس المال العامل

والذي يشمل ما يلي :

رأس المال العامل الدائم (الصافي): ويحسب كما يلي :

رأس المال العامل الدائم =أموال دائمة – أصول ثابتة

الجدول رقم 03-16: يوضح حساب رأس المال العامل الصافي من أعلى الميزانية

السنوات البيان	2017	2018	2019
الأموال الدائمة	- 29229501.8	-75212186.8	- 161228493.6
الأصول الثابتة	308401913.37	275702.22	269928568.97
رأس المال العامل الدائم	- 279172411.5	- 75487889.02	- 431157062.5

المصدر: من إعداد الطلبتين بالإعتماد على ميزانية المؤسسة للسنوات 2017-2018-2019

نلاحظ من خلال الجدول ان رأس المال العامل الدائم سالب في السنوات الثلاث وهذا يدل على أن الأموال الدائمة غير كافية لتغطية الأصول الثابتة ومنه المؤسسة لا تحقق توازن مالي .

#### 2- رأس المال العامل الخاص

رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة- الأصول الثابتة

الجدول رقم 03-17: يوضح حساب رأس المال العامل الخاص

2019	2018	2017	السنوات البيان
-289520175.73	-319966855.69	-249910530.03	الأموال الخاصة
269928568.97	275702.22	308401913.37	الأصول الثابتة
-559448744.6	-320242557.8	-558312443.3	رأس المال العامل الخاص

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على ميزانية المؤسسة للسنوات 2019-2018-2017

نلاحظ أن رأس المال العامل الخاص خلال السنوات الثلاث سالب وهذا يدل على أن المؤسسة لا تقوم بتغطية أصولها الثابتة بأموالها الخاصة بل تعتمد على الديون الطويلة الأجل.

### 3- رأس المال العامل الاجمالي:

رأس المال العامل الاجمالي = الأصول المتداولة

رأس المال العامل الاجمالي = قيم الاستغلال + قيم قابلة للتحقيق + قيم جاهزة

الجدول رقم 03-18: يمثل حساب رأس المال العامل الإجمالي.

2019	2018	2017	السنوات البيان
20944109.0	17695705.07	18909270.46	قيم الاستغلال
352963067.3	332820002.01	307814112	قيم قابلة للتحقيق
56806550.75	106376406.97	111328268.80	قيم جاهزة
430713727.12	456892144.16	438051651.32	رأس المال العامل الإجمالي

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على ميزانية المؤسسة للسنوات 2019-2018-2017

نلاحظ أن رأس المال العامل الاجمالي موجب خلال السنوات الثلاث وهو متذبذب لانخفاض القيم الجاهزة في سنة 2019.

4- رأس المال العامل الأجنبي.

رأس المال العامل الأجنبي = مجموع الديون

رأس المال العامل الأجنبي = الديون طويلة الأجل + الديون القصيرة الأجل

الجدول رقم 03-19: يمثل حساب رأس المال العامل الأجنبي

2019	2018	2017	السنوات البيان
128291682.18	2754668.88	279140031.81	الديون طويلة الأجل
861870789.64	807806536.19	717224062.91	الديون قصيرة الأجل
990162471.7	1052561205	996364094.7	رأس المال العامل الأجنبي

المصدر: من إعداد الطلبتين بالإعتماد على ميزانية المؤسسة للسنوات 2019-2018-2017

نلاحظ أن رأس المال العامل الأجنبي في تزايد من سنة 2017 إلى سنة 2018 وهذا راجع إلى ارتفاع في الديون القصيرة الأجل.

ثانيا: احتياجات رأس المال العامل

إحتياجات رأس المال العامل = احتياجات التمويل - موارد التمويل

إحتياجات رأس المال العامل = (أصول متداولة - قيم جاهزة) - (ديون طويلة الأجل - تسبيقات بنكية)

إحتياجات رأس المال = (قيم الإستغلال + قيم قابلة للتحقيق) - (ديون قصيرة الأجل - تسبيقات بنكية)

الجدول رقم 20-03: يمثل حسابات احتياج رأس المال العامل

2019	2018	2017	السنوات البيان
20944109.04	17695705.07	18909270.46	قيم الاستغلال
352963067.3	332820002.1	307814112	قيم قابلة للتحقيق
861870789.64	807806536.19	717224062.91	ديون قصير الأجل
0	0	0	تسبيقات بنكية
487963613.3	457290828.9	390500680.4	احتياجات رأس المال العامل

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على ميزانية المؤسسة للسنوات 2019-2018-2017

من خلال الجدول نلاحظ أن احتياجات رأس المال العامل خلال السنوات الثلاث سالب مما يعني أن احتياجات الدورة أقل من مواردها وهذا راجع إلى التزايد الذي عرفته الديون القصيرة الأجل.

### ثالثا: الخزينة

الخزينة = رأس المال - احتياجات رأس المال العامل

الخزينة = القيم الجاهزة - تسبيقات بنكية

الجدول رقم 21-03: يمثل حساب الخزينة

2019	2018	2017	السنوات البيان
-431157062.5	- 75487889.02	- 279172411.5	رأس المال العامل
- 487963613.3	-457290828.9	-390500680.4	احتياج رأس المال العامل
56806550.75	106376406.97	111328268.80	الخزينة

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على ميزانية المؤسسة للسنوات 2019-2018-2017

نلاحظ من خلال الجدول أن الخزينة موجبة خلال السنوات الثلاث، وهذا ما يعني أن المؤسسة تمكن من تغطية احتياجات الاستغلال دون اللجوء إلى القروض البنكية وهو ما حقق للمؤسسة مبالغ سائلة

تستطيع التصرف فيها لمواجهة المصروفات النقدية، مما يعني أن المؤسسة تمكنت من تحقيق التوازن المالي خلال هذه السنوات.



### المبحث الثالث: تحليل التدفقات المالية للخزينة.

يمكن التمييز بين نوعين من التدفقات المالية: التدفقات المولدة للنتيجة، تدفقات المقبوضات والمدفوعات النقدية، ولذلك سيتم تحليل التدفقات السابقة باستخدام جدول حسابات النتائج ، جدول تدفقات الخزينة.

#### المطلب الأول: عرض جدول حسابات النتائج

سنقوم في هذا المطلب بعرض جدول حسابات النتائج للسنوات الثلاث 2017-2018-2019 كما يلي:

رقم	البيان	2017	2018	2019
70	رقم الأعمال	433082937.26	460446157.86	493232816.95
72	الإنتاج المخزن	364227754.76	504174610.70	489820126.96
73	الإنتاج المثبت			
74	إعانات الإستغلال			
1	إنتاج السنة المالية	797310692.02	964620768.56	983052943.91
60	المشتريات المستهلكة	-132000365.90	-112851982.66	-127823444.24
62	الخدمات الخارجية والإستهلاكات الأخرى	-26100686.39	-26880790.48	-33564652.46
2	إستهلاك السنة المالية	-158101052.29	-139732773.14	-161388096.7
3	القيمة المضافة للإستغلال (1) (2)	639209639.73	824887995.42	821664847.21
63	أعباء المستخدمين	-292184061.19	-421625955.91	-357296264.53
64	الضرائب و الرسوم و المدفوعات المماثلة	-16967043.54	-16180517.62	-13984387.52
4	إجمالي فائض الإستغلال	330058535.00	387081521.89	450384195.16
75	المنتجات العملياتية الأخرى	3745788.44	5020545.66	14973935.80
65	الأعباء العملياتية الأخرى	-6249017.79	-2400358.00	-3296154.81
68	المخصصات للإهتلاكات و المؤونات و خسائر القيمة	-433433691.68	-527598595.82	-525423028.36
78	إسترجاع على خسائر القيمة والمؤونات	18526076.02	32069958.00	62652700.24
5	النتيجة العملياتية	-87352310.01	-105826928.27	-708351.97
76	منتوجات مالية			
66	أعباء مالية			
6	النتيجة المالية			
7	النتيجة العادية قبل الضرائب	-87352310.01	-105826928.27	-708351.97

			(6+5)	
			الضرائب الواجب دفعها على النتائج العادية	
-7818071.03	-12761001.52	15312610.31	الضرائب المؤجلة (التغيرات على النتائج العادية )	
1060679579.95	1001711272.22	819582556.48	مجموع منتجات الأنشطة العادية	
-1069206002.95	-1120299202.01	- 891622256.18	مجموع أعباء الأنشطة العادية	
-8526423.00	-118587929.79	- 72039699.70	النتيجة الصافية للأنشطة العادية	8
			عناصر غير عادية- منتجات -	77
			عناصر غير عادية - أعباء-	67
			النتيجة غير عادية	9
135052578.07	61718071.76	297872022.59	ربط الوحدات الداخلية- منتجات-	
-333420567.28	-459083594.95	- 244161971.97	ربط الوحدات الداخلية- أعباء-	
-206894412.21	-515953452.98	- 18329649.08	صافي نتيجة السنة المالية	10
			حصة الشركة الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة الصافية	
			النتيجة الصافية للمجموع المجمد (1)	
			ومنها حصة ذوي الأقلية (1) حصة المجموع(1)	

المصدر: من قسم المحاسبة للمؤسسة

### المطلب الثاني: تحليل جدول حسابات النتائج

إن جدول حسابات النتائج من أهم المقاييس التي يمكن بواسطتها الحكم على الانجازات التي حققتها المؤسسة، فتحليله يؤدي بنا لمعرفة ما حقته المؤسسة من نشاطها العادي والغير العادي، ومن أهم الحسابات التي يمكن من خلالها تحليل نشاط المؤسسة نذكر:

أولاً: تحليل نتائج المؤسسة

يشمل تحليل نتائج المؤسسة العناصر الآتية:

1- القيمة المضافة للاستغلال:

تمثل الفرق بين إنتاج السنة المالية واستهلاك السنة المالية وتحسب بالعلاقة:

$$\text{القيمة المضافة للاستغلال} = \text{ح/70} + \text{ح/72} + \text{ح/73} + \text{ح/74} - (\text{ح/60} + \text{ح/61} + \text{ح/62})$$

الجدول رقم 03-23: القيمة المضافة للاستغلال

2019	2018	2017	السنوات البيان
983052943.91	964620768.56	797310692.02	إنتاج السنة المالية
-161388096.70	-139732773.14	-158101052.29	الأصول الثابتة
821664847.21	824887995.42	639209639.73	القيمة المضافة للاستغلال

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على ميزانية المؤسسة للسنوات 2019-2018-2017

من خلال الجدول نلاحظ أن القيمة المضافة مرتفعة خلال السنوات الثلاث

نسبة القيمة المضافة إلى رقم الأعمال: وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة القيمة المضافة إلى رقم الأعمال} = \frac{\text{القيمة المضافة}}{\text{رقم الأعمال}}$$

و الجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم 03-24: نسبة القيمة المضافة إلى رقم الأعمال

2019	2018	2017	السنوات البيان
821664847.21	824887995.42	639209639.73	القيمة المضافة
493232816.95	460446157.86	433082937.26	رقم الأعمال (المبيعات)
1.67	1.79	1.48	النسبة

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على ميزانية المؤسسة 2017-2018-2019

نسبة القيمة المضافة إلى رقم الأعمال تعبر عن التكامل الداخلي للمؤسسة ومنه نلاحظ من خلال الجدول أن هذه النسبة عرفت تزايدا بسبب الارتفاع الحاصل في القيمة المضافة خلال السنة 2015.

## 2- إجمالي فائض الاستغلال

هو عبارة عن القيمة المضافة للاستغلال مطروح منها أعباء المستخدمين والضرائب والرسوم والمدفوعات أو يحسب كما يلي:

$$\text{إجمالي فائض الاستغلال} = \text{القيمة المضافة للاستغلال} - (\text{ح/ح} - 63/64)$$

و الجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم 03-25 يوضح تطور إجمالي فائض الإستغلال

2019	2018	2017	
450384195.16	387081521.89	330058535.00	إجمالي فائض الاستغلال

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على ميزانية المؤسسة 2017-2018-2019

نلاحظ من خلال الجدول أن المؤسسة حققت إجمالي فائض الاستغلال موجب خلال السنوات الثلاث وهذا يعود إلى ارتفاع القيمة المضافة.

ومن خلال دراسة إجمالي فائض الاستغلال يمكن حساب نسبة إجمالي فائض الاستغلال إلى رقم الأعمال:

$$\text{نسبة إجمالي فائض الاستغلال إلى رقم الأعمال} = \text{إجمالي فائض الاستغلال} / \text{رقم الأعمال}$$

و الجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم 03-26: يوضح نسبة إجمالي فائض الاستغلال

السنوات البيان	2017	2018	2019
إجمالي فائض الاستغلال	330058535.00	387081521.89	450384195.16
(رقم الأعمال) المبيعات	433082937.26	460446157.86	493232816.95
النسبة	0.76	0.84	0.91

المصدر: من إعداد الطلبتين بالاعتماد على ميزانية المؤسسة السنوات 2019-2018-2017

من خلال النتائج المتحصل عليها خلال السنوات الثلاث نلاحظ أن النسب موجبة ومرتفعة خلال السنوات الثلاثة أي أن نسبة مساهمة إجمالي فائض الاستغلال في رقم الأعمال قوي جدا. من خلال دراستنا للقيمة المضافة يمكن حساب بعض النسب التي تبين تأثير وتأثر بعض العناصر بالقيمة المضافة وهي:

أ- نسبة مساهمة المستخدمين في القيمة المضافة: فحسب العلاقة التالية:

نسبة مساهمة المستخدمين في القيمة المضافة = مصاريف المستخدمين / القيمة المضافة

الجدول رقم 03-27: تطور نسبة مساهمة المستخدمين في القيمة المضافة

السنوات البيان	2017	2018	2019
مصاريف المستخدمين	- 292184061.19	-421625955.91	-357296264.53
القيمة المضافة	639209639.73	824887995.42	821664847.21
النسبة	-0.46	-0.51	-0.43

المصدر: من إعداد الطلبتين بالاعتماد على ميزانية المؤسسة السنوات 2019-2018-2017

من خلال الجدول أن النسبة مساهمة المستخدمين في القيمة المضافة سالبة خلال السنوات الثلاثة.

ب- نسبة الاهتلاكات والمؤونات على القيمة المضافة: تحسب بالعلاقة التالية:

نسبة الاهتلاكات والمؤونات على القيمة المضافة = المؤونات + الاهتلاكات / القيمة المضافة

و الجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم 03-28: يبين نسبة الاهتلاكات والمؤونات على القيمة المضافة

السنوات	2017	2018	2019
مخصصات الاهتلاكات والمؤونات	-433433691.68	-527598595.82	-525423028.36
القيمة المضافة	639209639.73	824887995.42	821664847.21
النسبة	-0.68	-0.64	-0.64

المصدر: من إعداد الطلبتين بالاعتماد على ميزانية المؤسسة السنوات 2017-2018-2019 نلاحظ من الجدول أن نسبة الاهتلاكات والمؤونات على القيمة المضافة سالبة

3- النتيجة العملياتية: هي عبارة عن إجمالي فائض الاستغلال مضافا إليه المنتجات الوظيفية الأخرى ومطروحا منه الأعباء الوظيفية الأخرى وكذا مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة ومضافا إليه استرجاع على خسائر القيمة والمؤونات وتحسب بالعلاقة:

النتيجة العملياتية = فائض الاستغلال الإجمالي + ح/75 - ح/65 + ح/68 - ح/78

الجدول رقم : 03-29: يبين تطور النتيجة العملياتية

السنوات	2017	2018	2019
إجمالي فائض الاستغلال	330058535.00	387081521.89	45084195.16
ح/75	3745788.44	5020545.66	14973935.80
ح/65	- 6249017.79	-2400358.00	-3296154.81
ح/68	- 433433691.68	-527598595.82	-525423028.36
ح/78	18526076.02	32069958.00	62652700.24
النتيجة العملياتية	-87352310.01	-105826928.27	-708351.97

المصدر: من إعداد الطلبتين بالاعتماد على ميزانية المؤسسة السنوات 2017-2018-2019

نلاحظ من خلال الجدول أن المؤسسة سجلت نتيجة عملياتية سالبة خلال السنوات الثلاث وهذا راجع لعدم قدرة المنتجات العملياتية الأخرى لتغطية الأعباء العملياتية الأخرى.

4 - النتيجة الصافية للأنشطة العادية: تمثل النتيجة العادية بعد طرح الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية والضرائب المؤجلة عن النتائج العادية وتحسب بالعلاقة:

النتيجة الصافية للأنشطة العادية = النتيجة العادية قبل الضرائب - (ح/95+ح/92) + مجموع منتجات الأنشطة العادية- مجموع أعباء الأنشطة العادية

الجدول رقم 30-03: يبين تطور النتيجة الصافية للأنشطة العادية

السنوات	2017	2018	2019
البيان			
النتيجة العادية قبل الضرائب	-87352310.01	-105826928.27	-708551.97
النتيجة الصافية للأنشطة العادية	819582556.48	1001711272.22	1060679579.95
مجموع أعباء الأنشطة العادية	-891622256.18	-1120299202.01	-1069206002.95
مجموع منتجات الأنشطة العادية	- 72039699.70	-118587929.79	-8526423.00

المصدر: من إعداد الطلبتين بالاعتماد على ميزانية المؤسسة السنوات 2019-2018-2017

سجلت المؤسسة النتيجة الصافية للأنشطة العادية سالبة خلال السنوات الثلاث، وهذا راجع لعدم قدرة منتجات الأنشطة العادية على تغطية أعباء الأنشطة العادية.

#### 4- صافي نتيجة السنة المالية

نتيجة السنة المالية=النتيجة الصافية للأنشطة العادية - عناصر غير عادية(أعباء)+ عناصر غير عادية (منتجات)

الجدول رقم 31-03: يبين صافي نتيجة السنة المالية

السنوات	2017	2018	2019
البيان			
صافي نتيجة السنة المالية	-18329649.08	-515953452.98	-206894412.21

المصدر: من إعداد الطلبتين بالإعتماد على ميزانية المؤسسة 2019- 2018-2017

نلاحظ أن صافي نتيجة السنة المالية سالبة خلال السنوات الثلاث وهذا ما يدل على عدم قدرة المؤسسة على تحقيق التمويل الذاتي.

#### ثانيا: القدرة على التمويل الذاتي

التمويل الذاتي هو إمكانية المؤسسة لتمويل نشاطها انطلاقا من مواردها الذاتية (الداخلية) دون اللجوء إلى مصادر خارجية، وتحسب القدرة على التمويل الذاتي كما يلي:

القدرة على التمويل الذاتي = النتيجة الصافية + مخصصات الاهتلاكات والمؤونات

الجدول رقم 03-32: القدرة على التمويل الذاتي

السنوات	2017	2018	2019
صافي نتيجة السنة المالية	-18329649.08	-515953452.98	-206894412.21
مخصصات الاهتلاكات والمؤونات	-433433691.68	-527598595.82	-525423028.36
القدرة على التمويل الذاتي	-451763340.7	-1043552049	-732317440.5

المصدر: من إعداد الطلبتين بالإعتماد على الميزانية المالية للسنوات 2017-2018-2019

يتبين خلال الجدول أن المؤسسة ليس لها القدرة على تمويل نشاطها ذاتيا وبالتالي إلى مصادر خارجية وهو ما لا يحقق استقلالية مالية للمؤسسة.

#### المطلب الثالث: تحليل تدفقات الخزينة

يستخدم جدول تدفقات الخزينة في تحليل السلوك المالي للمؤسسة ومدى قدرتها على مواجهة احتياجاتها المالية، وذلك باستخدام الرصيد المتاح بعد التمويل الداخلي للنمو والذي يعتبر وسيلة أساسية لقياس قدرة المؤسسة على تمويل استخداماتها.



أولاً: إعداد جدول تدفقات الخزينة

الجدول التالي يوضح كيفية إعداد جدول تدفقات الخزينة:

2019	2018	السنوات البيان
452861015 779791915.96 - 3426949.44 3550613.97 - 502253382.53 1057270.12	-680705032.62 - 1707021.40 - 53973225.55 - 501682265.38 -907534.25	تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية التحصيلا المقبوضة من عند الزبائن الشيكات التي تم تسليمها الصكوك المقبوضة تحصيلات أخرى المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة الضرائب على النتائج المدفوعة
276481299.31	230381437.14	تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر الغير العادية
		تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية
276481299.31	230381437.14	صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة (A)العملية
-19707272.49	-13705412.61	تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة الاستثمارية المدفوعات عن اقتناء تثبيبات عينية أو معنوية التحصيلا عن عمليات التنازل عن تثبيبات عينية ومعنوية المدفوعات عن اقتناء تثبيبات مالية التحصيلا عن عمليات التنازل عن تثبيبات مالية الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة
-19707272.49	-13705412.61	صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية عن الأنشطة الإستثمارية (B)
		تدفقات أموال الخزينة المتاحة عن أنشطة التمويل التحصيلا في أعقاب إصدار الأسهم الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها التحصيلا المتأتية من القروض تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة
		صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (C)

-51735520.99	13211.08	نقل الأموال لمرة واحدة
-266114535.61	-22092885.37	تحويل الأموال بين الوحدات تأثر تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات
256774026.82	- 5403649.76	تغيرات أموال الخزينة في الفترة (A+B+C)
106376406.97	111780056.73	أموال الخزينة ومعادلتها عند افتتاح السنة المالية
56806550.75	106376406.97	أموال الخزينة ومعادلتها عند إقفال السنة المالية
-49569856.22		تغير أموال الخزينة خلال الفترة
		المقاربة مع النتيجة المحاسبية

المصدر: من إعداد الطلبتين بالإعتماد على ميزانية المؤسسة للسنوات 2019-2018-2017

### ثانيا: تحليل جدول التدفقات المالية

من خلال الجدول نلاحظ أن: لدينا صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية موجب  $A > 0$  بينما صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة الاستثمارية سالب  $B < 0$  ، خلال السنتين 2018 2019 وهذا يعني أن دورة الاستغلال تحقق فائض لتغطية التغيير في الاحتياج من رأس المال للاستغلال والاستثمار أو على اتصالات الجزائر أن تنتهج سياسة مالية.

## خلاصة الفصل

تطرقنا في هذا الفصل إلى اسقاط ماتم دراسته في الفصلين الأول و الثاني على الفصل الثالث وهذا من خلال الدراسة التطبيقية للمؤسسة العمومية الجزائرية لاتصالات الجزائر لولاية مستغانم ، حيث عرضنا مختلف الهياكل التنظيمية لها ، وعرضنا الميزانية للسنوات الثلاث 2017-2018-2019 ، كما قمنا بتحليل القوائم المالية لهذه المؤسسة عن طريق النسب المالية كما قمنا بتحليل التوازنات المالية من أجل تحديد التوازن المالي بين الأصول والخصوم ، كذلك قمنا بتحليل جدول حسابات النتائج وجدول تدفقات الخزينة نظرا لأهميتها البالغة في تبيان الأثر النقدي لكافة النشاطات التي تقوم بها المؤسسة ، كل هذا من أجل التعرف على وضعيتها المالية وقدرتها على تسديد التزاماتها .

# الخاتمة

## الخاتمة العامة

يعتبر التحليل المالي أمراً ضرورياً ، حيث يمكن من خلاله مراقبة نشاط المؤسسة واتخاذ القرارات اللازمة من أجل تحقيق الأهداف المسطرة .وقد تناولنا في هذا البحث أحد أهم الأدوات المستخدمة في عملية تقييم الأداء المالي داخل المؤسسة، التي تخص الجانب المالي ألا وهو التحليل المالي والذي يعد أحد الموضوعات البالغة الأهمية في حقل الإدارة المالية والمحاسبية والإقتصادية ومن خلاله يمكن لإدارة المنشأة الإقتصادية أن تقيم عموم قراراتها المالية سواء تلك المتعلقة بالإستثمار أو القرارات المتعلقة بالتمويل أي تلك القرارات التي تتناول صياغة مكونات الخصوم وأنواعها .

يسود الإعتقاد بين كتاب المحاسبة والإدارة المالية على أن التحليل المالي يستخدم من قبل المديرين والمستثمرين والمقرضين كخطوة أولى في اتخاذهم قراراتهم المالية ، ويعتمدون في ذلك على تحليل القوائم المالية حيث تمثل هذه الأطراف الثلاثة حدود الهرم الثلاثي للإدارة وتصرفاتها وما يجب أن تقوم به ، فالمستثمرون يستهدفون من استخدام نتائج التحليل المالي واتخاذ قراراتهم الاستثمارية ، والتي تلزمهم إما بيع ما يتحفظون فيه بمحافظهم الاستثمارية من أوراق مالية أو الإحتفاظ بها ، أو شراء أخرى لتعزيز المحفظة الاستثمارية التي يكونونها .

في حين يركز المقرضون من خلال تقييمهم لنتائج التحليل المالي على قرار الإقراض لمنشأة الأعمال ، في ضوء مايمكن أن يحصلوا عليه من نتائج تعكس قدرة المنشأة في تسديد ما عليها من التزامات مالية ، بينما يجهز التحليل المالي المديرين بالمعلومات الكافية عن أداء المنشأة ومقارنة هذا الأداء بالأداء السابق له لتحديد التغيرات الزمنية في مسيرة عمل المؤسسة .

وما يمكن قوله أنه رغم الفائدة الكبيرة من استخدام التحليل المالي ونتائجه إلا أن الكثير من نقاط الضعف يجب ملاحظتها عند تفسيرها نتائج .

## 1-اختبار الفرضيات :

أما فيما يخص اختبار الفرضيات فقد تم تفسيرها كما يلي:

الفرضية الأولى: و التي موضوعها "استعمال أدوات التحليل المالي تساهم في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة من خلال الكشف عن نقاط القوة والضعف في المؤسسة ومعالجتها" حيث تعتبر هذه الفرضية صحيحة كون أن استعمال أدوات التحليل المالي يمكن من الكشف عن نقاط القوة والضعف في المؤسسة كما يساهم في القيام بإجراءات تصحيحية حول تلك الانحرافات في حالة وجودها.

الفرضية الثانية: و المرتبطة بكون أن أهم النسب ومؤشرات تقييم الأداء في اتصالات الجزائر لولاية مستغانم تتمثل في النسب المالية ومؤشرات التوازن المالية، فقد توصلنا إلى أنه تتمثل أهم النسب والمؤشرات التي تستخدم في تقييم الأداء وهو ما يفسر أن النسب المالية يستخدمها المحللون الماليون في النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي من أجل دراسة المعلومات المالية الواردة في القوائم المالية المتوفرة لدى المؤسسة من أجل التعرف على وضع المؤسسة موضع الدراسة، إضافة إلى نسب أخرى كنسب المردودية وهو ما يثبت صحة هذه الفرضية.

## 2-نتائج الدراسة النظرية والتطبيقية:

من خلال دراستنا لهذا الموضوع توصلنا إلى النتائج التالية والمتمثلة فيما يلي :

- أن التحليل المالي عبارة عن عملية معالجة البيانات المالية المتاحة للمؤسسة للحصول على معلومات تستعمل في اتخاذ القرارات وتقسيم أداء المؤسسات.
- تحليل القوائم المالية تساعد على تقييم أداء المؤسسات باعتبارها القاعدة المعلوماتية بحيث يظهر التحليل المالي تلك المعلومات بنقاط القوة والضعف للمؤسسة.
- من الأمور الهامة التي يمكن أن يستفاد منها في مجال التحليل المالي هي عمليات الاندماج، حيث أن التحليل المالي وتقييم الأداء من الأدوات الفعالة في هذا المجال.
- رأس المال العامل الدائم سالب خلال السنوات الثلاثة وهذه الوضعية تعتبر سلبية لأن المؤسسة لا تستطيع وهذا 2017 إلى 2018 تمويل كل احتياجات الدورة بمواردها كما أن رأس المال العامل الأجنبي في ارتفاع من سنة راجع إلى ارتفاع الديون قصيرة الأجل.
- نسبة الاستقلالية المالية خلال فترة الدراسة منخفضة جدا وهذا ما يدل على اعتماد المؤسسة على القروض بشكل كبير في تمويل نشاطاتها.
- نسبة السيولة السريعة في ارتفاع خلال فترة الدراسة، مما يعني أن المؤسسة استطاعت تغطية جزء من التزاماتها قصيرة الأجل من خلال أصولها المتداولة.
- احتياجات رأس المال العامل سالب خلال السنوات الثلاثة وهذا راجع إلى أن احتياجات الدورة أقل من مواردها، وهذا بسبب التزايد الذي عرفته الديون قصيرة الأجل.
- المؤسسة لم تستطع تحقيق توازنها المالي خلال هذه الفترة.

## 3-التوصيات:

من دراستنا لجوانب موضوعنا توصلنا الى التوصيات التالية:

-ضرورة استعمال اتصالات الجزائر لولاية مستغانم لمختلف مؤشرات و نسب التحليل المالي لتسهيل اتخاذ مختلف القرارات المالية في المؤسسة؛ -يجب على المؤسسة الاستعانة بنسب المردودية و المديونية لتحديد احتياجات دورة النشاط و من ثم اتخاذ قرارات التمويل باعتماد على الأموال الدائمة أو الديون الأجنبية القصيرة الأجل؛

-ضرورة اعتماد اتصالات الجزائر لولاية مستغانم على الرفع المالي كأساس لتقييم الأداء في هذه المؤسسة على اعتبار أنه يساهم في العمل على تحديد الديون و فترات استردادها.

- تطوير استخدام أسلوب التحليل المالي بالنسب المالية عند التمييز والتنبؤ بالمؤسسات بشكل عام؛

## 4-الأفاق المستقبلية:

يمكن لهذا الموضوع أن يتطور أكثر في مواضيع أخرى، و عليه نقترح بعض المواضيع:

- الرقابة و تقويم الأداء للمؤسسات باستخدام مؤشرات التوازن المالي؛

- دور التحليل المالي في تفعيل جودة القوائم المالية؛

-انعكاس التحليل المالي على تعزيز الافصاح المالي للقوائم المالية.

## قائمة المراجع :

### المراجع باللغة العربية :

1. د.عدنان تايه التميمي - ارشد فؤاد التميمي ، التحليل و التخطيط المالي اتجاهات معاصرة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، 2016 ، ص13-14.
2. د.مفلح محمد عقل ، مقدمة في الإدارة و التحليل المالي ، مكتبة المجتمع العربي ، 2006 ، ص233.
3. د. منير شاكر و آخرون ، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات ، مطبعة الطليعة ،،عمتن ، 2000 ، ص12.
4. الأستاذ مصطفى يوسف كافي ، تحليل و إدارة بورصة الأوراق المالية ، دار مؤسسة رسلان للطباعة و النشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، سوريا -دمشق - جرمانا ، 2009 ، ص268.
5. د.محمد الصبرفي ، التحليل المالي وجهة نظر محاسبية ، دار المنهل ، 2014 ، ص115 ، 116.
6. الحيايي ، وليد ، الإتجاهات المعاصرة في التحليل المالي ، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان ، 2004 ، ص53.
7. الأستاذ الدكتور حمزة محمود الزبيدي ، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء و التنبؤ بالفشل ، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع ، الطبعة الثانية، عمان ، 2010 ، ص26 ، 27 ، 28 )
8. د محمد مطر ، الإتجاهات الحديثة في التحليل المالي و الإئتماني و الأساليب والأدوات والإستخدامات العملية ، دار وائل ، الطبعة الثانية ، عمان ، 2006 ، ص25 .
9. عبد الستار صباح وسعود جايد مشكور العامري ، الإدارة المالية ، أطر نظرية وحالات عملية ، دار وائل ، الطبعة الثانية ، البصرة ، 2007 ، ص53.
10. أوزاغ وناسة ، أثر التحليل المالي على أداء المؤسسة ، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ، تخصص فحص محاسبي ، جامعة بسكرة ، 2015-2016 ، ص22 .
11. علي خلف عبد الله ، التحليل المالي للرقابة على الأداء وكشف الإنحرافات ، مركز الكتاب الأكاديمي ، الأردن ، الطبعة الأولى ، 2015 ، ص58.
12. أحمد توفيق جمال ، الإدارة المالية ، دار النهضة العربية للطباعة و النشر ، بيروت ، 1980 ، ص25.
13. أيمن الشنطي وعامر شقر ، الإدارة و التحليل المالي ، دار البداية ، عمان ، 2004 ، ص172 .



14. خالد الراوي ، التحليل المالي للقوائم المالية و الإفصاح المحاسبي ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان ، 2000، ص12.
15. ناصر دادي عدون ، تقنيات مراقبة التسيير ، التحليل المالي ، دارالمحمدية العامة، الجزائر، الجزء الأول دون سنة النشر، ص12.
16. سفير محمد ، الإفصاح في المؤسسات في ظل المعايير المحاسبية الدولية ، المدة 2008-2009 ، دراسة حاة مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، تخصص فحص محاسبي ، ص61.
17. خميسي شيحة ، التسيير المالي للمؤسسة (دروس و مسائل محلولة )، دار هامة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر، 2010، ص53.
18. محمد بوتين ، المحاسبة العامة للمؤسسة ، الطبعة 5 ،ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2005، ص09.
19. عبد الرحمان عطية ، المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي ، دار حبيطلي ، الجزائر ، ص11،12.
20. الجريدة الرسمية ، العدد 19 ، 25 مارس 2009، ص53-72 .
21. محمد هيثم الزغبي ، الإدارة و التحليل المالي لغرض الإستثمار ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، الأردن، 2000، ص55.
22. القرار المؤرخ في 23 رجب 1429 الموافق ل 26 يوليو 2008 المتضمن قواعد التقييم و المحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها و كذا مدونة الحسابات و قواعد سيرما ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 19 ، المادتين 311، 1-312-1 ص44.
23. مراد حمزة رابحي أحمد ، دور التحليل في إبراز المركز المالي للمؤسسة الإقتصادية ، مذكو مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير ، إدارة أعمال. كلية علوم التسيير 2010/2011، ص30.
24. شعيب شنوف ، التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية IFRS ، دار زهران للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2012 ، ص150 .
25. زغيب مليكة بوشنقىر الميلود ، التسيير المالي حسب البرنامج المالي الجديد ، ديوان المطبوعات الجزائرية ، الجزائر، 2010 ، ص16.
26. إلياس بن ساسي يوسف قريشي ، مرجع سبق ذكره ، ص53.

27. طاهر موسى عطية - منى محمد إبراهيم ، البطل الإدارة المالية و الإستثمار ، دار وائل للنشر ، الطبعة الثانية ، عمان ، 2005 ، ص 57 .
28. عاطف وليد أندراوس ، التمويل و الإدارة المالية للمؤسسات ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، 2007 ، ص 88 .
29. طارق طه ، إدارة البنوك في بيئة العولمة و الأنترنت ، الدار الجامعية الجديدة ، الإسكندرية ، الطبعة الأولى ، 2007 ، ص 509 .
30. عمير عبد القادر علالي محمد ، دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة ، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماجستير،معهد تكنولوجيا، جامعة قاصدي مرياح ، ورقلة ، 2016-2017 ، ص 27 .
31. سايفي فريال طيب لويزة ، فعالية التحليل المالي في تقييم المؤسسة ، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر 2، تخصص محاسبة وتدقيق ، 2014-2015 . ص 50.
32. براج سليمان -ودودي ابراهيم ، التحليل المالي ودوره في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر ،كلية العلوم التجارية ،جامعة أكلي محند أولحاج ، 2014-2015 ، ص 55 .
33. وائل محمد صبحي، إدريس طاهر محسن منصور الغالي، أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن، دار وائل للنشر، الأردن، 2000، ص 50 .
34. وصفي عبد الكريم الكساسبية، تحسين فاعلية الأداء المؤسسي من خلال تكنولوجيا المعلومات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع،الأردن،2011، ص 27.
35. عبد المليك مزهودة.الأداء بين الكفاءة والفعالية، مفهوم وتقييم ،مجلة العلوم الإنسانية ،العدد الأول ، نوفمبر ، في 2001، جامعة بسكرة ، ص 87
36. دراوي حسن ،محمد سعيد سلطان ،إدارة الموارد البشرية ،دار التعليم الجامعي للنشر والتوزيع ،الإسكندرية ،2011، ص 208 .
37. محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 45.
38. أسعد حميد العلي، الإدارة المالية، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص 78.

39. هندي منير إبراهيم، إدارة البنوك التجارية، الإسكندرية، المكتب العربي الحديث، 1989، ص 25.
40. عقيل جاسم عبد الله، مدخل في تقييم المشروعات، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر، الأردن، 1999، ص 189.
41. الأستاذ الدكتور حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، الطبعة الثانية، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 90.
42. كامل بربر، إدارة الموارد البشرية وكفاءة الأداء التنظيمي، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر والتوزيع، لبنان، ص 137-139.
43. منصور حامد محمود، ثناء عطية فراج، المراجعة الإدارية وتقييم الأداء، جامعة القاهرة التعليم المفتوح، القاهرة، مصر، 1994، ص 76.
44. مجيد كرفي، تقويم الأداء باستخدام النسب المالية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2007، ص 32.
45. صلاح الدين حسن السيسي، نظم المحاسبة والرقابة وتقييم الأداء في المصارف والمؤسسات المالية، دار الوسام للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1989، ص 244.
46. نبيل قبلي، دور مبادئ الحكومة في تفعيل الأداء المالي لشركات التأمين، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، شعبة علوم إقتصادية، تخصص محاسبة مالية وبنوك، جامعة حسيبة بن بوعلوي، الشلف، 2017، ص 74.
47. أمين السيد محمد لطفي، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والإستثمار في البورصة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص 641 – 656.
48. الشماع محمد خليل حسن، الإدارة المالية، بغداد، مطبعة الخلود، 1992، ص 110-111.

المراجع باللغة الفرنسية :

1. Pierre Canson ; la gestion financière de l'entreprise ;5eme édition donoud ;Paris ;1979. P180.
2. Bernard Martory. Contrôle de gestion sociale .librairie vuibert paris . 1999, P236
3. Amaud thaurson ,EVALUATION DES ENTREPRISES, technique de gestion , Edition economica. Parris . 2005.p23.
4. Jaques Hendrevie, Denis Hindon, Morctor, Edition Dalloz, bed, Paris, 2000, p 64.
5. Jaques Hendrevie, Denis Hindon, Morctor, Edition Dalloz, bed, Paris, 2000, p 64.

الملخص :

يعتبر التحليل المالي أمراً ضرورياً ، حيث يمكن من خلاله مراقبة نشاط المؤسسة واتخاذ القرارات اللازمة من أجل تحقيق الأهداف المسطرة ، وقد تناولنا في هذا البحث أحد أهم الأدوات المستخدمة في عملية تقييم الأداء المالي داخل المؤسسة، التي تخص الجانب المالي ألا وهو التحليل المالي والذي يعد أحد الموضوعات البالغة الأهمية في حقل الإدارة المالية والمحاسبية والإقتصادية ومن خلاله يمكن لإدارة المنشأة الإقتصادية أن تقيم عموم قراراتها المالية سواء تلك المتعلقة بالإستثمار أو القرارات المتعلقة بالتمويل أي تلك القرارات التي تتناول صياغة مكونات الخصوم وأنواعها

الكلمات المفتاحية :

التحليل المالي - مراقبة نشاط المؤسسة - المؤسسات - التمويل المالية والمحاسبة

**Summary :**

**Financial analysis is necessary, through which it is possible to monitor the activity of the institution and take the necessary decisions in order to achieve the objectives set. Topics of great importance in the field of financial, accounting and economic management, through which the management of the economic enterprise can evaluate all of its financial decisions, whether those related to investment or decisions related to financing, i.e. those decisions that deal with the formulation of the components and types of liabilities.**

**key words :**

**Financial analysis - monitoring the activity of the institution - institutions - financial finance and accounting**